الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السابعة والستون

الجلسة العامة ٦

الثلاثاء، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، الساعة ٠٠/٠٩

نيويورك

الرئيس: السيد يريميتش . . . . . (صربيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٩.

البند ١٠٦ من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/67/1)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): الرئيس: وفقا لمقرر الجمعية العامة المتخذ في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٦ أيلول/سبتمبر عام ٢٠١١، تستمع إلى عرض الأمين العام لتقريره السنوي عن أعمال المنظمة، وذلك في إطار البند ١٠٦ من جدول الأعمال. أعطي الكلمة الآن لمعالي الأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): نجتمع سنويا في هذه القاعة العظيمة للنظر بإمعان ودون أية أوهام في حالة عالمنا. وهذا العام، أنا هنا لأدق ناقوس الخطر فيما يتعلق باتجاهنا بوصفنا أسرة الإنسانية. ويمكننا جميعا أن نرى انتشار انعدام الأمن والظلم وعدم المساواة والتعصب على نطاق واسع. وأرى الحكومات تهدر أموالا طائلة وثمينة على الأسلحة الفتاكة في حين تحد من استثماراتها في الموارد البشرية. والآثار الشديدة والمتزايدة لتغير المناخ بادية أمام أعيننا مباشرةً، ومع ذلك يغض الطرف عن ذلك الخطر الكثيرون ممن هم في مقاليد السلطة.

هذا وقت اضطراب وانتقال وتحول – وقتٌ لا يقف فيه الوقت نفسه إلى جانبنا. الناس يريدون الحصول على وظائف وآفاقاً لحياة كريمة. لكنهم لا يحصلون في الغالب، بدلاً من ذلك، إلا على الانقسام والتأخير وحرمانهم من أحلامهم وتطلعاتهم.

ولسنا بحاجة إلى النظر إلى أبعد من هذه القاعة لنشاهد مظاهر التعطش إلى التقدم. هناك عدد كبير من ممثلي الدول جاءوا إلى هنا للمرة الأولى. إنهم قادة جدد، نصّبتهم أصوات جديدة، ويُتوقّع منهم أن يحدثوا قطيعة حاسمة مع الماضي. شعوبهم تريد أن ترى نتائج في الوقت الحقيقي، الآن، وليس في المستقبل البعيد.

تواجه الأمم المتحدة، بحق، التمحيصَ نفسه، ونفاد الصبر نفسه، ونفس المطالبات بالمساءلة. لا يتطلع الناس إلى المنظمة لتكون مجرد مرآة تعكس مرة أخرى عالماً منقسماً. الناس

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

يريدون التقدم والحلول اليومَ. إنهم يريدون أفكاراً وإن يتحلى الأعضاء بروح القيادة، ويريدون أملاً ملموساً في المستقبل. ومن واجبنا أن نستجيب لتلك الإحباطات والتطلعات.

يسلط برنامج عملي الضوء على الضرورات الخمس التي حددتها في كانون الثاني/يناير من هذا العام: التنمية المستدامة، والوقاية، وبناء عالم أكثر أمنا، ومساعدة البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وتمكين المرأة والشباب. وتغمرني الثقة بالخطوات المهمة إلى الأمام التي تحققت في بعض تلك الجبهات. لقد تسنى خفض الفقر المدقع إلى النصف منذ عام ٢٠٠٠. وتجري التحولات الديمقراطية في العالم العربي، وميانمار، والعديد من البلدان الأخرى. وأصبح النمو الاقتصادي في أفريقيا الأسرع في العالم. وتحقق آسيا وأمريكا اللاتينية تقدما مهماً. ومع ذلك، يجب أن نرتقي بمستويات طموحنا. ونريد المزيد من كل واحد من الموجودين هنا. يحتاج العالم إلى أن تقدم له أممنا المتحدة المزيد.

(تكلم بالفرنسية)

التنمية المستدامة هي مفتاح آمالنا في المستقبل. لا يزال الفقر وعدم المساواة متفشيان، مع أنهما يشكلان الأولوية بالنسبة لي بصفتي الأمين العام. إن استخدامنا للموارد الطبيعية يدفع كوكب الأرض إلى أقصى ما يمكنه تحمله. وبعض النظم الإيكولوجية على وشك الوصول إلى حافة الانهيار. وحسبما يرى أفضل العلماء في العالم، يجب علينا أن نغير مسارنا قبل أن نكتشف أن الأوان قد فات.

بالأمس، أعلن رئيس البنك الدولي وأنا أنّ مبادرة الطاقة المستدامة للجميع على استعداد لتقديم عشرات البلايين من الدولارات لمشاريع التمكين من الحصول على الطاقة وكفاءة استخدام الطاقة. وغدا، سأطلق مبادرة جديدة، باسم ”التعليم أولاً“. وفي يوم الخميس، سنعلن الدعم الإضافي الرئيسي المقدم لمبادرة الارتقاء بمستوى التغذية. في العامين الماضيين، قدم الشركاء البالغ عددهم ٢٦٠ شريكاً في مبادرة ”كل امرأة، كل طفل“ أموالاً إضافية قدرها ١٠ بلايين من الدولارات. نحن تثبت، على أرض الواقع، أن الشراكات الجيدة الإعداد يمكن أن تحرز – وهي تحرز فعلاً – نتائج لا يستطيع أي واحد منّا أن يحرزها لوحده.

لم يتبق على الموعد النهائي للأهداف الإنمائية للألفية إلا ما يزيد قليلاً على الثلاث سنوات. علينا أن نضاعف جهودنا للقضاء على الفقر المدقع. لا يمكن التعذر بالأزمة الاقتصادية لعدم الوفاء بالتزامنا بالحاجات الأساسية لجميع البشر.

حتى مع بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، سيكون هناك الكثير مما يجب القيام به. لقد دلّنا مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على الطريق، لا سيما الطريق نحو اعتماد أهداف التنمية المستدامة. هذه الأهداف الجديدة، وبرنامج التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ هما اللذان يوجهان عملنا لسنوات قادمة. لقد تسببت الأهداف الإنمائية للألفية في تعبئة كبيرة على الصعيد عالمي. وهذان الإطاران الجديدان يجب أن يفعلا الشيء نفسه: مخاطبة الناس عبر العالم وإلهامهم.

(تكلم بالإنكليزية)

ما برح اتخاذ إجراء بشأن تغير المناخ من الأعمال الرئيسية غير المنجزة. في كانون الأول/ديسمبر الماضي في ديربان، اتفقت الدول الأعضاء على التوصل إلى اتفاق ملزم قانونا بحلول عام ٢٠١٥. الآن، يجب عليها أن تفي بذلك الوعد. الوقت ينفد بالنسبة لقدرتنا على تحديد الارتفاع في درجة الحرارة العالمية بدرجتين مئويتين. لن يكون تغيير المسار سهلاً، لكن النظر إلى هذا الأمر كما ولو كان عبئاً فقط يعني عدم رؤية الصورة الأكبر. تقدم لنا الاستدامة والاقتصاد الأخضر فرصا مقنعة لتعزيز خلق الوظائف والنمو والابتكار والاستقرار على المدى الطويل. بمقدورنا أن نحقق المستقبل الذي نريده، إنْ تحركنا الآن.

تماما مثلما لا يمكن أن يكون هناك سلام بدون تنمية، فإنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية بدون سلام. ويساورني عميق القلق إزاء استمرار العنف في أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأحث السودان وجنوب السودان على حل جميع المسائل المتبقية خلال فترة ما بعد الانفصال.

حقق الصومال جوانب تقدم شجاعة، وأجرت ليبيا أول انتخابات حرة لها في نصف قرن من الزمان.

يجب رعاية المكاسب واستدامتها. ويجب أن نبقي تركيزنا منصبّاً على منع الصراعات قبل نشوبها، وعلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

لقد أظهر القادة في ميانمار الشجاعة والتصميم في المضي على طريق الديمقراطية والمصالحة. ولا يزال البلد يواجه العديد من التحديات، من الإصلاح الاقتصادي إلى حماية الأقليات العرقية. وإذ تعمل الحكومة والمواطنون معا للوفاء بتلك المسؤوليات، فإن على المجتمع الدولي والأمم المتحدة أن يقدما أقوى دعم ممكن.

لا تحظى الأزمة في منطقة الساحل بقدر كاف من الاهتمام والدعم. إن الفقر، والهشاشة، والجفاف والتوترات الطائفية أخطار تهدد الاستقرار في المنطقة. وتحدث التغييرات غير الدستورية للحكومة بوتيرة مبالغ فيها. والتطرف في ازدياد. ويسهل الحصول على السلاح، في حين من الصعب العثور على وظائف.

يتعين على المجتمع الدولي أن يبذل جهداً منسقاً كبيراً للتصدي لهذا الوضع المنذر بالخطر. غدا، سأحدد الخطوط العريضة لما لدينا من أفكار لوضع إستراتيجية متكاملة.

وستتفق الحكومات والمنظمات في المنطقة، فضلا عن الشركاء الدوليين، بشأن التفاصيل في الأسابيع المقبلة. وأحث الدول الأعضاء على المشاركة وتقديم مساعدتها القوية.

وتسلط الحالة في الساحل الضوء على ضرورة تعزيز الإنذار المبكر لأغراض التنمية. فأجهزة الاستشعار ومسجلات الاهتزازات في أنحاء العالم تعيننا على الاستعداد للكوارث الطبيعية. ويجب علينا أن نفعل المزيد لاكتشاف الهزات المتمثلة في الشدائد التي تواجهها أفقر الفئات وأكثرها ضعفا.

ويجب أن نركز مزيدا من الاهتمام أيضا على الأمن الغذائي والمرونة الغذائية. فقد أصبحت الصدمات المتواترة هي المعيار الجديد بالنسبة لملايين الأشخاص. وأسعار الأغذية تتقلب بشكل متزايد، فتسبب القلق العام، والشراء بدافع الهلع، والقلاقل المدنية. ويلزم أن ندعم شبكات الأمان. ويجب أن نعزز الاستثمارات في الزراعة المستدامة، ولا سيما بالنسبة لصغار المزارعين. ويجب ألا تفرض الحكومات قيودا تجارية على الحبوب أو غيرها من المنتجات الزراعية. فهذا يقلل من الإمدادات الغذائية ويصرف المزارعين عن زراعة المزيد. وبالتضافر معا، يمكننا أن نتجنب الأزمات الغذائية التي نشهدها في الأعوام الأخيرة وأن نحقق هدفنا المتمثل في القضاء التام على الجوع.

والحالة في سوريا تسوء يوما بعد يوم. و لم تعد هذه الأزمة مقتصرة على سوريا؛ فهي كارثة إقليمية ذات تداعيات عالمية. وهي تمثل تهديدا خطيرا ومتزايدا للسلام والأمن الدوليين يقتضي اتخاذ إجراء لمجلس الأمن. وأهيب بالمجتمع الدولي، وبخاصة أعضاء المجلس وبلدان تلك المنطقة، تقديم الدعم الراسخ والعملي لجهود الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في سوريا، السيد الأخضر الإبراهيمي. ويجب أن نوقف العنف وتدفقات الأسلحة إلى كلا الجانبين وأن نشرع في عملية انتقال بقيادة سورية في أسرع وقت ممكن.

والاحتياجات الإنسانية تتصاعد في سوريا وتتجاوزها إلى غيرها. وينبغي ألا يشيح المجتمع الدولي ببصره بينما يتفاقم

العنف حتى يخرج عن نطاق السيطرة. وما زالت الانتهاكات الوحشية لحقوق الإنسان ترتكب، وبصفة رئيسية من جانب الجماعات الحكومية وإنما أيضا من جانب جماعات المعارضة. ويجب ألا تمر هذه الجرائم دون عقاب. ولا تسقط المعاقبة بالتقادم على هذا العنف المفرط. ومن واجب جيلنا أن يضع حدا للإفلات من العقاب على الجرائم الدولية، في سوريا وغيرها من الأماكن. ومن واجبنا أن نجعل للمسؤولية عن الحماية معنى ملموسا.

وسوف تستمر رياح التغيير في الهبوب في العالم العربي وأماكن أخرى. ويجب أن يتمكن الفلسطينيون، بعد عقود من الاحتلال الفظ والقيود المهينة في جميع جوانب حياتهم تقريبا، من تفعيل حقهم في أن تكون لهم دولتهم الخاصة التي تملك مقومات البقاء. ويجب أن تتمكن إسرائيل من العيش في سلام وأمن، دون تعرض للتهديدات والصواريخ. والحل القائم على دولتين هو الخيار المستدام الوحيد، غير أن الباب قد يغلق إلى الأبد. فاستمرار نمو المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية يعرض للخطر الجسيم ما يبذل من جهود لتحقيق السلام. ولا بد لنا من التغلب على ذلك المأزق الخطير.

وأرفض أيضا كلا من أسلوب نزع المشروعية والتهديدات بإمكان اتخاذ إحدى الدول إجراء عسكريا ضد دول أخرى. فأي هجمات من هذا القبيل قد تكون مدمرة. وصيحات الحرب الحادة في الأسابيع الأخيرة تبعث على الانزعاج، وينبغي أن تذكّرنا بالحاجة إلى حلول سلمية وبالاحترام الكامل للميثاق والقانون الدولي. ويتحمل القادة مسؤولية عن استخدام أصواتهم للتخفيف من حدة التوترات، بدلا من تصعيد المواقف وقابليتها للانفجار.

وبناء عالم أكثر أمنا يعني كذلك العمل على بلوغ هدفنا المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. فما دامت هذه الأسلحة موجودة، فنحن جميعا معرضون للخطر. وأتطلع إلى عقد مؤتمر ناجح في وقت لاحق من هذا العام بشأن جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل.

ويجب أن تثبت إيران أن نواياها من برنامجها سلمية تماما. ويجب أن تتحرك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نحو إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية. وينبغي أن تنفذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة كاملة ودون إبطاء.

ولن يكون لدينا سلام ولا تنمية بدون احترام لحقوق الإنسان وسيادة القانون. ومعاييرنا في ذلك تمكين المرأة وحماية الطفل والمعاهدات والإعلانات التي توفر مظلة الحماية. وقد بعث الاجتماع الرفيع المستوى بشأن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي أمس برسالة قوية فيما يتعلق بأهمية القانون الدولي والعدالة والمؤسسات داخل الدول وفيما بينها.

وقد أدى فعل مشين بالغ الحساسية على مدى الأسبوعين الماضيين إلى شعور بالإساءة له ما يبرره وإلى عنف ليس له مبرر. فحرية التكلم والاجتماع أمر أساسي، ولكن أيا منهما لا تبيح التحريض على العنف أو ارتكابه. غير أننا نعيش في عالم ما أكثر ما تستغل فيه الانقسامات لتحقيق مكاسب سياسية قصيرة الأجل. وما أكثر الأشخاص المستعدين لتأجيج جذوة الاختلافات وتحويلها إلى نيران مشتعلة. وما أكثر الأشخاص الذين يتسامحون إزاء عدم التسامح. ومن ثم ينبغي ألا تكون الأغلبية المعتدلة أغلبية صامتة. بل يجب أن تكتسب القوة وأن تقول للمتعصبين والمتطرفين على حد سواء: ”أنتم لا تتحدثون بلساننا“. ويجب أن يتدخل الزعماء السياسيون وقادة المجتمع الذين لديهم شعور بالمسؤولية هذه المرة.

(تكلم بالفرنسية)

ويجب على الأمم المتحدة، إزاء كل هذه التحديات الماثلة، أن تواصل تجديد ذاتها. ويجب علينا أن نوحّد الأداء، وأن نتعاون عبر التخصصات والهياكل ومراكز العمل. ذلك أننا، بفضل الخدمات المشتركة، والنُهج المتكاملة، والاستخدامات الابتكارية للتكنولوجيا، نبني أمانة عامة عالمية قادرة على دعم وجودنا العالمي. ويشكل تنقّل الموظفين خطوة أولى بالغة الأهمية في هذا الصدد. وهذه المبادرة قد طال انتظارها. وسنتقدم باقتراح بشأن هذا الموضوع في الأسابيع المقبلة، وسنحتاج إلى تأييد الجمعية العامة.

ولعلنا نتضافر سويا في العمل من أجل إيجاد عملية ميزنة مبسطة. فالإدارة التفصيلية لا تفيد أحدا – فلا هي تفيد الدول الأعضاء التي تريد نتائج سريعة ولا ممثلي الأمانة، الذين يشاركون الجمعية العامة رغبتها في تحقيق الامتياز. كما أنه يتاح لي، كأمين عام، متسع كاف للإدارة في بيئة دينامية.

ولنعدّ أنفسنا أيضا للإفادة الكاملة من القوة الكامنة في الشراكات في كافة الميادين.

وسأتقدم قريباً بمقترحات محددة لتعزيز قدرتنا في مجال الشراكة. وسوف يسمح لنا ذلك بتحقيق نتائج أكثر وأفضل، وتعزيز المساءلة، وتحسين التماسك. وسيكون ضرورياً تقديم الدعم من الدول الأعضاء إذا أردنا أن نحقق العديد من الولايات الهامة التي تعهد بها إلى الأمم المتحدة.

إن تعزيز الامم المتحدة سوف يكون محورياً بالنسبة الى كل ما نأمل تحقيقه لشعوب العالم. فلنثبت أن الأمم المتحدة قادرة على إصلاح نفسها والتغيير مع الزمن.

(تكلم بالإنكليزية)

إنني أضع على الدوام الشعوب في المقدمة والتحديات في الوسط. ونحن نعمل معاً لإيجاد الحلول للمشاكل التي تهم الناس يوما بعد يوم، والتي تؤرقهم.

إن قادة العالم يمتلكون في أيديهم سلطات الدول ودعائم الحكومات. وتتوقع الشعوب منهم الاصغاء لتطلعاتها، وإطلاق العنان لطاقاتها وأفكارها. ويتوقع العالم منهم العمل بعضهم مع بعض للصالح العام.

ما من أحد يمكنه أن يفعل كل شيء. ولكن إذا اتحدنا، يمكن لكل واحد منا، بطريقته الخاصة، أن يفعل شيئاً ما. وإذا نحن جميعاً تمسكنا معاً بمسؤولياتنا الجماعية، فيمكننا مواجهة التجارب القائمة اليوم، واغتنام الفرص في حقبة التغيير الجذري، وإعطاء حياة جديدة لمبادئ ومقاصد ميثاقنا التأسيسي. وإنني أعول على القيادة والالتزام القويين لأولئك الحاضرين اليوم بغية جعل هذا العالم مكاناً أفضل للجميع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

البند ٨ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أقف أمام الجمعية رئيساً لدورتها السابعة والستين. لقد طرح ترشيحي بلدٌ ديمقراطي فخور، كان لي عظيم الشرف بأن أشغل فيه منصب وزير الخارجية خلال ولايتين متتاليتين.

وعلى غرار العديد من الدول الأخرى، مرّ بلدي بفترات من المآسي وفترات من المجد. ففي ختام القرن العشرين، تورط عضوٌ مؤسسٌ للأمم المتحدة ومنتصر فخور على الفاشية في

نزاع داخلي شرس. إن ما أعقب ذلك من دمار ومذابح أخوية خلّف جروحاً عميقة. وهذه الحقبة المؤلمة قد انتهت الآن.

واليوم تقف أمتنا بكل ثقة أمام العالم مرة أخرى، بعد أقل من عقدين على خروجها من هذه القاعة. ونحن نفعل ذلك بصفتنا أمة ثابتة العزم على النهوض بالمصالح المشتركة للبشرية، والالتزام بالمواطنة العالمية المسؤولة، وهي تكرس نفسها للمساعدة على إيجاد عالم يمكن فيه للسلام أن ينتصر وللقانون الدولي أن يسود.

إن الجمعية العامة تُعرَّف بأنها الجهاز التمثيلي الرئيسي للتداول وصنع السياسات في الأمم المتحدة. فهي هيئة الدول ذات السيادة، والاكثر وقاراً لدى البشر، والمصدر الكبير للأمل الذي يخالج شعوب العالم. لقد كُتب ميثاقها التأسيسي، ميثاق الأمم المتحدة، بحيث أن كل دولة من دولها الأعضاء يمكنها أن تتقيد بالقواعد نفسها وتتمسك بالمبادئ ذاتها، التي تم وضعها نتيجة الانتصار التاريخي على الفاشية. وكان هدفها واضحا: إنشاء نظام دولي عملي، للمرة الأولى في التاريخ، يطمح إلى العدالة، ولا يتعهد بالمساواة في الحقوق لجميع الأمم فحسب، ولكن أيضا بكفالة المساواة بينها في الكرامة.

وهذه المنظمة ليست مجرد منظمة سياسية، على حد ما قال رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية، أوزوالدو أرانيا، ممثل البرازيل. وهي ليست عهداً بسيطاً بين الأمم، ولكنها ضمانة للفكر والاحساس الإنساني. ومن هنا، قال، ينبثق الايمان الذي تدركه شعوب الأرض والثقة بعضها ببعض في فهم كامل للمصير المشترك.

والمشهد الجغرافي السياسي في عصرنا مغاير لأي مشهد مماثل عرفه العالم على الاطلاق، إذ أنه مشهد يتصف بالترابط العالمي الحقيقي. فنحن محاطون بسلسلة من التصدعات التي تزداد حدة على ما يبدو. أمّا آثارها فبالكاد يمكن إبقاؤها تحت السيطرة. والنظام الدولي أخذ يصبح في الحال أكثر تقلباً وأكثر إمكانية لعدم التنبؤ به. وفي رأيي، هناك عدد من المتغيرات المتميزة في المعادلة العالمية المتزايدة التعقيد، وهي تتطلب اهتمامنا الشديد. واسمحوا لي أن أركز على اهم ثلاثة منها.

المتغير الأول هو إعادة التموضع الشامل. هناك عدد متزايد من الدول المصممة على تعزيز مشاركتها الخارجية، والطامحة إلى تأدية أدوار أكبر في منطقة كل منها وما بعدها. ونتيجة لذلك، فإن السلطة والنفوذ على الساحة الدولية أخذا يصبحان أكثر انتشارا.

عملياً، ليس هناك موقف لأحد هو نفسه اليوم كما كان عليه قبل مجرد جيل واحد، مما يزيد من صعوبة التوصل الى توافق مجدٍ ودائم في الآراء بشأن البنود الهامة المدرجة في جدول أعمالنا المشترك.

المتغيّر الثاني في عصرنا هو أن القدرات التي كان يعتقد ذات يوم أنها موجودة حصراً في أيدي الدول، مثل القدرة على إلحاق الضرر على نطاق واسع، يمكن أن تصبح أكثر سهولة للجهات الفاعلة من غير الدول. وبما أن العالم أخذ يصير بالفعل عالماً أصغر، فإن البلدان أصبحت تشعر بأنها باتت أكثر انكشافاً. ويجب أن نجد طريقة للتصرف على نحو متضافر، بغية تلبية الاحتياجات والشواغل المشروعة للدول الأعضاء بقدر كاف.

والمتغير الثالث في المعادلة العالمية الجديدة هو السعي من أجل التمكين. ومهما كانت تفاصيل الظروف والمظالم التي تعيشها الشعوب، فهي تسعى في جميع أنحاء العالم ليكون لها دور أكبر في كيفية تقرير مصيرها. ولعل هذا الامر يظهر اليوم أكثر ما يظهر في الشرق الأوسط. فالربيع العربي نهض بالتطلعات الديمقراطية في عدد من البلدان؛ ومصير البعض الآخر لا يزال معلّقاً.

ومع ذلك، هناك مخاوف من أن الربيع العربي قد يولّد عدداً من العواقب غير المقصودة. وهذه تشمل عودة الصحوة للولاءات الطائفية، فضلاً عن التوترات العرقية والقبلية التي كان العديد منها مكبوتاً منذ فترة طويلة. والإرث المتمثل في السعي الكبير والنبيل لشعوب منطقة الشرق الأوسط صوب التمكين يتوقف على كيفية مواجهة هذه المخاطر وغيرها.

وفي ضوء ما للمنطقة من أهمية عالمية على الصعد السياسية والاقتصادية والثقافية، سيكون للأحداث الجارية في هذا الجزء من العالم تأثيرات واسعة النطاق على الكوكب بأسره.

ومن النادر أن كان تعزيز التقارب فيما بين الدول أكثر ضرورة للعالم مما هو عليه الآن. ولتحقيق هذا المسعى، أعتقد أنّه ينبغي لنا تكريس النطاق الكامل من مواردنا. لكنّ ذلك يستدعي بأن نعود ثانية إلى المبادئ الأولى لميثاق الأمم المتحدة. وإننا إذ نقوم بذلك، سنصبح قادرين على إعطاء معنىً متجدِّد للمقصد الأصلي لمؤسِسي الأمم المتحدة.

إنَّ مَن صاغوا ميثاق الأمم المتحدة أدركوا أنّه حين تشعر الدول بالأمان، فإنها تكون أكثر ميلاً إلى عدم التشدد وإعطاء عملية تسوية النزاعات سلمياً فرصة حقيقية للنجاح. وللقيام بذلك، سيكون من الأهمية البالغة تعزيز الامتثال العالمي للمبادئ والأحكام المقبولة، منفَّذة بدون تحيُّز أو محاباة. ومن جهة أخرى، يمكن لعدم الوضوح أو الإنفاذ الانتقائي أن يُضعف أساس الثقة سريعاً. كما يمكن أن يؤدي ذلك بسهولة إلى حالة لا يُقدَّم فيها للمبادئ أكثر من المُداهنة الكلامية، بحيث تفقد الأحكام معناها كلّه عملياً.

ومن الواضح أنّ مثل هذا السيناريو ليس لصالح المنظمة. وفي ظنّي أنّه يتعيَّن علينا اتّخاذ إجراء حاسم لمنع تنفيذه مطلقاً. وأعتقد اعتقاداً عميقاً بأنه من الأساسي لمثل هذه الجهود تعزيز الاحترام للمساواة، والسيادة والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولا غِنى عن ذلك لتحقيق الهدف الأول المُعلَن للأمم المتحدة، وهو صون السلم والأمن الدوليين.

إنَّ ميثاق الأمم المتحدة يُلزم الأطراف في أيّ نزاع بالسعي أولاً إلى حلٍّ عَبْر التفاوض أو الوساطة أو التحكيم أو التسوية القضائية بين وسائل أخرى. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، اقترحتُ الموضوع التالي للمناقشة العامّة هذه السنة: ”تسوية أو حل المنازعات أو الأوضاع الدولية بوسائل سلمية“. وفي تناولنا لهذه المسألة الدقيقة، عسانا لا ننسى أنَّ السلام ليس مجرَّد غياب الحرب. إنّه يستلزم أيضاً مصالحة أولئك الذين على خلاف. ولا يمكننا أن نأمل يوماً بإنتاج ما أسماه مُحسِن نيويوركي عظيم منذ أكثر من قَرن، وغير بعيد عن هذا المبنى، ”إعلاء شأن السلام، نصرٌ بدون دموع“.

كما لا يمكن تحقيق حلٍّ بصورة مشروعة لمشكلة دولية إلاّ بنبْذ الأحادية؛ ولا يمكن أن يصبح الحلُّ مستداماً حقاً إلاّ عند الاستعداد للقبول بأحكامه وتنفيذها

بنيّة طيّبة. وحين تلتزم الأطراف بتسوية ما، أعتقد أنّ الجمعية العامة، ملتئمة في توافق الآراء، يمكنها أن تكون الضامن الأخلاقي لِما اتُّفِق عليه.

وإنني أدعوكم إلى تَشاطُر أفكاركم بشأن الحلول السلمية للنزاعات – وهي مَهمّة أساسية للأمم المتحدة. وأتوق إلى سماع الاقتراحات المحددة للجمعية، بشأن الكيفية التي يمكن بها أن نستخدم بشكل أفضل الآليات الموضوعة موضع التنفيذ، وأن نتشارك في إضفاء أفكار جديدة على الجهود الإجمالية لتنشيط الجمعية العامة.

وعلى مدى العقود المتعددة الماضية، أُغنيت مناقشاتنا بآراء ممثّلي المجتمع المدني. لكنّنا لَمّا نجد بعد سبيلاً إلى الاستفادة من العمل الجبّار الذي قامت به معاهد السياسات العامّة وأفرقة التفكير في العالم، مع استثناءات ملحوظة. وبصفتي رئيساً،

أعتزم إطلاق عدد من المبادرات للاستفادة من حكمتها وخبرتها.

كما شكَّلتُ فريقاً استشارياً غير رسمي رفيع المستوى، مُكوَّناً من رجال دولة عالميين أفذاذ، سيكون غرضهم تزويدي بالإرشاد والمشورة بشأن العدد الهائل من المسائل التي ستنظر فيها الجمعية العامّة.

وإنني أرى أنَّ التنمية المستدامة هي إحدى أهمّ الموارد الموضوعة بتصرُّفنا لمنع النزاعات. وهي تزداد أهمية في الخطّة العالمية للسلام والأمن. ويعود ذلك جزئياً إلى الاهتمام الذي كرَّسناه للأهداف الإنمائية للألفية. وبصفتي رئيساً، سأعمل مع الدول الأعضاء على جعلْنا أقرب إلى تحقيق هذا الهدف التاريخي.

ولا بُدّ للجمعية العامّة أيضاً من التركيز على ما بعد خطة ٢٠١٥. فما اتُّفِق عليه في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، يتعيَّن على هذه الهيئة تنفيذه. وهذا يشمل التحضيرات لإطلاق منتدىً رفيع المستوى، ينبغي عقده في مستهلّ الدورة المقبلة.

وقد كُلِّفت الجمعية العامّة أيضاً بتشكيل فريق عامل لاقتراح قائمة من الأهداف الإنمائية المستدامة، للنظر فيها واعتمادها في جلسة عامة. وبصفتي رئيساً، سأشجِّع هذه العملية، التي ينبغي أن تشمل تعزيز عدد من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها القائمة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

ومن الصعب التصوُّر أن يصبح جدول أعمال مؤتمر ريو+٢٠ فعَّالاً حقاً بدون تعبئة موارد إضافية. ووفقاً للولاية التي أُعطيت للجمعية العامة في ريو دي جانيرو، سأعمل على استحداث عملية حكومية دولية في إطار هذه الهيئة، لاقتراح

خيارات بشأن استراتيجية تمويلية فعّالة. وأعتقد أنَّ المضيّ قدُماً بالتعهُّد الجريء المنشود من جانب مؤتمر ريو+٢٠ لا يُكمل جميع الجهود الأخرى لتوطيد السلام والأمن الدوليين فحسب، ولكنّه سيعزِّزها بشكل حاسم أيضاً.

ولكي تنجح الجمعية العامّة، أعتقد أنه ينبغي لها أن تشارك مشاركة إضافية في معالجة موضوع التنمية العالمية. فلا بدّ من إيلاء اهتمام أكبر بالمسائل الاقتصادية الرئيسية مثل النموّ، وإيجاد فرص العمل، وإنتاج السلع والخدمات الخضراء الجديدة وتهيئة البيئة التجارية المُنصِفة. ومن حُسْن الحظّ أنَّ الميثاق يوكِل إلى الأمم المتحدة تحقيق التعاون في حلّ المشاكل الاقتصادية الدولية.

إنَّ المساواة في السيادة تفقد الكثير من معناها إذا فُهِمت بصفتها مجرَّد مبدأ سياسي، يُقلِّل من شأن البعد الاقتصادي. ومجموعة الثماني، ومجموعة العشرين، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي وآخرون يؤدّون أدواراً أساسية، كلٌّ بطريقته

الخاصة. لكنني أعتقد اعتقاداً قوياً أنّ الجمعية العامة ينبغي أن تشارك بنشاط أكبر في النهوض ببرنامج الحوكمة الاقتصادية العالمية.

وأثناء الدورة الثالثة والستين، صادقنا على الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية (القرار ٣٠٣/٦٣، المُرفق). وقد اقترحت زيادة التعاون والتنسيق والمواءمة وتبادل الأفكار، على صعيد السياسات والإجراءات معاً، بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، فضلاً عن المنظمات الإقليمية المعنية.

والمصير المادِّي لكوكبنا يجب تقريره بأسلوب أكثر شمولية. فما من دولة يمكنها أن تنتشل نفسها من الفقر إذا لم تمتلك الحقّ في أن يُسمَع صوتها. وهذا ما يجعلني، بصفتي رئيساً، أعتزم عقْد اجتماع رفيع المستوى غير رسمي على مدى الدورة الحالية. وسيكون هدفه إنشاء إطار استشاري في السنوات القليلة المقبلة، للتعاون الفعّال في ما بين الجمعية العامة

والمؤسسات المالية والتجارية الدولية، فضلاً عن تجمُّعات مثل مجموعة العشرين.

وهناك مورد آخر لمنع النزاعات، أظنّ أنّه غير مستثمَر بشكل كافٍ، هو تحالف الأمم المتحدة للحضارات. فهو، إذ إنشئ بصفته أداة قوة ناعمة للدبلوماسية الوقائية، يسعى إلى التغلُّب على الخلافات والتوتُّرات ضمن الثقافات

والمعتقَدات والمجتمعات المختلفة وفي ما بينها، مع حرصه الدائم على حمايتها من خطر التماثُل الذي يخشى بعضهم أن يكون عاقبة للعولمة.

إننا جميعاً نشعر بالخطر المتعاظم ممّا يمكن أن تصيبنا به شرور القرون الماضية وفِتَنها، إذا تواصلت إعادة إيقاظها. وبتوجيه من الجمعية العامة، يمكن للتحالف أن يساعد العالم على التخلُّص من سموم ماضيه الخلافي بفعالية أكبر. وأعتقد أن توسيع قاعدة القاسم المشترك للقيم والمبادئ التي تربط في ما بيننا يخدم قضية السلام حقاً. وبصفتي رئيساً، سأعمل بالتعاون الوثيق مع التحالف على سبُل جعْل كياناتنا المتنوِّعة أكثر إيجابية في خدمتها. ومن شأن ذلك أن يساعدنا على ضمان ألاّ يتأثَّر المستقبل سلباً بعد الآن بالروايات التاريخية الإقصائية.

وكما كانت حال الأمم المتحدة منذ تأسيسها، فإنها لن تكون إلاّ قوية بالقدر الذي تختاره لها الدول الأعضاء.

كما قال رالف والدو إميرسون في مقاله الشهير ”إن الإنسان هو الذي يصنع مؤسسة عظيمة وليست المؤسسة هي التي تصنع انسانا عظيما“. في هذه الحقبة من التحول، أعتقد أن تعزيز إيماننا الجماعي في النهج الذي لا يمكن لأي جهة أن توفره بصورة مشروعة سوى هذه المنظمة، أي أسلم طريق للإبحار بعيدا عن الصخور والمياه الضحلة في سبيل إنشاء شراكة عالمية حقة من أجل القرن الحادي والعشرين.

لقد كان شيشيرو من أوائل المدافعين عن تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وقال بأن الأسلحة قد تخضع للقانون. ومنذ العهود القديمة حتى زمننا الحاضر فإن أجيالا من الرجال والنساء الشجعان ما انفكت تسعى من دون كلل لإعلاء شأن تلك القضية النبيلة. وقد بلغت تلك الجهود ذروتها في ميثاق الأمم المتحدة وهو الدليل الأكيد جدا في هذا الوقت الهام.

أود أن أتكلم عن المشاكل التي نواجهها بروح متجددة من التعاون، ووحدة الغرض وتوفر الإرادة للتغلب على الخلافات. فلنتجملَ بالشجاعة لنتمكن من مواجهة التحديات المقبلة، وبقيامنا بذلك علينا العمل على تأكيد سيادة العدالة. ولنؤمن بقدرتنا على العمل معا لكي نتفهم بالكامل مصيرنا المشترك وحتى يسجل التاريخ بأن هذه الجمعية جمعية للسلام.

قبل إعطاء الكلمة للمتكلم الأول في جلسة هذا الصباح، أود أن أذكر الأعضاء بأن قائمة المتكلمين في المناقشة العامة قد وضعت على الأساس الذي تم الاتفاق عليه بأن تقتصر البيانات على مدة ١٥ دقيقة ليتسنى الاستماع إلى جميع المتكلمين في أي جلسة من الجلسات. وأود أن أناشد المتكلمين الإدلاء ببياناتهم في حدود هذا الإطار الزمني وبسرعة معتدلة في الكلام ليتسنى توفير ترجمة شفوية سليمة باللغات الرسمية الست في الأمم المتحدة.

أود أيضا أن أسترعي الانتباه إلى المقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في الدورات السابقة، أي الحض بقوة على عدم الإعراب عن التهاني داخل القاعة بعد الإدلاء بالخطب. وفي هذا الصدد، يرجى من المتكلمين بعد الإدلاء ببياناتهم مغادرة القاعة عبر الغرفة رقم GA-200. الواقعة خلف المنصة قبل العودة إلى مقاعدهم.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على المضي

قدما بنفس الطريقة خلال المناقشة العامة في الدورة السابعة والستين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أخيرا، أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى أنه خلال المناقشة العامة ستقوم إدارة شؤون الإعلام بالتقاط صور رسمية لجميع المتكلمين. ويُرجى من الأعضاء المهتمين بالحصول على تلك الصور الاتصال بمكتبة الصور التابعة للأمم المتحدة.

خطاب السيدة ديلما روسيف، رئيسة جمهورية البرازيل الاتحادية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب تُلقيه رئيسة جمهورية البرازيل الاتحادية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة ديلما روسيف، رئيسة جمهورية البرازيل الاتحادية، وأدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيسة روسيف (تكلمت بالبرتغالية وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): مرة أخرى بصوت المرأة تُفتتح المناقشة العامة للجمعية العامة. بالنسبة للعديدين من الناس، نشكل نحن النساء ”نصف السماء“. بيد أننا نريد أيضا أن نشكل نصف الأرض، مع المساواة في الحقوق والفرص، وفي منأى من جميع أشكال التمييز والعنف، وأن يكون بوسعنا أن نصنع انعتاقنا، وبذلك نسهم في تمكين الجميع تمكينا كاملا.

بعد مرور عام على الإدلاء ببياني من على هذا المنبر نفسه (انظر A/66/PV.11)، ألاحظ أن العديد من المشاكل التي كانت تقلقنا في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ لم تراوح مكانها. واليوم، أريد مرة أخرى النظر في بضع من تلك القضايا الذي أصبح إيجاد حلول لها أمرا ملحا بشكل متزايد.

إن الأزمة الاقتصادية العصيبة التي بدأت في عام ٢٠٠٨ كان لها جوانب جديدة ومثيرة للقلق. واللجوء إلى السياسات المالية المتشددة فاقم من الركود الاقتصادي في البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة، مع ما نجم عن ذلك من تداعيات بالنسبة لنا نحن البلدان الناشئة، بمن فيها البرازيل. ولم يجد حتى الآن القادة الرئيسيون في العالم المتقدم النمو السبيل الذي يجمع بين التكيف المالي المناسب والتدابير التي تحفز على الاستثمار والطلب، وهو سبيل لا غنى عنها لكبح الركود وكفالة النمو الاقتصادي.

إن السياسات النقدية لا يمكن أن تكون الرد الوحيد على تزايد البطالة، وتعاظم حدة الفقر والاستياء التي تؤثر بأضعف القطاعات السكانية في جميع أرجاء العالم. وما انفكت المصارف المركزية في البلدان المتقدمة النمو تنتهج سياسات نقدية توسعية، الأمر الذي يسبب اختلالا في أسعار الصرف. إن الارتفاع المصطنع لقيمة العملات في البلدان الناشئة تتسبب في فقدان حيز السوق مما زاد من تفاقم الركود العالمي.

لا يمكننا أن نقبل بأن تُصنف بصورة مجحفة مبادرات الحماية التجارية المشروعة في البلدان النامية بوصفها نزعة حمائية. وعلينا أن نتذكر أن تدابير الحماية التجارية المشروعة تتماشى مع قواعد منظمة التجارة العالمية. وعلينا أن نتصدى للنزعة الحمائية وجميع أشكال التلاعب التجاري لأنها تحدث قدرا أكبر من التنافس بطريقة زائفة واحتيالية.

ولا يمكن أن يكون هناك رد فعال على الأزمة من دون تعزيز جهود التعاون فيما بين البلدان والهيئات المتعددة الأطراف من قبيل مجموعة العشرين وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ولا بد لهذا التعاون من أن يسعى إلى إعادة تشكيل العلاقة بين السياسات المالية والنقدية للحيلولة دون تفاقم الركود، وكبح حرب العملات وتحفيز الطلب العالمي مرة أخرى.

إننا نعرف من تجربتنا الخاصة أن الدين الوطني المستحق للدول والمصارف والديون المالية لن تتم معالجتها في سياق الركود. بل على النقيض من ذلك، فما من شأن الركود إلا أن يفاقم من هذه المشاكل. ومن الملح أن نتوصل إلى اتفاق شامل من أجل استئناف منسق للنمو الاقتصادي العالمي، لمنع حدوث اليأس الذي ينجم عن البطالة وعدم توفر الفرص.

إن بلدي ما انفك يقوم بدوره. ففي السنوات الأخيرة، اتبعنا سياسات اقتصادية حصيفة، وجمّعنا مقادير كبيرة من احتياطيات النقد الأجنبي، وخفضنا بدرجة كبيرة من الدين العام، وبفضل اتباع سياسات اجتماعية إبداعية انتشلنا ٤٠ مليون برازيلي من براثن الفقر، وبذلك عززنا سوقا محليا كبيرة.

إن شأننا شأن جميع البلدان الأخرى، فقد تأثرنا بالأزمة.

ولكننا، بالرغم من التباطؤ المؤقت في معدل نمونا، نجحنا في المحافظة على مستويات توظيف عالية للغاية ومواصلة خفض عدم المساواة الاجتماعية مع زيادة كبيرة في مستويات دخل العمال. وتجاوزنا وجهة النظر التي مفادها أن التدابير الرامية إلى حفز النمو لا تتوافق مع خطط التقشف. فتلك معضلة زائفة. والمسؤولية المالية ضرورية مثلما انه لا غنى عن تدابير النمو، لأنه لا يمكن ضبط أوضاع المالية العامة إلا في سياق الانتعاش الاقتصادي.

ويكشف التاريخ انه حينما تكون إجراءات التقشف مبالغا فيها وتتخذ بمعزل عن النمو، فإنها تؤدي إلى نتائج عكسية. واختارت البرازيل أن تواجه كلا هذين التحديين بصورة متزامنة. وفي حين نمارس رقابة صارمة على الإنفاق العام، فإننا قمنا بزيادة استثماراتنا في البنية التحتية والتعليم. وفي حين نسيطر على التضخم، ظللنا نعمل بقوة من خلال سياسات ترمي إلى تحقيق الشمول الاجتماعي والقضاء على الفقر. وفضلا عن ذلك، بينما نجري إصلاحات هيكلية في مجالي المالية العامة والرفاه، فإننا خفضنا عبء الضريبة وتكلفة الطاقة، واستثمرنا في البنية التحتية والمعرفة بغية توليد العلم والتكنولوجيا الابتكار.

وثمة أوقات لا يمكننا فيها أن نختار بين بديل أو آخر. ولا بد من تطوير كلا البديلين بشكل منفصل وفي آن واحد.

وفي وقت لا يتجاوز عام ٢٠١١، لا يزال منطقتا الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في محور اهتمام المجتمع الدولي. واكتسحت حركات اجتماعية هامة، ذات اتجاهات سياسية مختلفة، أنظمة استبدادية وحققت عمليات انتقال لا يمكن حتى الآن تمييز معناها وتوجهها بشكل واضح. بيد أن من غير العسير التعرف في جميع تلك الحركات تقريبا على صرخة احتجاج ضد الفقر والبطالة وانعدام الفرص وحقوق الإنسان التي تفرضها الحكومات الاستبدادية على قطاعات واسعة من تلك المجتمعات، وبخاصة الشباب. كما انه ليس من العسير أن توجد في تلك الأحداث أثار للمظالم التاريخية الناجمة عن عقود من سياسات الاستعمار أو الاستعمار الجديد التي نفذت باسم برنامج يفترض انه ذو دافع حضاري. ورويدا رويدا، أصبحت واضحة المصالح الاقتصادية الكامنة وراء تلك السياسات.

واليوم، نحن نشهد مع شعور بالقلق الحالة المفجعة التي تتتابع فصولها في سوريا. وتشهد سوريا مأساة إنسانية واسعة النطاق في أرضها وفي أرض جيرانها. وتتحمل حكومة دمشق أكبر قسط من المسؤولية عن دوامة العنف التي راح ضحية لها عدد كبير من المدنيين، وبخاصة النساء والأطفال والشباب. ومع ذلك نحن ندرك أيضا مسؤوليات جماعات المعارضة المسلحة، لا سيما الجماعات التي تعتمد بصورة متزايدة على الدعم العسكري واللوجستي الأجنبي.

إنني، بصفتي رئيسا لبلد موطن لملايين السكان المنحدرين من أصل سوري، أناشد أطراف الصراع وضع السلاح والانضمام إلى جهود الوساطة التي يبذلها المبعوث الخاص

للأمم المتحدة والجامعة العربية. ولا يوجد أي حل عسكري للأزمة السورية. والدبلوماسية والحوار لا يمثلان أفضل خيار لنا فحسب: بل هما الخيار الوحيد.

وبصفتي رئيس بلد يعيش فيه الآلاف من المسلمين البرازيليين، فإنني أعلن اليوم رفضنا القاطع لتصعيد التحامل القائم على كراهية الإسلام في البلدان الغربية. والبرازيل أحد الأطراف الفاعلة في المبادرة الكريمة لتحالف الحضارات التي أطلقتها بالأصل الحكومة التركية.

وبالقوة نفسها، نحن نرفض الأعمال الإرهابية التي أودت بحياة الدبلوماسيين الأمريكيين في ليبيا.

ومع إبقاء اهتمامنا منصبا على الشرق الأوسط، حيث تمكن بعض أكثر التحديات أهمية أمام السلام والأمن الدوليين، أود مرة أخرى أن أتطرق للمسألة الإسرائيلية – الفلسطينية. واكرر العبارات التي قلتها في عام ٢٠١١، حينما أعربت عن تأييد الحكومة البرازيلية للاعتراف بالدولة الفلسطينية عضوا كاملا في الأمم المتحدة. وأضفت حينها واكرر اليوم، انه لا يمكن الوفاء بالرغبات الشرعية لإسرائيل في تحقيق السلام مع جيرانها والأمن في حدودها والاستقرار السياسي الإقليمي إلا بقيام دولة فلسطينية وذات سيادة.

لقد واجه المجتمع الدولي صعوبة متزايدة في التعامل مع تفاقم الصراعات الإقليمية. ويتضح ذلك من حالات الجمود السائدة في إطار مجلس الأمن. وهي إحدى اخطر المشاكل التي نواجهها. فالأزمة التي بدأت في عام ٢٠٠٨ أظهرت الحاجة إلى إصلاح آليات الحوكمة الاقتصادية الدولية. وواقع الأمر أننا حتى اليوم لا زلنا لم ننفذ تلك الإصلاحات تنفيذا كاملا. والحروب والصراعات الإقليمية المتزايدة الحدة والخسارة المأساوية للأرواح البشرية والخسائر المادية الهائلة للشعوب المعنية كلها تظهر أقصى درجات إلحاح إصلاح مؤسسات الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن التابع لها.

ولا يمكننا أن نسمح باستبدال المجلس، كما هو الحال، بتحالفات مشكلة بدون موافقة المجلس، وخارج نطاق سيطرته وبدون ايلاء الاعتبار الواجب للقانون الدولي. ومن الواضح أن استخدام القوة بدون موافقة المجلس أمر غير قانوني، ولكنه بدأ يعتبر في بعض الجهات خيارا مقبولا. وهو أمر غير مقبول بأي حال من الأحوال. والسهولة التي يلجأ بها البعض إلى ذلك النوع من العمل ناجمة من حالات الجمود التي تصيب المجلس بالشلل. ولذلك السبب، لا بد من إصلاح المجلس بصورة عاجلة.

والبرازيل تكافح دائما لضمان أن تسود الإجراءات النابعة من الأمم المتحدة. ولكننا نريد اتخاذ إجراءات شرعية، وقائمة على أساس الشرعية الدولية. وبهذه الروح، دافعت عن ضرورة ”المسؤولية أثناء الحماية“ باعتبارها مكملا هاما للمسؤولية عن الحماية.

إن تعددية الأطراف أكثر قوة اليوم بعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة – ريو+٢٠. وبالعمل معا، خلال تلك الأيام في حزيران/يونيه، عقدنا أكثر مؤتمر تشاركي في تاريخ الأمم المتحدة. وتمكنا من اتخاذ خطوات ثابتة نحو التوطيد التاريخي لنموذج جديد ألا وهو: تحقيق النمو والشمول والحماية والمحافظة – أي، تحقيق التنمية المستدامة.

وأشكر الأمين العام بان كي – مون والسفير شا زوكانغ على جهودهما وتعاونهما الوثيق مع البرازيل قبل المؤتمر وطوال فترة انعقاده.

إن الوثيقة الختامية التي وافقنا عليها بتوافق الآراء في ريو (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق) لا تحافظ على إرث عام ١٩٩٢ فحسب، ولكنها تحدد أيضا نقطة البدء لوضع جدول أعمال للتنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين، يركز على القضاء على الفقر وعلى استخدام الموارد الطبيعية بضمير وعلى الأنماط المستدامة للإنتاج والاستهلاك.

والأمم المتحدة أمامها عدد من المهام التي أوكلها إليها مؤتمر ريو. وعلى وجه الخصوص، أود أن أشير إلى تحديد أهداف التنمية المستدامة. فقد سلط مؤتمر ريو+٢٠ الضوء بقوة على المستقبل الذي نريده. ومن واجبنا الالتفات إلى التحذيرات العديدة التي يطلقها العلماء والمجتمع. ويجب علينا النظر إلى تغير المناخ باعتباره أحد التحديات الرئيسية التي تواجه أجيال الحاضر والمستقبل. والحكومة البرازيلية تلتزم التزاما ثابتا بأهداف الحد من انبعاثات غازات الدفيئة وبالمكافحة التي لا تكل لإزالة الغابات في غابات الأمازون المطيرة.

وفي عام ٢٠٠٩، قطعنا طوعا التزامات واعتمدناها بوصفها قوانين. وهذه الأهداف طموحة جدا بالنسبة لبلد نام، يجب عليه التعامل مع المطالب الملحة بجميع أنواعها من أجل تعزيز رفاه شعبه. ونأمل أن تفي البلدان، التي تتحمل مسؤولية تاريخية أكبر عن تغير المناخ والتي تتوفر لديها موارد أكبر للتعامل معه، بالتزاماتها تجاه المجتمع الدولي.

من بين مبادرات الأمم المتحدة الأخرى التي نثني عليها عقد العمل من أجل السلامة على الطرق ٢٠١١-٢٠٢٠. وتشارك البرازيل في الجهود المبذولة لحماية الأرواح والحد من حوادث الطرق التي تمثل أحد الأسباب الرئيسية للوفاة بين شباب العالم. وتحقيقا لهذه الغاية، تعكف حكومتنا على إعداد حملة توعية واسعة النطاق بالتعاون مع اتحاد السيارات الدولي.

وفي سياق التحديات البيئية والأزمات الاقتصادية والتهديدات التي يتعرض لها السلام في أنحاء مختلفة من العالم، لا تزال البرازيل ملتزمة بالعمل مع جيرانها لبناء بيئة تسودها الديمقراطية والسلام والرخاء والعدالة الاجتماعية. وقد أحرزنا تقدما كبيرا في إدراج أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي باعتبارهما إحدى أولويات التعاون الدولي.

ومنطقتنا مثال جيد للعالم. ويجري صون وتعزيز سيادة القانون التي حققناها بالتغلب على الأنظمة الاستبدادية. فالديمقراطية ليست إرثا في مأمن من الهجمات. ومن أجل تفادي الانتكاسات، تعاملت السوق المشتركة الجنوبية واتحاد أمم أمريكا الجنوبية بحزم عندما استدعى الأمر قيامهما بذلك لأننا نعتبر التكامل والديمقراطية مبدأين لا ينفصلان. كما أؤكد مجددا التزامنا بالحفاظ على منطقتنا خالية من أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى وجود ترسانات هائلة تزيد من حدة التوترات وتعوق جهود تحقيق السلام، فضلا عن كونها تهديدا للبشرية جمعاء. إن العالم يضج مطالبا بالطعام، بدلا من الأسلحة، للبلايين من والرجال والنساء والأطفال الذين يعانون من أقسى عقوبة موقعة على الإنسانية: الجوع.

وأخيرا، أود أن أشير إلى بلد شقيق، يحبه جميع أبناء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي – كوبا. لقد أحرزت كوبا تقدما كبيرا في تحديث نموذجها الاقتصادي. ولمواصلة مسارها، فإنها بحاجة إلى دعم من الشركاء، القريبين منهم والبعيدين على السواء. غير أن التعاون بشأن تقدم كوبا يعوقه الحظر الاقتصادي الذي يعاني منه شعبها منذ عقود. ونحن قد تأخرنا كثيرا في وضع حد لهذه المفارقة التاريخية التي تندد بها الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

في هذا العام، تابعنا الألعاب الأولمبية ودورة الألعاب الأولمبية للمعوقين اللتين نظمتهما المملكة المتحدة ببراعة. وباختتام الألعاب الأولمبية في لندن، بدأت البرازيل العد التنازلي لدورة ريو دي جانيرو الأولمبية في عام ٢٠١٦، والتي سيسبقها كأس العالم لعام ٢٠١٤. وكل سنتين، خلال دورتي الألعاب الصيفية والشتوية، يبدو أن الإنسانية تنتبه مرة أخرى إلى القيم التي ينبغي أن تلهمنا دائما: التسامح واحترام الاختلافات والمساواة والإدماج والصداقة والتفاهم. وهذه المبادئ هي أيضا الأساس لحقوق الإنسان ولهذه المنظمة. وفي افتتاح الدورة السابعة والستين للجمعية العامة، أقترح على

جميع الدول الممثلة هنا أن تدع المثل العليا للشعلة الأولمبية تسطع بنورها عليها.

إن تعزيز الأمم المتحدة أمر ضروري في هذه المرحلة فيما تفتح تعددية الأقطاب آفاقا تاريخية جديدة. ويجب علينا أن نعمل لتحقيق هذه الغاية. ولا بد من أن نعمل لضمان أن تكون الغلبة، في ظل تعددية الأقطاب التي في سبيلها لأن تسود، للتعاون على الصراع وللحوار على التهديدات وأن يتم التوصل إلى حلول تفاوضية قبل التدخلات التي تنطوي على استعمال القوة وتفادي هذه التدخلات. وأؤكد مجددا أنه في سياق هذا الجهد الجماعي بالضرورة، والذي يفترض مسبقا السعي إلى إيجاد توافق في الآراء، فإن للأمم المتحدة دورا رئيسيا، خصوصا وأن المنظمة وهيئاتها المختلفة تصبح أكثر تمثيلا وشرعية وبالتالي أكثر فعالية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة الجمهورية الاتحادية البرازيلية على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطحبت السيدة ديلما روسيف، رئيسة الجمهورية الاتحادية البرازيلية إلى خارج قاعة الجمعية العامة

خطاب السيد باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

اصطحب السيد باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أوباما (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ اليوم بإخبار الجمعية العامة عن أمريكي يُدعى كريس ستيفنز. ولد كريس في مدينة تسمى غراس فالي، بولاية كاليفورنيا، وهو ابن محامٍ وموسيقية. عندما كان شابًا انضم كريس إلى فيلق السلام، ودرّس اللغة الإنجليزية في المغرب. وصار يحب ويحترم شعوب شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وكان من المقدر له أن يحمل معه ذلك الالتزام طوال حياته.

بصفته دبلوماسيا، عمل من مصر إلى سوريا، ومن المملكة العربية السعودية إلى ليبيا. وكان معروفًا بحبه للتجول مشيًا في شوارع المدن التي كان يعمل فيها، متذوقا الأطعمة المحلية،ومقابلا أكبر عدد من الناس يمكنه مقابلتهم، ومتكلما باللغة العربية، ومستمعا بابتسامة عريضة على محياه. توجه كريس إلى بنغازي في الأيام الأولى للثورة الليبية، ووصل إليها على متن سفينة شحن. وبوصفه ممثلا لأمريكا، ساعد أفراد الشعب الليبي وهم يواجهون نزاعا عنيفا، فاعتنى بالجرحى، وصاغ رؤية لمستقبل يتم فيه احترام حقوق جميع الليبيين. وبعد الثورة، دعم ميلاد الديمقراطية الجديدة، فيما كان الليبيون يُجرون الانتخابات، ويبنون مؤسسات جديدة، ويبدأون بالتحرك قُدمًا بعد عقود طويلة من الحكم الدكتاتوري.

أحب كريس ستيفنز عمله واعتزّ بالبلد الذي يخدمه، وتوسم الكرامة في الذين قابلهم.

قبل أسبوعين، سافر إلى بنغازي لمراجعة خطط إنشاء مركز ثقافي جديد وتحديث أحد المستشفيات. وهناك تعرض المجمع الأمريكي للهجوم. و قُتل كريس مع ثلاثة من زملائه، في المدينة التي ساعد على إنقاذها. كان عمره ٥٢ سنة.

إنني أسرد هذه القصة لأن كريس ستيفنز جسّد أفضل ما في أمريكا. وتمامًا كما فعل زملاؤه في السلك الدبلوماسي، بنى جسورًا عبر المحيطات والثقافات، وكان منخرطًا بعمق في نطاق التعاون الدولي الذي تمثله الأمم المتحدة. وتصرّف

بتواضع، ولكنه أيضًا دافع بقوة عن مجموعة من المبادئ، والإيمان بضرورة أن يكون الأفراد أحرارًا فيما يخص تقرير مصيرهم الخاص، والعيش بحرية، وكرامة، وعدالة، وفرص متاحة.

كانت الهجمات على المدنيين الأمريكيين في بنغازي هجمات على أمريكا. ونحن نكنّ الامتنان للمساعدة التي تلقيناها من الحكومة الليبية ومن الشعب الليبي. لا ينبغي أن يكون هناك أدنى شك في أننا لن نألو جهدًا في تعقب القتلة وتقديمهم للعدالة. كما أقدر أيضًا أنه في الأيام الأخيرة، اتخذ القادة في بلدان أخرى في المنطقة، من بينها مصر، وتونس، واليمن، خطوات لتأمين سلامة منشآتنا الدبلوماسية، ودعوا إلى الهدوء. وكذلك فعلت السلطات الدينية في جميع أنحاء العالم.

لكن أرجوكم أن تدركوا أن الهجمات التي نُفذت خلال الأسبوعين الماضيين ليست مجرد اعتداء على أمريكا. إنما هي أيضًا اعتداء على المثل العليا نفسها التي تأسست عليها الأمم المتحدة، أي تلك الفكرة أن باستطاعة الناس حل خلافاتهم سلميًا، وأن باستطاعة الدبلوماسية أن تحل محل الحرب، وأنه في عالم مترابط كهذا، لدينا جميعًا مصلحة في العمل في سبيل توفير المزيد من الفرص والأمن لمواطنينا.

إذا كنا جادين بشأن إعلاء تلك المثل، فلن يكون كافيًا مجرد وضع المزيد من الحراس أمام سفارة، أو إصدار بيانات الأسف، وانتظار انحسار موجة الغضب. إذا كنا جادين بشأن هذه المثل العليا، علينا أن نتكلم بصدق عن الأسباب العميقة لهذه الأزمة، لأننا نواجه خيارًا بين القوى التي من شأنها أن تباعد بيننا، وبين آمالنا المشتركة.

ويتعين علينا اليوم إعادة التأكيد على أن مستقبلنا سيحدده أناس مثل كريس ستيفنز، ولا يحدده قتلته. واليوم، علينا أن نعلن أن هذا العنف والتعصب لا مكان لهما بين أممنا المتحدة.

لقد مرت أقل من سنتين على إضرام بائع متجول في تونس النار في نفسه احتجاجًا على الفساد الظالم في بلده، فأشعل ما أصبح يعرف باسم الربيع العربي. ومنذ ذلك الحين، بات العالم مفتونًا بالتحولات التي حدثت، ودعمت الولايات المتحدة قوى التغيير. لقد ألهمتنا الاحتجاجات التونسية التي أطاحت بأحد الطغاة، لأننا أدركنا أن معتقداتنا تماثل طموحات الرجال والنساء الذين خرجوا إلى الشوارع.

وأيدنا التغيير في مصر، لأن دعمنا للديمقراطية وضعنا في نهاية المطاف إلى جانب الشعب.

ونرحب بعملية انتقال القيادة في اليمن، لأن الوضع القائم الفاسد لم يعد يخدم مصالح الشعب.

كما تدخلنا في ليبيا إلى جانب تحالف واسع النطاق، وبتفويض من مجلس الأمن الدولي، لأننا كنا نملك القدرة على وقف ذبح الأبرياء، وانطلاقا من إيماننا بأن تطلعات الشعب كانت أقوى من أي طاغية.

وبينما نجتمع هنا الآن، نعلن مجددًا أن نظام بشار الأسد يجب أن ينتهي لكي يتسنى وقف معاناة الشعب السوري وكي يبزغ فجر جديد.

لقد اتخذنا هذه المواقف لأننا نؤمن بأن الحرية وتقرير المصير لا يقتصران على ثقافة واحدة. وهاتان ليستا مجرد قيمتين أمريكيتين أو قيمتين غربيتين إنهما قيمتان عالميتان. وحتى مع احتمال حدوث تحديات ضخمة تأتي مع التحول إلى الديمقراطية، فإنني على اقتناع بأنه في نهاية المطاف سيكون من الأكثر احتمالا لحكومة الشعب، التي اختارها الشعب، ومن أجل الشعب، أن تحقق الاستقرار، والازدهار، والفرص الفردية التي تصلح كأساس لتحقيق السلام في عالمنا.

وهكذا، دعونا نتذكر أن هذا موسم لتحقيق التقدم. فللمرة الأولى منذ عقود، صوت التونسيون، والمصريون،

والليبيون لقادة جدد في انتخابات كانت ذات مصداقية، وتنافسية، ونزيهة. ولم تقتصر تلك الروح الديمقراطية على العالم العربي. فخلال العام الماضي، شهدنا عمليات انتقال سلمية للسلطة في ملاوي والسنغال، وانتخاب رئيس جديد في الصومال. وفي بورما، أطلق الرئيس سراح سجناء سياسيين وفتح مجتمعًا كان مغلقًا، وتم انتخاب منشقة شجاعة لعضوية البرلمان، وبات الناس يتطلعون قُدمًا للمزيد من الإصلاحات. وفي جميع أنحاء العالم، أصبح الناس يُسمعون أصواتهم، ويصرّون على كرامتهم المتأصلة، وعلى حقهم في تقرير مستقبلهم.

ومع ذلك تذكرنا الاضطرابات التي حصلت في الأسابيع الأخيرة بأن المسار إلى الديمقراطية لا ينتهي بالإدلاء بصوت. قال نيلسون مانديلا ذات مرة: ”أن يكون الإنسان حرًا لا يعني مجرد تحرره من الأغلال التي تقيده، بل أن يعيش بطريقة تحترم وتعزز حرية الآخرين“. تتطلب الديمقراطية الحقيقية عدم الزج بالمواطنين في السجن بسبب ما يؤمنون به، والتمكن من إنشاء شركات أعمال تجارية دون دفع رشوة. وتعتمد الديمقراطية على حرية المواطنين في التعبير عن أفكارهم والتجمع دون خوف، وعلى سيادة القانون و الالتزام بالقواعد الإجرائية القانونية التي تضمن حقوق جميع الناس.

بعبارة أخرى، فإن الديمقراطية الحقيقية، الحرية الحقيقية، عمل شاق. ويتعين على من يتولون السلطة مقاومة إغراء اتخاذ إجراءات صارمة ضد معارضي الرأي. ففي الأوقات الاقتصادية الصعبة، تواجه البلدان إغراء حشد الناس حول أعداء محتملين داخل الوطن وخارجه، بدلا من التركيز على العمل المضني لتحقيق الإصلاح.

علاوة على ذلك، سيكون ثمة دائمًا من يرفض التقدم الإنساني، حكام طغاة يتشبثون بالسلطة، ومصالح فاسدة تعتمد على استمرار الوضع القائم، ومتطرفون يؤججون نيران الكراهية والانقسام. لقد شاهدنا ذلك بدءًا من آيرلندا الشمالية إلى جنوب آسيا، ومن أفريقيا إلى الأمريكتين، ومن البلقان إلى حوض المحيط الهادئ، لقد شهدنا الاضطرابات التي يمكن أن ترافق الانتقال إلى نظام سياسي جديد. وفي بعض الأوقات، تنشب النزاعات على طول خطوط التصدع العرقية أو القبلية، وكثيرًا ما تنجم عن الصعوبات فيما يخص توفيق التقاليد والعقيدة مع تنوع العالم المعاصر وترابطه.

في كل بلد، هنالك من يرى في أتباع الديانات الأخرى تهديداً لهم، وعلى الذين يحبون الحرية في كل ثقافة أن يسألوا أنفسهم إلى أي مدى هم على استعداد للتعايش مع واقع ينعم فيه غيرهم كذلك بالحرية. وهذا ما شهدنا حدوثه خلال الأسبوعين الماضيين عندما أثار شريط فيديو ردئ ومثير للاشمئزاز الغضب في جميع أنحاء العالم الإسلامي. وعليه، فقد أوضحت جلي١٠ أنه ليس لحكومة الولايات المتحدة أي ضلع في هذا الفيديو وإني أؤمن بأنه يجب على كل من يحترم إنسانيتنا المشتركة شجب رسالته. إنه إهانة ليس للمسلمين فحسب، بل ولأمريكا كذلك لأننا، وكما تشير بوضوح المدينة الواقعة وراء هذه الجدران، بلد رحب بالبشر من كل عرق ومن كل ملة. بلدنا وطن للمسلمين الذين يمارسون شعائرهم الدينية على امتداده. نحن لا نحترم الحريات الدينية وحسب، ولكن لدينا قوانين تحمي الأفراد من التعرض للأذى بسبب سحناتهم أو معتقداتهم. ونحن نفهم لماذا يشعر بعض الناس بالغضب تجاه ذلك الفيديو، لأن الملايين من مواطنينا من ضمن هؤلاء الناس.

أعلم أن هناك من يتساءل لم لا نقوم ببساطة بحظر ذلك الفيديو. والإجابة متضمنة في تشريعاتنا؛ دستورنا يحمي حق ممارسة حرية التعبير. هنا في الولايات المتحدة، هنالك العديد من المنشورات التي تثير الغضب. مثلي تدين أغلبية الأمريكيين بالمسيحية، غير أننا لا نحظر التجديف ضد أشد معتقداتنا قداسة. بوصفي رئيساً لبلدي وقائداً أعلى لجيشنا فإني أتقبل

بأن يصفني الناس بأقذع الصفات كل يوم، وسأبقي مدافعاً دوماً عن حقهم في ذلك.

قاتل الأم٠ريكيون وماتوا في جميع أنحاء العالم في سبيل حماية حق جميع الناس في التعبير عن آرائهم، حتى تلك التي نختلف معها بشدة. نحن لا نفعل ذلك لأننا نؤيد خطاب الكراهية، ولكن لأن مؤسسي بلدنا فهموا أنه بدون هذه الحماية فإن مقدرة الأفراد على التعبير عن ارائهم وممارسة معتقداتهم الخاصة قد تكون في خطر. نفعل ذلك لأن محاولة الحد من حق التعبير، في مجتمع متنوع، تصبح سريعاً آلة لتكميم أفواه المنتقدين ولقهر الأقليات. نحن نفعل ذلك لأنأقوى سلاح ضد خطاب الكراهية، نظرا لقوة الإيمان في حياتنا والعاطفة التي يمكن للخلافات الدينية أن تشعلها، ليس هو القمع بل المزيد من التعبير – أصوات التسامح تلك التي تقف في وجه احتقار الغير والتجديف وتعلي من قيمتي التفاهم والاحترام المتبادل.

أعلم أن بعض البلدان داخل هذه الهيئة لاتتفق معنا في فهمنا هذا على وجه التحديد لحماية حرية التعبير. نحن نعترف بذلك. ولكن في عام ٢٠١٢، في وقت يمكن فيه لأي شخص معه هاتف خلوي أن ينشر آراء مسيئة في أنحاء العالم بمجرد ضغطه٠ على زر، فإن فكرة أنه يمكننا أن نتحكم في تدفق المعلومات قد تجاوزها الزمن. السؤال إذن كيف نرد؟ في هذا يجب أن نتفق على أنه ليس ثمة مبرر للعنف الطائش. لا تبرر أي كلمات أياً كانت قتل الأبرياء. لا يبرر أي شريط فيديو أياً كان هجوماً على سفارة. لا يعطي القذف، مهما كان، مبرراً للناس لأن يحرقوا مطعماً في لبنان أو يحطموا مدرسة في تونس أو يتسببوا في موت ودمار في باكستان. ردنا بهذه الطريقة على خطاب الكراهية في عالمنا اليوم مع توفر التكنولوجيات الحديثة، يمكن كل فرد يشارك في خطاب كراهية من هذا النوع من زرع الفوضى في أرجاء العالم. نحن نمكن للأسوأ من بيننا إن كانت هذه طريقة ردنا.

وعلى نطاق أوسع، فإن أحداث الاسبوعين الماضيين تنبهنا إلى الحاجة إلى أن نعالج بإخلاص التوترات بين الغرب والعالم العربي المتجه صوب الديمقراطية. والآن، اسمحوا لي أن أكون صريحاً: بنفس القدر الذي لا نستطيع معه حل كل مشاكل العالم، فإن الولايات المتحدة لم تسع و٠لن تسعى إلى إملاء نتيجة التحولات الديمقراطية في الخارج. اننا لا نتوقع من البلدان الأخرى الاتفاق معنا على كل القضايا، ولا نفترض كذأن العنف الذي وقع في الأسبوعين الماضيين أو خطاب الكراهية من قبل بعض الافراد يمثل وجهات نظر الأغلبية الساحقة من المسلمين، كما لا تمثل تماماً وجهات نظر من انتجوا شريط الفيديو الأمريكيين.

ومع ذلك، أعتقد أن من واجب جميع القادة في جميع البلدان الوقوف بكل قوة في مواجهة العنف والتطرف. حان الوقت لتهميش الذين يستخدمون كراهية أمريكا أو الغرب أو إسرائيل مبدأً أساسياً في التنظيم السياسي، حتى لو لم يلجأوا إلى العنف مباشرة. لأن ذلك لا يؤدي إلا إلى توفير غطاء وأحياناً يقدم عذرا للذين يلجأون إلى العنف.

إن ذلك الصنف من السياسة الذي يثير شحناء الشرق ضد الغرب والجنوب ضد الشمال والمسلمين ضد المسيحيين والهندوس واليهود لا يمكن له أن يصل بالناس إلى الحرية. ولايوفر للشباب سوى أمل زائف. لا يؤدي حرق علم أمريكي بأي حال إلى توفير فرصة لتعليم طفل. تحطيم مطعم لا يطعم جائعاً. مهاجمة سفارة لن يخلق فرصة واحدة للعمل. ذلك الصنف من السياسة يجعل من الصعب علينا تحقيق ما يجب علينا معاً تحقيقه وهو تحديداً تعليم أطفالنا وخلق الفرص التي يستحقون وحماية حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية.

ينبغي أن يفهم الجميع أن أمريكا لن تتراجع عن دورها في العالم على الإطلاق. سنجلب الذين يؤذون مواطنينا وأصدقاءنا إلى العدالة، وسنقف مع حلفائنا. ونحن على استعداد لإقامة شراكة مع البلدان في جميع أنحاء العالم لتعميق علاقات التجارة والاستثمار والعلوم والتكنولوجيا، والطاقة والتنمية – كل الجهود التي يمكن أن تدفع نحو النمو الاقتصادي لجميع شعوبنا وتحقق الاستقرار في التغيير الديمقراطي.

ولكن جهوداً كهذه تعتمد على روح المصلحة المتبادلة والاحترام المتبادل. لا توجد حكومة أو شركة أو مدرسة أو منظمة غير حكومية يمكنها أن تعمل بثقة في بلد شعبه معرض للمخاطر. حتى تكون الشراكة فعالة يجب أن يكون مواطنونا في أمان وجهودنا محل ترحيب. إن السياسة المبنية على الحنق وحسب — تلك المبنية على تقسيم العالم بين ”نحن“ و ”هم“ لا تعطل مسيرة التعاون الدولي فقط، بل تلحق الضرر بالذين يتسامحون معها. مصلحتنا جميعاً في مواجهة هذه القوى.

لنتذكر أن المسلمين أشد الناس معاناة من التطرف. في اليوم نفسه الذي قتل فيه مواطنونا المدنيون في بنغازي، اغتيل أحد أفراد الشرطة التركية في اسطنبول قبل أيام فقط من زفافه؛ وقتل أكثر من ١٠ من اليمنيين جراء انفجار سيارة مفخخة في صنعاء؛ وقد ثكل بضعة من الآباء والامهات ابناءهم عندما قتلهم قبل بضعة أيام انتحاري في كابول. قد يوجه الاندفاع نحو عدم التسامح والعنف تجاه الغرب في البداية غير أنه سيصل خلال الوقت إلى حد يتعذر معه احتواؤه. يستخدم نفس الإندفاع نحو التطرف لتبرير الحرب بين السنة والشيعة وفيما بين القبائل والعشائر. إنه لايؤدي إلى القوة والإزدهار بل يقود إلى الفوضى. وقد شهدنا خلال أقل من عامين احتجاجات سلمية في أغلبها في بلدان أغلب سكانها مسلمون تحدث تغييرات أكثر مما أحدثه عقد من أعمال العنف. والمتطرفون يفهمون هذا. لأنه ليس لديهم ما يقدمونه لتحسين حياة الناس، يبقي العنف وسيلتهم الوحيدة لإثبات وجودهم. إنهم لا يبنون؛ أنهم يدمرون وحسب.

حان الوقت لنبذ الدعوة إلى العنف وسياسة الإنقسام. نواجه في الكثير من القضايا الخيار بين وعد المستقبل أو سجن الماضي. ليس بوسعنا إلا اختيار الصواب. يجب علينا اغتنام هذه اللحظة. تقف أمريكا على أهبة الاستعداد للعمل بجانب كل من يرغب في السعي نحو مستقبل أفضل. لا يجب أن يكون المستقبل بيد الذين يستهدفون المسيحيين الأقباط في مصر؛ بل يجب أن يتصدى له الذين انشدوا في ميدان التحرير، ”مسلمين ومسيحيين، نحن أمة واحدة.“

والمستقبل يجب ألا يكون ملكاً لمن يستبدون بالمرأة؛ ويجب أن تشكله الفتيات اللواتي يذهبن إلى المدارس ومن يمثلن عالماً يمكن لبناتنا فيه أن يحققن أحلامهن مثل أبنائنا.

يجب ألا يكون المستقبل ملكاً لقلة من الفاسدين الذين يسرقون موارد البلد، بل يجب أن يفوز به الطلبة والعمال ورجال الأعمال الحرة وأصحاب الأعمال الذين يسعون إلى تحقيق رفاه أوسع للجميع. أولئك هم والرجال والنساء الذين تقف أمريكا إلى جانبهم، ورؤيتهم هي التي سندعمها.

يجب ألا يكون المستقبل ملكاً لمن يسيئون إلى نبي الإسلام. ولكن، لكي يكون مستقبلاً ذا مصداقية، يتعين على من يدينون تلك الإساءة أن يدينوا كذلك الكراهية التي نراها في تدنيس صور المسيح، أو تدمير الكنائس، أو إنكار المحرقة.

علينا أن ندين التحريض ضد المتصوفين من المسلمين والحجاج الشيعة. لقد آن الأوان للالتفات إلى قول غاندي ”إن عدم التسامح هو في حد ذاته شكل من أشكال العنف وعقبة تحول دون نمو الروح الديمقراطية الحقة“. وعلينا أن

نعمل معاً من أجل عالم تُقوينا فيه اختلافاتنا ولا نُعرَّف بها. هذا ما تجسده أمريكا، وتلك هي الرؤية التي سندعمها.

بين الإسرائيليين والفلسطينيين، يجب ألا يكون المستقبل ملكاً لمن يديرون لآفاق السلام ظهورهم. فلنترك خلفنا من يزدهرون على الصراع، أولئك الذين يرفضون حق إسرائيل في الوجود. فالطريق صعب، إلا أن الوجهة واضحة: دولة إسرائيل اليهودية وفلسطين مستقلة ومزدهرة. وإذ نفهم أن هذا السلام يجب أن يتحقق من خلال اتفاق عادل بين الأطراف، ستمضي أمريكا جنباً إلى جنب مع كل من يبدون استعدادهم للمضي قدماً في هذا الاتجاه.

في سوريا، يجب ألا يكون المستقبل لديكتاتور يذبح شعبه. فإذا كان هناك ما يستدعي الاحتجاج في عالم اليوم، وأعني الاحتجاج السلمي، فهو ذلك النظام الذي يعذب الأطفال ويطلق الصواريخ على المباني السكنية. وينبغي لنا أن نواصل العمل لكي نضمن ألا ينتهي ما بدأ بمواطنين يطالبون بحقوقهم إلى حلقة من العنف الطائفي.

وعلينا، معاً، أن نقف مع أولئك السوريين الذين يؤمنون برؤية مختلفة: سوريا متحدة تستوعب الجميع، حيث لا حاجة بالأطفال إلى أن يخشوا حكومتهم، وبوسع كل السوريين أن يعبروا عن رأيهم في كيفية حكمهم، سواء من سنة أو علويين أو أكراد أو مسيحيين. هذا ما تجسده أمريكا. وتلك هي النتيجة التي سنعمل من أجلها، وبجزاءات وعواقب لمن يقاضون ومساعدة ودعم لمن يسعون من أجل هذا الخير العام، لأننا نرى أن السوريين الذين يعتنقون هذه الرؤية هم من ستكون لهم القوة والشرعية لتولي زمام القيادة.

في إيران، نرى إلى أين يفضي طريق أيديولوجية العنف وغياب المساءلة. فالشعب الإيراني له تاريخ عريق ومشهود، والعديد من الإيرانيين يريدون أن يتمتعوا بالسلام والرفاه مع جيرانهم. غير أن الحكومة الإيرانية، التي تقيد حقوق شعبها، تواصل دعم ديكتاتور في دمشق وتقدم الدعم للمجموعات الإرهابية في الخارج. ومرة تلو الأخرى، لم تغتنم الفرصة لإثبات أن برنامجها النووي سلمي وأنها تفي بالتزاماتها تجاه الأمم المتحدة.

لذلك، أرجو أن أكون واضحاً. إن أمريكا تريد أن تحل هذه المسألة عن طريق الدبلوماسية. ونعتقد أنه ما زال هناك متسعاً من الوقت والمجال لذلك. غير أن الوقت ليس دون حدود. ونحن نحترم حق الدول في الحصول على الطاقة النووية السلمية، إلا أن أحد مقاصد الأمم المتحدة التأكد من تسخيرنا تلك الطاقة من أجل السلام. ولا يخطئن أحد، إن إيران ذات تسليح نووي ليست تحدياً يمكن احتواءه. بل إنها ستهدد بالقضاء على إسرائيل، وتهدد أمن دول الخليج واستقرار الاقتصاد العالمي. كما أنها تهدد بإطلاق سباق التسلح النووي في المنطقة وتقويض معاهدة عدم الانتشار. ولذلك، فإن تحالفاً للبلدان يُخضع الحكومة الإيرانية للمساءلة، ولهذا السبب، سوف تعمل الولايات المتحدة ما يتعين علينا عمله للحيلولة دون حصول إيران على السلاح النووي.

إننا نعرف من التجارب المؤلمة أن الطريق إلى الأمن والرخاء لا يقع خارج حدود القانون الدولي واحترام حقوق الإنسان. ولهذا السبب، أنشئت هذه المؤسسة من بين أنقاض الصراع. ولهذا، انتصرت الحرية على الطغيان في الحرب الباردة، وهذا هو الدرس المستفاد من عقدين من الزمان أيضاً.

ويبين لنا التاريخ أن السلام والتقدم يتحققان لمن يتخذ الخيارات الصحيحة. والأمم في كل جزء من هذا العالم قد سارت على هذا الدرب الصعب. فاوروبا، أكثر ميادين المعارك دموية في القرن العشرين، غدت متحدة وحرة وتنعم بالسلام. ومن البرازيل إلى جنوب أفريقيا، ومن تركيا إلى كوريا الجنوبية، ومن الهند إلى إندونيسيا، والشعوب من مختلف

الأعراق والأديان والتقاليد استطاعت أن تخلص الملايين من الفقر، مع احترام حقوق مواطنيها والوفاء بمسؤولياتها كأمم.

وبسبب التقدم الذي شهدته في حياتي، وأعني التقدم الذي شهدته بعد زهاء أربع سنوات من عملي كرئيس، مازلت أشعر بالتفاؤل إزاء العالم الذي نعيش فيه. فالحرب في العراق قد انتهت، وعادت القوات الأمريكية إلى الوطن. وبدأنا مرحلة انتقال في أفغانستان، وستنهي أمريكا وحلفاؤنا الحرب حسبما هو مقرر في عام ٢٠١٤. وضعفت القاعدة، واختفى أسامة بن لادن من الوجود. وعملت الأمم معاً لتأمين المواد النووية، وأمريكا وروسيا تخفضان من ترسانتيهما. وشهدنا خيارات صعبة تتخذ، من نايبيداو إلى القاهرة إلى أبيدجان، لوضع مزيد من السلطة في أيدي المواطنين.

وفي وقت التحدي الاقتصادي هذا، تتضافر جهود العالم لتوسيع نطاق الرفاه. ومن خلال مجموعة الـ٢٠، تشاركنا مع بلدان ناشئة لكي يبقى العالم على مسار الانتعاش. واعتمدت أمريكا جدول أعمال إنمائي يغذي النمو ويكسر طوق الاعتماد على الآخرين، كما عملت مع القادة الأفارقة لمساعدتهم على إطعام شعوبهم. وأُنشئت شراكات جديدة لمكافحة الفساد وتشجيع الحوكمة التي تتصف بالانفتاح والشفافية، وقُطعت التزامات جديدة من خلال شراكة المستقبل المتكافئ ضماناً للمشاركة الكاملة النساء والفتيات في العمل السياسي والاستفادة من الفرص المتاحة. وفي وقت لاحق من اليوم، سوف أناقش جهودنا لمكافحة آفة الاتجار بالبشر.

كل هذا يعطيني أملاً. ولكن ما يعطيني أكبر الأمل ليس ما نتخذه نحن من إجراءات، ولا ما يقوم به القادة من عمل، بل هي الشعوب التي رأيتها – القوات الأمريكية التي عرضت أرواحها للخطر وضحّت بأطرافها من أجل غرباء يفصل بيننا وبينهم نصف العالم؛ والطلاب في جاكرتا أو سول المتحمسون لاستخدام معرفتهم لفائدة البشرية؛ والوجوه التي رأيتها في إحدى ساحات براغ أو في البرلمان في غانا الذين يرون الديمقراطية وهي تعبر عن تطلعاتهم؛ والشباب في عشوائيات ريو وفي مدارس مومباي الذين تشع أعينهم ببريق الأمل. هؤلاء الرجال والنساء والأطفال من كل جنس ومعتقد يذكرونني بأنه مقابل كل احتجاج لمجموعة ساخطة يعرضه التلفاز هناك ملايين في أنحاء العالم لهم نفس الآمال ونفس الأحلام. وهم يقولون لنا إن هناك نبضة قلب واحدة للبشر.

إن جانباً كبيراً من الاهتمام في عالمنا ينصب على ما يفرقنا. هذا ما نشاهده في نشرات الأخبار. وهذا ما يستهلك مناقشاتنا السياسية. ولكن، عند النظر في الأمر بتجرد كامل، ترى البشر في كل مكان يتطلعون إلى الحرية لتقرير مصائرهم، والكرامة التي يجلبها العمل، والراحة التي يجلبها الإيمان، والعدالة التي تأتي حين تخدم الحكومات شعوبها وليس العكس.

ستقف الولايات المتحدة الأمريكية دائماً معبرة عن تلك التطلعات، وعن تطلعات شعبنا وشعوب العالم. كان ذلك هو هدفنا المؤسس. وهذا ما يشهد عليه تاريخنا. وهذا ما عمل من أجله كريس ستيفنز طوال حياته.

إنني أتعهد أمامكم، وبعد أن يقدم القتلة للعدالة، ستعيش تركة كريس ستيفنز في حياة الذين ترك فيهم أثراً، في حياة عشرات الآلاف الذين تظاهروا ضد العنف في شوارع بنغازي، وفي حياة الليبيين الذين غيروا صورهم على شبكة التواصل الاجتماعي – فيس بوك – ليضعوا صورة كريس بدلاً منها؛ في اللافتات التي تحمل عبارة بسيطة تؤكد أن ”كريس ستيفنز كان صديقاً لكل الليبيين.“

ينبغي لتلك الصور أن تعطينا الأمل. وينبغي أن تذكرنا بأن العدالة ستتحقق ما دمنا نعمل معاً، وبأن التاريخ يسير في صالحنا وأن اتجاه الحرية المتصاعد لن ينعكس مرة أخرى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود باسم الجمعية العامة أن أشكر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد توميسلاف نيكوليتش، رئيس جمهورية صربيا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامةالآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية صربيا.

اصطحب السيد توميسلاف نيكوليتش، رئيس جمهورية صربيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد توميسلاف نيكوليتش، رئيس جمهورية صربيا، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس نيكوليتش (تكلم باللغة الصربية، وقدم الوفد نصاً بالإنكليزية): يمثل توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، سيدي الرئيس، شرفاً عظيماً لصربيا. وإذ أتقدم إليكم بالتهنئة على تعيينكم في هذا المنصب، أعرب عن إيماني بأنكم ستضطلعون بأعباء هذه المسؤولية بالالتزام الكامل باحترام القيم والمبادئ التي يُعلي من شأنها ميثاق الأمم المتحدة. وإني لعلى ثقة من أنكم، سيدي الرئيس، سترتقون إلى مستوى المهام التي عهدت إليها بكم جميع الدول الأعضاء التي أيدت تعيينكم.

تولي جمهورية صربيا اهتماما خاصا لتعزيز التعاون في إطار الأمم المتحدة. إن ميثاق الأمم المتحدة، الذي يوحدنا، ومقاصده ومبادئه، والنظام الدولي الذي يقوم عليه، هي الأساس الوحيد لتطوير العلاقات الدولية، وتعزيز حقوق الإنسان وصون السلم والأمن الدوليين. لا يمكن لهذه المقاصد أن تبلى، بل يجب أن تبقى دائما متجددة، وبالتالي فإنها تتطلب منا أن نتحلى بالعزيمة في هدفنا المتمثل في تضافر قوانا وجهودنا من أجل كفالة مستقبل أكثر إشراقا وأكثر أمنا للبشرية جمعاء.

إن العالم الذي نعيش فيه والتغيرات التي تحدثها التنمية في العديد من المجالات بشكل يومي تفرض علينا أن نتغير معا وأن نواجه التحديات العديدة التي لا يستطيع أي واحد منا أن يتعامل معها بمفرده. لذلك السبب، يجب أن نضع في اعتبارنا دائما المسؤوليات الملقاة على عواتقنا، بصفتنا ممثلين لبلداننا، والنتائج المترتبة على ما نتخذه من قرارات.

لقد تفاقمت التحديات التي تواجه العالم بفعل الأزمة العالمية المستمرة وما نجم عنها من عواقب أطول مدىً مما كان متوقعا. اليوم، أكثر من أي وقت مضى، نحن بحاجة إلى التعاون والتفاهم من أجل التغلب على المشاكل وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ليس لدينا أي خيار سوى التصدي للمشاكل ووضع حد للركود، وهو ركود شبيه الأزمة التي وقعت في ثلاثينيات القرن الماضي، ونأمل أن لا يستمر لفترة أطول من تلك الأزمة الكارثية. تؤثر الأزمة، ابتداء من قطاع المصارف إلى ميزان المدفوعات والرهون العقارية والديون، على جميع البلدان بلا استثناء. بيد أن العبء الأكبر يقع على كاهل مَن هم أكثر ضعفا: البلدان الفقيرة والبلدان التي تمر بمراحل انتقالية التي لم يكن لها ضلع في التسبب في الأزمة.

إننا نواجه خطرا يتهدد الاندماج الدولي والتعريف الإضافي للسياسات الوطنية وتلك التي تتجاوز حدود الولاية الوطنية. المشكلة ليست متعذرة الحل. يكمن الحل في قدر أكبر من المسؤولية، والأنشطة الدولية المنسقة، والتعالق الملائم بين الإجراءات التي تتخذها البلدان والمصالح الوطنية لتلك البلدان.

أصبح تزايد الفقر في العديد من البلدان واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء أمراً منذراً بالخطر بشكل متزايد، وتلك سمة لا مبرر لها وغير مقبولة للتقدم العلمي والتكنولوجي الكبير في العالم الحديث. في كثير من الحالات، نرى أن الجزاءات والعزلة تفاقمان المشكلة.

الحد من الفقر واحدٌ من الأهداف الإنمائية للألفية. في ذلك السياق، أود أن أشير إلى أهمية دعم البلدان المتخلفة النمو والنامية والتضامن معها. إننا بحاجة إلى التضامن. عليكم الانتباه إلى أن الفقر والمجاعة لم يعودا اليوم سمة من سمات الدول المتخلفة النمو وحدها. لقد سلطت الأزمة الاقتصادية العالمية المستمرة الضوء أيضا على قضايا الفقر ونقص الغذاء ومياه الشرب في بعض البلدان المتقدمة النمو، وفي بعض البلدان التي كانت غنية حتى وقت قريب.

وتشكل تلك الظواهر، في الوقت ذاته، مصدرا فعليا لمخاطر أمنية جسيمة. وعليه، أغتنم هذه الفرصة لكي أهيب بالبلدان الثرية والقوية التي تنتفع بشكل خاص من العولمة أن توجّه جزءا من ثروتها إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المتخلفة نموا.

وينبغي الاتفاق المشترك على زيادة العدل في توزيع الأصول، والتضامن، والدعم للبلدان المتخلفة نموا والنامية، وذلك جنبا إلى جنب مع تقديم حلول مخطط لها ومنظمة على نحو منهجي. ومن شأن هذه التدابير أن تعزز تنفيذ المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة في عالم الواقع اليوم. ومن شأن الاقتصاد المستند إلى مصادر الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، والاستفادة المسؤولة بالموارد، والتجارة المسؤولة اجتماعيا أن يسهم إسهاما كبيرا في الحد من الفقر والجوع في العالم.

وأشدد على التزامنا السياسي بفكرة التنمية المستدامة ونرحب بمبادرة الأمين العام للأمم المتحدة فيما يتعلق بإتاحة مصادر الطاقة المتجددة للجميع. وأرجو أن تكون هذه المبادرة، إلى جانب الأحكام الأخرى للإعلان الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، بين بنود جدول الأعمال التي توليها الجمعية العامة اهتماما خاصا في دورتها السابعة والستين.

وأرى أن علينا التزاما مشتركا بالحفاظ على كوكب الأرض كما يستحق. وتنطوي فكرة العالم الأفضل على هذا الكوكب الذي نحفظه للجيل القادم. وينبغي أن ندرك أن كوكب الأرض ينبغي أن يعامل ككائن حي، ولا يسعنا إلا أن نأمل في أن تتحسن الأمور إذا ما داومنا على رعايته يوميا.

وسوف تسهم صربيا، في حدود إمكانياتها، في إجراء الأبحاث على مصادر الطاقة المتجددة، مع تكريس اهتمام خاص لتثقيف الأجيال الشابة بشأن طرق تحقيق الانسجام فيما بين الجهود المبذولة في مجالات المحافظة على الكوكب والتنمية والربح.

ويمثل تغير المناخ إحدى المشاكل المؤثرة علينا اليوم التي لم نكن على وعي كاف بها في الماضي. ويرى الكثيرون أن تغير المناخ نتيجة مباشرة للسلوك غير المسؤول من جانب الجنس البشري تجاه الطبيعة والبيئة المباشرة.

وأود أن أؤكد موقفنا المبدئي من أن علينا جميعا التزاما جماعيا بمكافحة التأثير السلبي لتغير المناخ، وذلك من خلال التعاون والبحث الدؤوب وتبادل المعارف والتجارب، وبتحديد التدابير المصممة للاستجابة للأوضاع المناخية الجديدة وتطبيق تلك التدابير على نحو دقيق. فبقاء الجنس البشري وتقدمه من المثل العليا الأبدية لكل مجتمع من المجتمعات الإنسانية، بينما تشكل التنمية المستدامة شرطا مسبقا ضروريا لتحقيق تلك المثل.

ويشكل الفقر والمجاعة وانعدام سبل الحصول على المياه النقية مخاطر جسيمة على صحة الإنسان. فكل شيء ممكن بالنسبة للإنسان المتمتع بالصحة، رغم أنه قد يعاني من مشاكل

كثيرة؛ أما المريض فليست أمامه سوى مشكلة واحدة – هي كيف يسترد صحته. لذلك أود أن أشدد تشديدا خاصا على أهمية الرعاية الطبية الجيدة النوعية للأطفال والنساء، ولا سيما الأمهات، وأهمية النضال المستمر ضد جميع الأمراض المعدية وغير المعدية.

وعندما يتعلق الأمر بالإنسانية، يجب عدم إغفال أهمية التعليم. وأرى أن الاستثمار في التعليم هو خير طريقة للاستثمار في التنمية في المستقبل. علاوة على ذلك، ينبغي ألا يكون الحصول على المعارف والتعليم ميزة مقصورة على فئة مختارة، بل معيارا موحدا متاحا للجميع. ولن تُخَطّ صفحات أكثر إشراقا في كتاب التاريخ الإنساني إلى أن يحل الحاسوب والكتاب محل البندقية في أيدي النشء.

ولم يدخر بلدي وسعا على مدى عدة عقود في المساهمة، في حدود قدراته، في العمليات متعددة الأطراف بتكليف من الأمم المتحدة. فقد تم نشر الآلاف من الجنود الصرب في بعثات إلى جميع القارات. بل إن بعض أفراد الجيش الصربي والشرطة الصربية اليوم، في إطار قانون وطني جديد تماشيا مع استراتيجيات الدفاع والأمن الحديثة، يشاركون في الجهد الدولي المبذول لحفظ السلام في مناطق تمتد من جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا وكوت ديفوار إلى لبنان وقبرص وهايتي. وستكون مشاركتنا النشطة في الفترة المقبلة أكبر حتى من ذلك وأكثر ظهورا.

وبالرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها جميع البلدان تقريبا، ما زال الإرهاب يشكل تهديدا للاستقرار الدولي. ولا تتسم هذه الظاهرة بشن الهجمات المتفرقة فحسب، وإنما تمثل اليوم خطرا على القيم الأساسية للأمم المتحدة وتهديدا للسلام والأمن الدوليين ولسيادة القانون.

ذلك أن الإرهاب يشكل خطرا على حقوق الإنسان الأساسية، بما فيها الحق في الحياة والحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية للأفراد. وهو، علاوة على ذلك، يضر بتنمية البلدان بكل معنى من معاني هذه الكلمة. وبالنظر إلى أن جميع البلدان معرضة لمختلف مظاهر الإرهاب؛ فلن نتمكن من مكافحة هذا الشر إلا بتآزر الجهود.

وقد واءمت صربيا بين التشريعات المنظمة لقطاعها الأمني وبين الصكوك الدولية ذات الصلة. ومن خلال التعاون الإقليمي، يسعى بلدي إلى المساهمة في الجهود المبذولة على الصعيدين العالمي والإقليمي بهدف مكافحة الإرهاب. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان أن يتم إحراز تقدم بشأن اعتماد اتفاقية شاملة فيما يتعلق بالإرهاب الدولي. وفي الوقت ذاته، تضطلع صربيا بجهود متنوعة لقمع الجريمة المنظمة، التي كثيرا ما ترتبط بالإرهاب، فضلا عن مكافحة الاتجار بالمخدرات والبشر والأسلحة.

ويتزايد تشجيع الحوار بين مختلف الثقافات والأديان أهميةً في عالم اليوم. وجمهورية صربيا بلد لشعب متدين، يعبد الله في الكنائس والكاثدرائيات المسيحية أو في المساجد أو المعابد اليهودية. ويمكنني أن أقول بفخر إن بلدي مكان تندمج فيه ثقافات وأديان مختلفة، وتحتوي فيه الموروثات الروحية والمادية على تقاليد وعناصر مستمدة من انتماءات دينية وعرقية متباينة تباينا كاملا، ما زال يختلط بعضها ببعض وسوف تورّث ثروتها إلى الأجيال المقبلة.

ولا ينبغي أن يعاني أحد أو يهان بسبب دينه. فالمشاعر الدينية ذات قدسية ولها حرمة باعتبارها من حقوق الإنسان الأساسية. ولا ينبغي أن تزهق حياة في اشتباكات ذات دوافع دينية. ويسخر بعض الأفراد غير المسؤولين من الآثار التي يعبدها الآخرون؛ غير أن بعض الذين أصيبوا بأذى تصدر عنهم ردود فعل غير ملائمة. ولهذا السبب ندين بشدة الهجمات على الأشخاص الأبرياء، الذين ينبغي أن يتمتعوا خاصة بالحماية.

وباسم الشعب الصربي، أتقدم بالتعازي للولايات المتحدة في مصرع سفيرها لدى ليبيا.

وتضطلع صربيا بدور نشط في المنظمات الإقليمية، بما فيها منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود. وتستند آلية التعاون الإقليمي المذكورة إلى مبادئ التفاهم والاحترام المتبادل الرامية إلى تحقيق الأهداف المشتركة. وقد نجحت صربيا في رئاسة مبادرات إقليمية، منها منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود؛ ومبادرة وسط أوروبا؛ والمبادرة الإقليمية للهجرة واللجوء واللاجئين؛ وعملية التعاون بين جنوب وشرق أوروبا؛ ومبادرة البحر الأدرياتيكي والبحر الأيوني.

وترجو صربيا صادقة أن تحصل على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي وتعكف صابرة على بناء علاقات الثقة والسلام في منطقة مثقلة بإرث الماضي الثقيل. وترجو صربيا أن تتجه إلى مستقبل أفضل وأكثر رخاء، على قدم المساواة مع دول العالم كافة. وقد تحقق الكثير حتى الآن في تنفيذ الإصلاحات، ومكافحة الجريمة والفساد، والمواءمة بين قوانينها وبين أنظمة الاتحاد الأوروبي.

ومن هذه الزاوية تكون صربيا أفضل أداء حتى من بعض البلدان التي انضمت بالفعل لعضوية الاتحاد الأوروبي. ومن دواعي الأسف أن جمهورية صربيا، رغم التزامها القوي بالامتثال الصارم للقانون الدولي ولجميع الصكوك الأساسية المتعلقة بعمل الأمم المتحدة، تواجه اليوم في جزء من إقليمها انتهاكا لبعض المبادئ الأساسية المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة. ففي ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨، أعلنت سلطات جمهورية كوسوفو المعلنة ذاتيا من جانب واحد الاستقلال عن أراضي مقاطعة صربيثا الجنوبية. ولا بد أن أقول، وإن لم أكن نبيا، إن إعلان استقلال مقاطعة كوسوفو من جانب واحد يشكل سابقة خطيرة وتهديدا لاستقرار منطقة غرب البلقان وما وراءها على المدى الطويل.

وينتهك ذلك الفعل الأحادي الجانب أيضا المبادئ الراسخة لوثيقة هلسنكي الختامية ولقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وأود التشديد على أن غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تحجم عن الاعتراف باستقلال كوسوفو المعلن من جانب واحد، وفاءً منها للالتزام باحترام سيادة جمهورية صربيا وسلامتها الإقليمية، وهو التزام نابع من الميثاق.

وأغتنم هذه الفرصة للإعراب عن امتناننا لتلك البلدان على دعمها لنا وتضامنها معنا، وعن أملي في ألا تعترف بأي حل لا يصدر عن مفاوضات واتفاق محدد واضح بين الطرفين الصربي والألباني، مهما تعرضت للضغوط وحفاظا منها على السلام والاستقرار.

وصربيا بلد محب للسلام منفتح على الشرق، والغرب، والشمال، والجنوب، ولديه أصدقاء في جميع أنحاء العالم. وهو يقف على أهبة الاستعداد لمناقشة كل المسائل العالقة مع الأطراف كافة، وسيبذل قصارى جهده لكفالة أن يعيش جميع مواطنيه العيش اللائق، بما في ذلك في كوسوفو وميتوهيا. ووفقاً لدستورنا، كوسوفو وميتوهيا جزء لا يتجزأ من صربيا، وتشكل السلامة الإقليمية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة وسيادتها حجر الزاوية في الوثائق الدولية الرئيسية. وصربيا دولة ذات سيادة ومستقلة وعضو في الأمم المتحدة، ولها حدود محددة ومعترف بها دوليا، وثمة جزء من أراضيها يقع تحت إدارة الأسرة التي تنتمي إليها، الأمم المتحدة.

وصربيا، بوصفها عضواً في الأمم المتحدة، هي ضحية لتطبيق سياسة الكيل بمكيالين. ومبدأ احترام السلامة الإقليمية يعني عدم قبول المزايدات الانفصالية، ومنع الجهود الرامية إلى تغيير حدود الدول الأخرى المعترف بها دوليا. والسلام واحترام القانون الدولي يتقدمان، بالنسبة الى البلد الذي

امثله، جميع المصالح والاهداف الاخرى. امّا العنف السياسي والمسلح فهو ليس وسيلة مقبولة ولن يكون وسيلة مقبولة على الاطلاق لتحقيق مصالح الدول في الشؤون الدولية. ومعركتنا ضد استقلال كوسوفو وميتوهيا المعلن من جانب واحد جزء من الكفاح العام للحفاظ على مبدأ احترام السلامة الإقليمية. واليوم، إن النضال من أجل تحقيق السلامة الإقليمية لصربيا هو أيضا النضال من أجل تحقيق السلام في جميع بلدان العالم وسيادة القانون في العلاقات الدولية.

وتشعر صربيا بالاعتزاز حيال علاقاتها الممتازة والموضوعية مع معظم البلدان، وهي فخورة بتاريخها. وكما هو الحال في جميع الأمم، هناك بعض الصرب الذين يرتكبون الأخطاء وحتى الجرائم. وقمنا بتسليم مواطنينا المشتبه في خرقهم القانون الدولي إلى العدالة الدولية. لهذا السبب، نتوقع بحق إعمال العدالة لبلدنا وشعبه، اللذين كانا إلى جانب القانون والعدالة في كلتا الحربين العالميتين. فلقد دفعنا ثمناً باهظاً لمقاتلة الإيديولوجيات الفاشية والشمولية، وفقدنا ما يقرب من نصف شعبنا، وحاربنا جنبا إلى جنب مع الحلفاء الذين أوجدنا معهم هذه المنظمة. والمجتمع يرتكز على العدالة، التي تعني المصالحة والثقة. فكيف من الممكن أن تُنتهك قواعد القانون والعدالة على الصعيد الدولي إلى درجة أنه، في حالة الصرب في صربيا، يمكن للمرء أن يتكلم بعقلانية عن التمييز؟

لقد قال الرئيس الأميركي دوايت أيزنهاور، في خطاب ألقاه بتاريخ ٣١ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٥٦،

”لا يمكن أن يكون هناك سلام من دون قانون، ولا يمكن أن يكون هناك قانون إذا كنا نطبق مدونة دولية لقواعد السلوك على الذين يعارضوننا، وأخرى على اصدقائنا.“

هل من الممكن إجراء مفاوضات يحصل فيها طرف على كل شيء، بما في ذلك اراضي الطرف الآخر، وحتى الكثير من شعبه، ولا يحصل الطرف الآخر على أي شيء في المقابل، ما عدا المزيد من الضغوط والشروط الجديدة؟ إننا مضطرون في كثير من الأحيان بسبب الأقوياء والعتاة الى مواجهة الاختيار الصعب بين التخلي عن كوسوفو وميتوهيا، والعضوية في الاتحاد الأوروبي. ما هو نوع هذا الاختيار؟ هل أقول لمواطنينا إنهم سيعيشون حياة أفضل لو أنهم يتخلون عن مصالحهم الخاصة؟ هل طلبت صربيا من أحد في أي وقت من الاوقات أن يتخذ مثل هذا القرار؟ آمل ألاّ يتعين على أحد في هذه القاعة أن يواجه أبداً هذا الاختيار.

إن صربيا تسعى إلى ايجاد حل دائم ومستدام ومقبول لجميع المشاكل. وهي تطمح إلى إحراز تقدم صوب مستقبل أوروبي، وتلتزم التزاماً تاماً بالعملية التي تؤدي إلى إحلال السلام الدائم بين الصرب والألبان. وجمهورية صربيا وأنا، بصفتي الرئيس المنتخب ديمقراطيا، على استعداد للمشاركة بشكل بناء في عملية التفاوض، لأن صربيا لا يمكنها المضي قدما دون كوسوفو وميتوهيا، وسكان كوسوفو وميتوهيا لا يمكنهم المضي قدما دون صربيا. ونرغب بشدة في مواصلة المحادثات بحسن نية وإيمان، مع مراعاة، في جملة أمور أخرى، أن من المهم المضي قدما في التكامل الأوروبي الذي يشمل صربيا ومنطقة البلقان الغربية ككل، من أجل كفالة تحقيق التقدم والاستقرار للمنطقة بأسرها في الأجل البعيد.

وتلتزم صربيا بجميع التعهدات التي قطعتها على نفسها كدولة في الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن وسيتم الوفاء بها، على الرغم من أنها تمثل في الاساس، حسب رأيي، القائمة التي يرغب فيها الطرف الألباني، مع بعض التنازلات التي قدمتها قيادتنا في ذلك الوقت تحت ضغط شديد. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يكون مفهوما أن صربيا ليست مستعدة ولا يسعها تحت أي ظرف من الظروف وفي أي وقت من الاوقات أن تعترف، صراحة أو ضمناً، بالاستقلال المعلن من جانب واحد في إقليمها الجنوبي كوسوفو وميتوهيا. ويمكن

حل مسألة كوسوفو وميتوهيا وسوف تحل بطريقة سلمية. وستدخل صربيا المفاوضات المستأنفة، وهي على استعداد لمساعدة جميع المواطنين في كوسوفو وميتوهيا للعيش حياة أفضل في ظل ظروف آمنة وديمقراطية، ولكنها لن تتفاوض على تنفيذ استقلال ما يسمى بدولة كوسوفو.

إن هذه الحالة ستبلغ نهايتها، على الرغم من أننا نسمع باستمرار أن وضع كوسوفو غير قابل للتفاوض، وأنه لسنا نحن الذين نقرره. أتساءل، إذاً، ماذا يمكن أن يكون عليه موضوع المفاوضات، وما هو الكيان الذي يحظى بالسلطة لتحديده؟ صربيا تتقدم باقتراح محدد وهو: إجراء المفاوضات المباشرة على أعلى المستويات السياسية. فلا يمكن التوصل إلى اتفاق إلاّ من خلال توافق الآراء دون اتخاذ قرارات وإجراءات أحادية الجانب.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأدين اشد الادانة محاولة ما يسمى بجمهورية كوسوفو تجريد الصرب من التراث المادي للدولة الصربية في القرون الوسطى، والتراث الروحي للشعب الصربي، وممتلكات الكنيسة الأرثوذكسية الصربية في أراضي إقليم كوسوفو الصربي الجنوبي. ولا أستطيع أن أفهم محاولة تحويل أربعة أديرة للكنيسة الأرثوذكسية الصربية إلى جزء من التراث الثقافي لما يسمى بدولة كوسوفو سوى بأنها جهد لتزوير التاريخ بشكل فاضح، ولتحريف التاريخ، وكمحاولة لطمس أي أثر لوجود الشعب الصربي في كوسوفو وميتوهيا.

إنني أشعر بالقلق على نحو خاص إزاء حقيقة أنه حتى الآن في القرن الحادي والعشرين، هذه المحاولة لتزوير التاريخ وسرقة التراث الثقافي للأمة تجري على مرأى ومسمع المجتمع الدولي بأسره. وهذا يشكل سابقة خطيرة جداً، ويشجع كل جماعة انفصالية في المستقبل على الاستيلاء على تاريخ الشعب المطرود بعد فصل الأراضي من الدولة المعنية بصورة غير قانونية. وفي حالة كوسوفو، تم طرد ٢٢٠ ٠٠٠ شخص من منازلهم.

وتحث صربيا على إجراء تحقيق في المزاعم الواردة في تقرير السيد ديك مارتي، المقرر الخاص للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا. وينبغي لبعض الناس أن يشعروا بالذنب بسبب حقيقة أن عامين انقضيا منذ نشر التقرير الذي يصنف حالات الحصاد والاتجار بالأعضاء البشرية قبل الأحداث التي وقعت في عام ١٩٩٩ وأثناءها وبعدها. ونحن نطالب بمجرد الحقيقة. إننا نسعى إلى كشف مصير مئات المفقودين الصرب من كوسوفو وميتوهيا، الذين يُعتقد بعقلانية أنهم ضحايا الاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية وغيرها من الجرائم المرتكبة في كوسوفو وميتوهيا. فباسم شعب بلدي، أطالب بمجرد العدالة للضحايا الأبرياء. ومن أجل الحقيقة، ينبغي إجراء تحقيق يراعي أن الصرب كان يتم على الدوام تصويرهم ظلماً كمرتكبي الجرائم الوحيدين، وليس كضحايا على الاطلاق.

وصربيا ببساطة تطالب لنفسها بالحقوق والواجبات ذاتها كما للآخرين، وبالتقدير ذاته لمصالحها كما للآخرين، وبنوع الاهتمام بها كما للآخرين، حتى لا تصبح غير جديرة بأجدادها، وحتى لا تقصّر في تسديد ديونها إلى أطفالها المولودين والذين لم يولدوا بعد.

واختتم كلامي بالتأكيد على أن جمهورية صربيا سوف تسهم إسهاماً بعيداً عن الانانية لتحقيق أهداف الجمعية العامة ودولها الأعضاء. وأنا على اقتناع بأن تحقيق تلك الأهداف لا يكون ممكناً إلاّ من خلال احترام المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، ومن خلال المشاركة النشطة من جانب كل الأعضاء في تعزيز التعاون المتعدد الأطراف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية صربيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد توميسلاف نيكوليتش، رئيس جمهورية صربيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد بوني يايي، رئيس جمهورية بنن

الرئيس (تكلَّم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يُلقيه رئيس جمهورية بنن.

اصطُحِب السيد بوني يايي، رئيس جمهورية بنن، إلى قاعة الجمعية العامّة.

الرئيس (تكلَّم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرِّفني أن أرحّب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بوني يايي، رئيس جمهورية بنن، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس يايي (تكلَّم بالفرنسية): بالنيابة عن القارّة الأفريقية، وبصفتي رئيس الاتحاد الأفريقي، أودّ أن أهنّئكم، سيادة الرئيس، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامّة في دورتها السابعة والستين، وأهنّئ في الوقت نفسه الأمين العام على دوره القيادي من أجل سلام شعوبنا ورخائها.

في عالَمنا الذي تهزّه أزمات عديدة متعددة الوجوه، تُتيح لنا المناقشة العامة في الجمعية الفرصة لكي نتجاوز مصالحنا الوطنية، ونفكِّر معاً مليّاً في السبُل والوسائل لضمان السلام والأمن الدوليين، وتحسين الإدارة العالمية للنموّ الاقتصادي السليم، الضامن للتنمية البشرية المستدامة. وفي هذا الصدد، أرحّب

بأهمية موضوع هذه الدورة بشأن تسوية النزاعات الدولية بالوسائل السلمية. إنّه متابعة منطقية لموضوع الدورة السابقة، الذي ركَّز على الوساطة في تسوية النزاعات، ويُثبت بوضوح الأهمية التي توليها الأمم المتحدة للسلام والأمن الدوليين، الأساس لعالَم أفضل متَّسم بالاستقرار والإنصاف، والتضامن بين الدول، والعدل، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتعاون الدولي.

وفي ما يتعلَّق بالنزاعات والحروب الأخرى التي تهزُّ عالَمنا، تواجه القارّة الأفريقية تحدّيات عديدة لا يمكنها تسويتها بمفردها. فنأمل لاهتمام الجمعية العامّة، الذي تركَّز منذ دورتها السابقة على مسألة النزاعات الشائكة وكيفية تسويتها سلمياً، أن يساعد أفريقيا على إيجاد حلول ملائمة، بحيث يمكنها تكريس مواردها وطاقاتها للتنمية المستدامة لدولها ورفاه سكانها.

وفي الحقيقة، إنَّ القيود الكبرى على النموّ الاقتصادي والتقدّم الاجتماعي في أفريقيا متنوِّعة ومتغيِّرة في آن معاً، وهي تشمل، بين أمور أخرى، التداول غير المشروع والواسع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي يُغذِّي انعدام الأمن المزمن والجريمة المنظمة عبْر الوطنية في دول وأقاليم القارة التي لا تزال حتى الآن ملاذات للسلام والرخاء؛ وطفرة في الأعمال الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء، وفي الأنشطة المتعلقة بالجريمة عَبْر الوطنية، مثل عمليات

الخطف والاتجار غير المشروع بجميع الأنواع، ولا سيّما بالبشر، والاتجار بالمخدّرات والأدوية المزيّفة؛ والقرصنة والسطو المسلَّح في البحر قبالة دول خليج غينيا والقرن الأفريقي؛ والبطالة والعمالة الناقصة الجاريتان؛ وفقدان الغذاء في بعض المناطق وسوء التغذية المزمن في بلدان عديدة؛ وتزايد تدهور التربة وانجرافها؛ وتوالي الكوارث الطبيعية، عاقبة الطفرات والتغيُّرات المناخية؛ والإدارة السيئة في العلاقات الاقتصادية الدولية، التي تولِّد أزمة اقتصادية ومالية.

وعلى الرغم من الصعوبات وأوجه القصور الملحوظة في العمليات الانتخابية المختلفة التي جرت في دول أفريقية عديدة في عامَي ٢٠١١ و٢٠١٢، فإنها تُثبت تصميم الشعوب الأفريقية على عملية ترسيخ الديمقراطية وسيادة القانون والامتثال لها في قارّتنا الغالية.

وإنني أغتنم هذه الفرصة للتركيز بشكل خاص على الجهود الجارية لدى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بدعم من الاتحاد الأفريقي، لمعالجة

الأزمات الأمنية والمؤسسية الخطيرة التي حدثت في مالي وغينيا – بيساو بشكل خاص.

ففي مالي، تتطوَّر حالة مثيرة للقلق الشديد، ومرتبطة باحتلال شمال البلد من قِبَل الخلايا الإرهابية التي تهدِّد بزعزعة استقرار منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية بأكملها، ويمكن أن تهدِّد الأمن في القارة والعالم بأسره. وتتشاطر الخلايا الإرهابية التعصُّب نفسه الذي يزعزع استقرار الحكومة الديمقراطية لجمهورية نيجيريا الاتحادية. وعلى المجتمع الدولي واجب العمل بحزم ضدّ ذلك الخطر الإرهابي والأصولي، وضمان أن تُحترَم حقوق الإنسان. وأودّ أن أؤكّد من هذا المنبر مناشدتي الملحّة للمجتمع الدولي بأن يلتزم، إلى جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، بالقضاء على هذا التهديد الخطير للسلام والأمن في تلك المنطقة دون الإقليمية، والحؤول دون وقوع كوارث إنسانية واسعة النطاق.

ولست غافلاً عن الحالة في غينيا – بيساو، التي ما فتئت تستأثر باهتمام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، على الرغم من التقدُّم المُحرَز عَبْر الوساطة بين مختلف الأطراف المعنية، بما فيها الجماعة والاتحاد المذكوران، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والأمم المتحدة والشركاء الثنائيون والمتعددو الأطراف. وآمل أن تُواصل المبادرات الإسهام في إيجاد نهج

منسَّق حيال الأزمة، بغية التوصُّل إلى توافق آراء دولي ووطني بشأن الحالة في هذا البلد.

وإنني أرحِّب بمختلف جهود الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي في السعي إلى السلام المتعلّق ببؤر التوتّر الأخرى المتعددة في القارّة، وهي تحديداً في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والصومال، والسودان، وجنوب السودان، ومدغشقر وسواها. فعلينا أن نعزِّز الشراكة الاستراتيجية المنشأة بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ما يتعلَّق بمنع النزاعات، والوساطة، وحفظ السلام، وبناء السلام وتعزيز حقوق الإنسان والقانون الإنساني خدمة لمصلحة شعبنا الأكيدة. كما أنه علينا التفكير العميق في الوسائل لضمان التمويل المنشود والمستدام لعمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، بما فيها القوة الاحتياطية الأفريقية.

وكما تُظهِر الأزمات التي تهزّ كوكبنا، فإنّ نظام الحوكمة العالمية السائد حتى الآن يعاني اختلالات خطيرة. لذا، فقد آن الأوان لتسريع عملية إصلاح النظام الدولي، بغية دمَقْرَطَة أسلوب عمل مؤسساته وآلياته التي تنظّم التعاون بين الدول وتنسِّقه.

ومنذ مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، اتّخذت تدابير مختلفة متعلقة بترشيد منظومة الأمم المتحدة، وأثمرت بشكل خاص إنشاء هيئات جديدة أثبتت أنها مفيدة جداً. فلجنة بناء السلام، التي شُكِّلت لكسْر دوّامة العنف في بلدان خارجة من النزاع، أسهمت في إحلال الاستقرار في تلك البلدان، بتزويدها بدعم محدد الأهداف لمجابهة الحالات المثيرة للقلق. وبالمقابل، يُسهم مجلس حقوق الإنسان في تحسين الحوكمة العالمية على صعيد حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، والقانون الإنساني والحريات الأساسية.

ومن المنطلق نفسه، يجب تكثيف المفاوضات لإصلاح مجلس الأمن، تحقيقاً لإنشاء مجلس شامل في المدى القريب، مجلس من شأنه أن يعالج المظالم التاريخية المرتكَبة بحقّ أفريقيا، في ما يتعلّق بوجودها في هذا الجهاز، الذي يترأس النظام الأمني الجماعي المنشأ بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

إنني واثق بأن الإنتهاء من إصلاح مجلس الأمن سيؤدي إلى مزيد من الهدوء في معالجة المشاكل العالمية الرئيسية الراهنة في مجال السلم والأمن الدوليين. وسيضفي قدرا كبيرا من الشرعية على الأعمال تقوم بها منظمتنا العامة وسيمكنها من تجديد مهمتها الأصلية بوصفها أداة لمنع الصراعات وحلها. وسيمكنها أيضا من التخلص من أوجه عدم التماسك التي تجعل دورها يقتصر على دور المتفرج على المذابح التي تجري أمام أعينها. إن تلك الاصلاحات اللازمة بشدة لا بد من أن يكملها نظام يوفر الفرصة للشباب والنساء لزيادة انخراطهم في حياة الأمم المتحدة.

إن السلام في العالم ممكن. ولا يمكننا تجاهل الحالة في الشرق الأوسط. إذ أن لدى الأمم المتحدة اليوم الوسيلة لإيجاد حل عادل ومستدام للمشكلة الفلسطينية ولا ينبغي لها تحت أي ذريعة كان أن تتنصل من واجبها ومسؤوليتها التاريخيين. إننا لا نتكلم عن الأمن والاستقرار والسلام، في الشرق الأوسط فحسب، بل في العالم بأسره. إن أفريقيا تؤيد تأييدا كاملا حلا يتمثل في ”أرض واحدة ودولتين“ لاستعادة السلام الدائم في الشرق الأوسط، لأنه في نهاية المطاف لا بد للشعبين، الفلسطيني والإسرائيلي، من أن يتمكنا من العيش في مناخ تسوده المحبة والصداقة والسلام والازدهار.

وكما تعرف الجمعية فإن الاقتصاد العالمي لا يزال يعاني من الأزمة المالية والاقتصادية التي بدأت في عام ٢٠٠٨. وعلى الرغم من سياسات الاقتصاد الكلي التي وضعتها البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بدعم من المؤسسات المالية الوطنية والدولية، فإن التباطؤ الاقتصادي الذي بدأ في عام ٢٠٠٨ ما برح مستمرا مع النتيجة الطبيعية له المتمثلة في نمو اقتصادي ضعيف وهش، يقترن بوجود أكثر من ٧٥ مليون شخص عاطلين عن العمل في جميع أرجاء العالم، مع معدلات بطالة عالية في البلدان النامية.

إن أسعار المواد الخام التي تمثل المصدر الرئيسي لعائدات التصدير بالنسبة للبلدان النامية قد أصبحت متقلبة جدا وكذلك أسعار السلع الغذائية. وإن تدفقات رأس المال الخاص بقصد الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن لها أن تكون في مأمن من الأثر السلبي للأزمة. وفي الوقت نفسه، نشهد انخفاضا ملموسا في المساعدة المقدمة من أجل التنمية وغير ذلك من أشكال التدفقات الرسمية من بلدان الشمال إلى بلدان الجنوب.

أما فيما يتعلق بالأمن الغذائي، فيوجد تقريبا ١٦ مليون نسمة في بلدان الساحل يواجهون مشاكل تتمثل في المجاعة والتغذية، على الرغم من الجهود العديدة التي تقوم بها دولنا بصورة انفرادية والمبادرات الجماعية في الاتحاد الأفريقي من خلال الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومن خلال البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا. وفي الواقع أن ٤٠ بلدا تواجه نقصا في الغذاء في جميع أرجاء العالم و ٣٤ بلدا منها لا تزال في أفريقيا، وعلى الرغم من أنها تخصص على الأقل ٢٠ في المائة من ميزانيتها للزراعة. لذلك، فإن الدورة العادية التاسعة عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي اتخذت قرارا بإعلان عام ٢٠١٤ سنة الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا للاحتفال بالذكرى العاشرة للبرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا. وفقا لأحدث التقديرات التي أجرتها منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، فإن الزيادة المتوقعة في أسعار السلع الغذائية والتكاليف المرتفعة بالفعل للطاقة من المؤكد أن تمثل عبئا إضافيا على القطاعات السكانية الضعيفة أصلا.

كذلك نرحب بالمبادرات الإيجابية للتحالف الجديد للأمن الغذائي والتغذية الذي أخذ زمامه الرئيس باراك أوباما على هامش قمة مجموعة الثمانية التي انعقدت في ١٨ و ١٩ أيار/مايو في كامب ديفيد، وهي مبادرات تدعو إلى لقاء يجمع المانحين والبلدان الشريكة والقطاع الخاص من أجل غرض

مشترك يهدف إلى انتشال ٥٠ مليون شخص من براثن الفقر في السنوات العشر المقبلة. ونأمل أن يمكننا هذا من حشد المزيد من المساعدة للبلدان الأفريقية لتحسين الأمن الغذائي والتغذية فيها من أجل الإسراع في تقدمها نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ومن المهم أيضا أن لا نخيب الآمال التي ولدتها نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، الذي اعتمد أكثر من ٧٠٠ التزام وتعهد رسمي بتقديم منح يتجاوز مجموعها ٥٠٠ بليون دولار. وسيقيَّم أثر تلك المؤتمرات بالوفاء بالقرارات والالتزامات.

وتأمل أفريقيا، بفضل نتائج عمل الفريق الرفيع المستوى المؤلف من شخصيات بارزة اختارها الأمين العام لإسداء المشورة له بشأن برنامج التنمية لما بعد ٢٠١٥ ونتائج عمل الفريق العامل المعني بتحديد أهداف التنمية المستدامة، أن يكون بوسعها تحقيق التضافر في جهودها لاقتراح رؤية للتنمية البشرية المستدامة، قادرة على تعبئة المجتمع الدولي لتحقيق المساواة وإنجاز ازدهار يتقاسمه الجميع.

إن أفريقيا، مهد البشرية، هي أيضا قارة المستقبل ومناط الأمل. ويعود الفضل حقا إلى ما يحتويه باطن أرضها من إمكانيات لا تحصى وبفضل الشباب من سكانها، إذ سيصبح عدد سكانها في عام ٢٠٥٠ بليوني نسمة، سيكون ٦٠ في المائة منهم دون سن الخامسة والثلاثين، وقد تصبح أفريقيا القوة الدافعة لنمو الاقتصاد العالمي، إذا توفرت الوظائف لهؤلاء الشباب.

لذلك، عملنا على إعلاء شأن المبادئ الأساسية لقيم الوحدة والاستقرار والسلام والأمن والحكم الصالح وإزالة أي عقبات تقف أمام تنميتنا، ولا سيما الفساد، والإفلات من العقاب، وعدم المساءلة، والحروب الأخوية، وعدم الاستقرار السياسي والمؤسسي، والتحديات الشرسة للنظام الدستوري.

لقد أكدنا جميع تلك القيم من خلال الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم، والميثاق الأفريقي للخدمة العامة، والآليات الأفريقية للسلام والأمن وما إلى ذلك.

قررت أفريقيا إنشاء منطقة تجارة حرة في جميع أرجاء القارة، وتعمل على الإسراع في عملية تكاملها الاقتصادي من خلال برنامج طموح للهيكل الإنمائي، أي الطاقة، وشبكات السكك الحديدية، والمطارات والموانئ. وهذا يغذي الأمل لدينا بتلقي الدعم من أجل الشراكات الخاصة والعامة لتمويل طائفة عريضة من برامج الهياكل الأساسية.

أما في كفاحنا الصارم ضد الفقر، فما من خيار لدى أفريقيا إلا الاستمرار في جهودها لضمان إحراز تقدم في مجالات الغذاء، والتغذية، والرعاية الصحية، وتوفير المياه، والصرف الصحي، وتوفير التعليم الأساسي، والتقني والمهني للجميع واستقلال النساء والأطفال.

إن الكفاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل والملاريا أولوية عليا بالنسبة للقارة، ولن نتراخى في ذلك الكفاح ما دمنا لم نحقق الأهداف التي وضعناها في أبوجا. وفي ذلك الصدد، نرحب بالقرار الذي اتخذته مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في الاتحاد الأفريقي الذي يطلب من مفوضية الاتحاد رسم خارطة طريق من أجل الاتحاد الأفريقي لتقاسم المسؤولية والتضامن العالمي في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل والملاريا في أفريقيا للفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٥. وسيعقد غدا، ٢٦ أيلول/سبتمبر، اجتماع تنسيقي رفيع المستوى حول هذا الموضوع في مقر الأمم المتحدة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد شابير (هولندا).

إني أهيب بروح التضامن السائدة في البلدان النامية وبلدان الجنوب التي تشهد توسعا اقتصاديا كبيرا، وفقا لمسؤوليتها

التاريخية وقدراتها، لتوفير الفرص لمساعدة الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية، كما تم الاتفاق على ذلك خلال المؤتمر الوزاري الرابع لأقل البلدان نموا، المنعقد في اسطنبول، تركيا في أيار/مايو ٢٠١١، وقمة مجموعة العشرين التي انعقدت في لوس كابوس، المكسيك، في حزيران/يونيه. إن توصيات تلك الهيئات تجسد جيدا طموحنا المشترك في تحويل نصف البلدان الأقل نموا إلى فئة البلدان ذات الدخل المتوسط بحلول عام ٢٠٢٠، وهو طموح أدمج بصورة بالكامل في رؤية ريو+٢٠.

ورغبتي العارمة هي ألا تصرف الصعوبات الحالية التي يواجهها الشركاء الإنمائيون من بلدان الشمال، بسبب الديون السيادية وأزمات المصارف وتدابير التقشف التي تفرضها هذه البلدان في الوقت الحالي على أنفسها، انتباهها عن التزاماتها نحو تحقيق زيادة كبيرة في المعونة الإنمائية. وشعرت بالسرور من إعادة تأكيد عزم رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر ريو+٢٠ للتنمية المستدامة على ألا يدخروا وسعا في زيادة التعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، مع ايلاء الاعتبار للشواغل المتصلة بالمخاطر التي تمثلها أساليب الإنتاج والاستهلاك الحالية على كوكب الأرض من حيث النضوب المتسارع للموارد والتحديات الماثلة أمام الأجيال المقبلة.

إنني مقتنع بأن إنشاء عالم جديد أمر ممكن. وهو يفترض مسبقا وجود حوكمة شاملة في الهيئات السياسية والمالية والاقتصادية الدولية. وعلاوة على ذلك، فإن التحديات المستمرة التي تواجه البشرية تجعلنا مدركين إدراكا كاملا لترابطنا ولضرورة إنشاء نظام متفق عليه للحوكمة في إدارة العلاقات الدولية بدلا من الانسحاب واللجوء إلى النهج الانفرادي والهيمنة القسرية.

وما زلت على اقتناع بأن إنشاء عالم جديد يتسم بتحقيق السلام والاستقرار والأمن والازدهار المشترك لكوكبنا وشعوبنا لن يبرز إلا بمشاركة المجتمع الدولي للتكنولوجيا والموارد المالية بالترافق مع ثروة القارة الأفريقية. ونرجو من الله أن يعين كوكب الأرض.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن اشكر رئيس جمهورية بنن.

اصطحب السيد بوني يايي، رئيس جمهورية بنن، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد سولي نينيستو، رئيس جمهورية فنلندا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لكلمة يلقيها رئيس جمهورية فنلندا.

اصطحب السيد سولي نينيستو، رئيس جمهورية فنلندا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يشرفني، باسم الجمعية العامة، أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد سولي نينيستو، رئيس جمهورية فنلندا، وان ادعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس سولي نينيستو (تكلم بالإنكليزية): أود أن ابدأ بياني بتقديم التهنئة إلى السيد فوك يرميتش على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. وأود أن أؤكد له على أن فنلندا تقف خلفه بقوة إذ يضطلع بمهامه الكبيرة. ونحن نتطلع إلى التعاون الوثيق معه.

ويسرني ويشرفني أن أخاطب الجمعية العامة للمرة الأولى بصفتي رئيس جمهورية فنلندا. والأمم المتحدة منتدى تتوجه إليه تطلعات شعوبنا حينما يلزم مواجهة التحديات التي تؤثر علينا. وعلينا نحن الموجودون في هذه القاعة الإقرار بمسؤولياتنا. ويجب أن نكون على استعداد لتحملها.

إن تغييرا عميقا يكتسح العالم. والنمو الاقتصادي السريع جعل تحقيق رفاه أكبر واقعا بالفعل لمئات الملايين من شعوبنا. وأتيحت الفرصة للمزيد من الناس لانتشال أنفسهم من وهدة الفقر. وسنحت الفرصة للمزيد من الناس للمشاركة السياسية. وهذه التطورات ستجعل العالم أكثر عدلا وأقل عرضة لنشوب الصراعات. وذلك في مصلحة فنلندا. وهو في مصلحتنا نحن جميعا.

وفي الوقت نفسه، تشهد الركائز الأساسية للقوة الاقتصادية تحولا هائلا. وثمة حاجة إلى إنشاء أدوات عالمية لإدارة ذلك التحول. وعلى الأمم المتحدة و ”مجموعات البلدان“ المختلفة أن تعمل معا بصورة أفضل. ونقر بأن تلك المجموعات تضطلع بدور هام جعل الأمم المتحدة طرفا فاعلا أكثر ديناميكية وأهمية في الاقتصاد العالمي.

وتعتبر فنلندا نفسها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي – مواطنا عالميا صالحا، إن جاز التعبير. ونحن نؤيد الأمم المتحدة بالأقوال والأفعال لأن من مصلحتنا القيام بذلك. والأمم المتحدة منتدى عالمي حقيقي من أجل التعاون. وهي، بالنسبة لنا، وسيلة لا غنى عنها لتعزيز السلام والأمن الدوليين والتنمية وحقوق الإنسان. وبوصفنا بلدا صغيرا – لا يتعدى عددنا نحن مواطنو فنلندا ٥ ملايين نسمة – فإن قيام نظام عالمي على أساس احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي أمر لا بد منه. وهو ليس خيارا.

إن فنلندا إحدى الدول المرشحة للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤. ونود أن نتحمل المسؤولية التي تستلزمها عضويتنا في المجلس. ونحن نرى أن بإمكاننا أن نقدم إسهاما. وفنلندا ستعالج المسائل المدرجة في جدول أعمال المجلس باعتبارها دولة عضوا مهتما. وسنكون على استعداد للبحث عن حلول بناءة ومتوازنة للمشاكل العامة. ونعتقد، بوصفنا دولة عضوا صغيرة وغير منحازة عسكريا، أن لدينا المؤهلات اللازمة للقيام بذلك. ويتمتع ترشيح فنلندا بالتأييد الكامل لبلدان الشمال الأوروبي الأخرى – أيسلندا والدانمرك والسويد والنرويج.

ولا تزال القدرة على منع نشوب الصراعات في جميع أرجاء العام المهمة الأساسية للأمم المتحدة. وهي المعيار الذي يقاس به أوجه نجاح الأمم المتحدة أو فشلها. ومجلس الأمن هو الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين.

ويشكل حفظ السلام الذي يضطلع به مجلس الأمن وسيلة هامة تحت تصرفنا في ذلك الصدد. وشاركت فنلندا في حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة طوال فترة عضويتها في الأمم المتحدة. كما أننا على استعداد لتبادل مع الدول الأعضاء الأخرى والمنظمات الإقليمية الخبرة التي حصلنا عليها فيما يتعلق بتدريب حفظة السلام. ومركزنا للتدريب، المركز الدولي التابع لقوات الدفاع الفنلندية، مكرس لخدمة الأمم المتحدة.

إن حفظ السلام أمر لا غنى عنه ولكنه ليس كافيا. ويلزم وجود الجنود لتأمين الظروف لإحلال السلام بغية بدء البناء. ولكن السلام يبنيه المدنيون. ولذلك السبب ظلت فنلندا لفترة طويلة تولي اهتماما خاصا للإدارة المدنية للأزمات. ويشارك الخبراء الفنلنديون – ضباط الشرطة والخبراء في مجال سيادة القانون والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان – في عمليات السلام في العديد من أجزاء العالم.

ولا بد أيضا من القيام بأعمال الوساطة الفعالة. وقدمت فنلندا إسهاما قويا في القيام بأعمال الوساطة في الصراعات. وفاز سلفي، الرئيس مارتي أهتيساري، بجائزة نوبل للسلام على خدمته التي استمرت لفترة طويلة بصفته وسيطا ناجحا. وبناء على مبادرة فنلندا وتركيا، اتخذ قرار في هذه القاعة أدى إلى تعزيز الأساس المعياري لأعمال الوساطة (القرار

٢٨٣/٦٥). ويسرني أن الأمين العام قريبا سيجعل مبادئه التوجيهية بشأن أعمال الوساطة متاحة لجميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والجهات الفعالة الأخرى.

وأنا أشجعه على الاستفادة الكاملة من السلطات التي يمنحها له الميثاق في هذا الصدد.

إن احترام سيادة القانون جزء لا يتجزأ من بناء السلام في مجتمعات ما بعد الصراع. فالإفلات من العقاب غالبا ما يُخلف بذور صراع آخر. وعلى المدى الطويل، فإن التنمية الاقتصادية لن تكون مستدامة إلا إذا تم احترام سيادة القانون. ومما يثلج الصدر أن الاجتماع الرفيع المستوى بشأن سيادة القانون أمس قد أظهر أن هناك بالفعل التزاما سياسيا بمواصلة هذه الجهود.

واحترام سيادة القانون يوجهنا إلى أن نحترم معتقدات الآخرين ولكنه يتطلب منا أيضا أن ندين جميع أعمال العنف. وستقدم فنلندا، جنبا إلى جنب مع بلدان الشمال الأوروبي الأخرى، مرة أخرى مشروع قرار بشأن حماية البعثات الدبلوماسية في الجمعية العامة. فدعم الحقوق والحصانات الدبلوماسية يحقق مصلحتنا المشتركة.

والحد من الفقر هو الوسيلة الأنجع لضمان السلام في أنحاء كثيرة من العالم. ويتطلب ذلك، قبل كل شيء، تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص متكافئة للجميع. والتعاون الإنمائي يمكن أن يفيد، وخاصة في أقبل البلدان نموا. فتلك البلدان التي تعاني بالفعل من آثار تغير المناخ ضعيفة للغاية وفي حاجة إلى دعمنا. وسجل فنلندا بوصفها شريكا يُعتمد عليه للبلدان النامية يمتد لأكثر من نصف قرن. فعلى الرغم من ضغوط الميزانية المعروفة داخل منطقة اليورو، زادت فنلندا إنفاقها على التعاون الإنمائي إلى معدل سنوي قدره حوالي ١,٥ بليون دولار في السنوات الأخيرة.

لا تزال أسلحة الدمار الشامل تشكل تهديدا وجوديا للسلم والأمن الدوليين. وفنلندا مؤيد قوي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من البداية. وعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح والحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية هي جميعا أجزاء ضرورية من الصورة الكلية.

وفنلندا مستعدة لاستضافة مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط في هذا العام. وقد وُصفت المهمة بأنها صعبة، ولكن أؤكد لكم أننا سنبذل قصارى جهدنا لإنجازها. ولا يمكن السماح بوقوع المواد النووية في الأيدي الخطأ. وفنلندا في طريقها للوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها في مؤتمر واشنطن في عام ٢٠١٠. والتدابير الوطنية والتعاون الدولي كلاهما لازمان لوقف الإرهاب النووي. وفنلندا، بوصفها مستخدمة للطاقة النووية للأغراض السلمية، تلتزم بقوة بمواصلة هذه العملية.

لقد تم حظر الأسلحة الكيميائية تماما قبل بضع سنوات. غير أن المعاهدة ليست عالمية حتى الآن. والمعهد الفنلندي للتحقق من اتفاقية الأسلحة الكيميائية مؤسسة وطيدة ومحترمة. وإذا ما دعت الضرورة في الشرق الأوسط، فإن فنلندا على استعداد لوضع خبرتها تحت تصرف المجتمع الدولي.

إن تجارة الأسلحة التقليدية تتطلب بوضوح قواعد عالمية أفضل. ومن المؤسف أن المفاوضات بشأن معاهدة تجارة الأسلحة انتهت دون تحقيق النتيجة المرجوة. غير أن الهدف على مرمى البصر. ومن المهم ضمان استمرار هذه العملية في إطار الأمم المتحدة. وتواصل فنلندا، بوصفها أحد المشاركين في رعاية المعاهدة، مد يدها لإبرام معاهدة جوهرية تكون ذات طابع عالمي قدر الإمكان.

وفي ليبيا، قامت الأمم المتحدة بدور أساسي في وضع الأساس لمستقبل جديد ومفعم بالأمل لشعبها. وفي سوريا، لا

يزداد الوضع المأساوي إلا سوءا. ومجلس الأمن غير قادر على القيام بالدور القيادي المتوقع منه أن يؤديه بموجب الميثاق في ما يتعلق بالتهديدات للسلام مثلما هو الحال في ذلك البلد. ومن ناحية أخرى، بعثت الجمعية العامة بإشارة قوية تفيد بأن المجتمع الدولي لا يمكن أن يبقى غير مبال. وأعمال قتل المدنيين يجب أن تتوقف. ويجب على جميع أعضاء مجلس الأمن التعاون لإيجاد مخرج من الأزمة. فسلطة الأمم المتحدة ستعاني إذا انتقلت الجهود الرامية إلى إنهاء الأزمة إلى مكان آخر.

وقد طغى الصراع في سوريا على عملية السلام في الشرق الأوسط. وهذا أمر لا يمكن للأطراف والمجتمع الدولي تحمله. والحل القائم على وجود دولتين، والذي تعيش بموجبه دولة فلسطينية مستقلة تتوفر لها مقومات البقاء ومتصلة جغرافيا في سلام وأمن مع دولة إسرائيل، يصبح بعيد المنال. والفلسطينيون ينتظرون بصبر. ولا بد من استئناف المفاوضات. وهذا هو السبيل الوحيد للمضي قدما. واستئناف المفاوضات ينبغي أن يسفر عن حل مستدام يؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية، مع مراعاة الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل. والمستوطنات تخالف القانون الدولي مخالفة صريحة وتمثل عقبة متنامية أمام السلام.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة

إن مجلس الأمن يتمتع بصلاحيات، ولكن السلطة تترتب عليها مسؤولية. وآمل أن تنيط الدول الأعضاء الزميلة بفنلندا، في الانتخاب الذي سيجرى هنا في هذه القاعة في غضون بضعة أسابيع، هذه الصلاحيات والمسؤولية الملازمة لها لمدة سنتين. وستعمل فنلندا في المجلس وفقا لميثاق الأمم المتحدة وعلى أساس قيمنا. وسنعمل بصورة بناءة وعملية من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتعزيزهما قدر استطاعتنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية فنلندا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد سولي نينيستو، رئيس جمهورية فنلندا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ديمتريس كريستوفياس، رئيس جمهورية قبرص

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية قبرص.

اصطُحب السيد ديمتريس كريستوفياس، رئيس جمهورية قبرص، إلى قاعة الجمعية العامة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ديمتريس كريستوفياس، رئيس جمهورية قبرص، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كريستوفياس (تكلم باليونانية؛ وقدم الوفد النص الإنكليزي): أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين وأن أعرب عن دعم وفد بلدي لكم في أداء مهامكم.

أود أن أعرب أيضا عن تقديري الخالص لسلفكم، صاحب السعادة السيد ناصر عبد العزيز النصر، على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام على تقريره عن أعمال المنظمة (A/67/1).

نظراً لموقع قبرص الجغرافي وروابطها التاريخية مع البلدان المجاورة لها، فقد تابعت عن كثب وأبدت اهتماما خاصا بالتطورات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الكبيرة، على مدى ١٨ شهرا الماضية. إن سيادة الشعوب كانت ولا تزال مبدأ أساسيا للمنظمة، ولأداء الدول. وبوصفنا مجتمعا دوليا ينبغي، في رأينا، أن نتناول الأحداث هناك من تلك الزاوية، مع احترام حق كل شعب في تقرير مصيره.

وخلال تلك الفترة، شهدنا حدوث تحولات في تونس ومصر واليمن وليبيا. إننا نقف إلى جانب تلك الشعوب خلال تلك المرحلة الانتقالية، ونشجع الجهود التي تبذلها على الطريق الصعب لتوطيد الديمقراطية وسيادة القانون. و نتطلع إلى بنيات جديدة تشمل النساء والأقليات، وتهيئ الظروف لزيادة مشاركة المواطنين في الحياة السياسية.

بيد أننا نشاهد وقوع ضحايا في المنطقة، ببالغ الحزن. ويشكل استمرار العنف المتزايد في سوريا، والآثار الجانبية المحتملة على البلدان المجاورة، مصدر قلق بالغ. إننا ندين بشدة أعمال العنف والمذابح التي تطال المدنيين الأبرياء في سوريا، وندعو إلى وقفها فورا. وثمة بلا شك أزمة إنسانية تتطلب اهتماما عاجلا. وقد أكدت المشاورات التي أجراها مجلس الأمن مؤخرا ذلك. و جمهورية قبرص على أهبة الاستعداد للإسهام في الجهود الدولية الرامية لإدارة الأزمة، نظرا على وجه الخصوص الى اشتعال الحريق بالقرب منا.

ونظل ملتزمين باحترام سيادة سوريا وسلامتها الإقليمية، ونؤكد على ان استمرار العنف وتوسعه مؤخرا يشيران إلى الحاجة إلى إيجاد حل سياسي. وفي ذلك الصدد، أضم صوتي إلى بقية المجتمع الدولي في الإعراب عن تأييدنا المطلق للممثل الخاص المشترك المعين حديثا لسوريا، السيد الأخضر الإبراهيمي، مع الأمل الصادق في أنه سيساعد على وضع حد للنزاع.

وبالنظر إلى تلك الخلفية من التغيرات الكبيرة التي تشهدها المنطقة، لا تزال عملية السلام في الشرق الأوسط في حالة جمود. ومن الضروري استئناف المفاوضات التي يمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وإنشاء دولة فلسطينية حرة ومستقلة، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧. في الوقت نفسه، يتعين أن يعالج الحل الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل.

ولا يمكن التوصل إلى حلول دائمة في ظل غياب حوار سياسي. كما اقترحتم أنتم سيدي الرئيس عند انتخابكم فإن ”معالجة أو تسوية المنازعات أو الأوضاع الدولية بالوسائل السلمية“ تشكل المقصد الشامل للأمم المتحدة. لكن يظل ذلك أيضا تحديا دائما. أستطيع شخصيا أن أؤكد ذلك.

ولا تزال قبرص تواجه عواقب التدخل الأجنبي، المتمثل في الغزو والاحتلال التركيين. ولا يزال أكثر من ثلث أراضي بلدي خاضعا للاحتلال العسكري لتركيا، التي تشاركنا العضوية في المنظمة. وتستدعي مشاركتنا في الأمم المتحدة، الانخراط في النضال من أجل حماية حقوق الإنسان. ونتشاطر الالتزام بسيادة القانون، ونؤيد السلم والأمن في العالم. أمس، أيدنا إعلان الاجتماع الرفيع المستوى بشأن سيادة القانون (القرار ١/٦٧)، الذي يؤكد المساواة في السيادة بين الدول، واحترام سلامتها الإقليمية.

مع ذلك، فإن تركيا بعد اجتياحها قبرص في عام ١٩٧٤ استمرت في احتلال الجزء الشمالي من الجزيرة، خلال ٣٨ سنة الماضية، مبقية على قوة عسكرية كبيرة والاستمرار في النقل الجماعي للمستوطنين من تركيا، طبقا لسياستها الرامية إلى التغيير الديمغرافي للتركيبة السكانية لبلدي. كما تواصل تركيا انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية لعشرات الآلاف من المشردين، بما في ذلك اغتصاب ممتلكاتهم وانتهاك حقوق المحاصرين، والذين فقدوا أحباءهم، ويواصلون البحث عنهم.

منذ أن توليت مهامي بوصفي رئيسا لجمهورية قبرص في عام ٢٠٠٨، أخذت مبادرة، بالتعاون مع الأمين العام، السيد بان كي – مون، من أجل وضع حد لحالة الجمود والشروع في عملية جديدة من المفاوضات المباشرة مع زعيم طائفة القبارصة الأتراك آنذاك، السيد محمد علي طلعت، على أساس اتحاد فيدرالي بين طائفتين ومنطقتين، مع سيادة ومواطنة وشخصية دولية واحدة. وتوصلنا إلى اتفاق مع السيد طلعت

بشأن تلك الشروط. لقد بدأت العملية تحت رعاية الأمين العام، وتيسرها بعثة مساع حميدة متواجدة في الجزيرة.

وأعتقد أن الجانب القبرصي التركي، بقيادة السيد طلعت، يؤيد الرؤية المتمثلة في إيجاد حل، لصالح جميع القبارصة، من أجل إنهاء الاحتلال، وتهيئة الظروف الملائمة لإرساء سلام وأمن دائمين في الجزيرة. على الرغم من الصعوبات التي يشكلها الاحتلال، توصلنا في ذلك الوقت إلى اتفاق بشأن عدد من المجالات المهمة.

لكن منذ عام ٢٠١٠، و على الرغم من التزام قيادة القبارصة الأتراك الحالية، برئاسة السيد إيروغلو نفسها، وفي حضور الأمين العام، بمواصلة المحادثات من حيث توقفت، فإنها لم تف بذلك الالتزام المشترك و تراجعت عن الاتفاق الذي جرى التوصل إليه مع الزعيم التركي القبرصي السابق. وبالإضافة إلى ذلك، تخلت قيادة القبارصة الأتراك منذ شهر آذار/مارس الماضي بدعم تركي، عن المفاوضات ردا على تولي جمهورية قبرص رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي.

من جانبنا، فإننا لا نزال ملتزمين بقرار مجلس الأمن ٢٠٢٦ (٢٠١١)، الذي ينص على ضرورة التوصل إلى اتفاق بشأن الجوانب الداخلية للمشكلة القبرصية، قبل عقد مؤتمر دولي بشأن الجوانب الدولية لهذه المسألة بموافقة الطائفتين.

لا نزال ملتزمين بالعودة إلى مائدة المفاوضات؛ وبمواصلة المفاوضات بحسن نية؛ وبالاحترام في الواقع، وليس فقط بالكلام، للأساس المتفق عليه للحل، المتمثل في اتحاد ذي طائفتين وذي منطقتين، مع سيادة ومواطنة وشخصية دولية ومساواة سياسية واحدة، كما هو منصوص عليه في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

نحن ممتنون للأمين العام، الذي كرس وقته ,وجهده عن طيب خاطر واستثمرهما في تلك العملية برغم التحديات العديدة التي تواجهها هذه المنظمة العالمية.

إنني أدعو قيادة القبارصة الأتراك إلى العودة إلى طاولة المفاوضات وإلى مشاطرتنا رؤيتنا لقبرص موحدة تنعم بالسلام. إن حل المشكلة القبرصية يتطلب دعم جميع الأطراف المعنية. مساهمة تركيا الإيجابية ودعمها العملي لجهود الطائفتين على المضي قدما بالعملية لهو أمر بالغ الأهمية. بيد أن تركيا ظلت تمارس دبلوماسية البوارج الحربية بعرضها المتكرر للقوة العسكرية حول قبرص.

لقد ظل سلوك تركيا المقلق يتصاعد منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ حينما قامت قبرص ببعض الأنشطة الاستكشافية في مجالها الإقتصادي الخاص استناداً إلى حقها بموجب القانون الدولي، وبالتحديد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢.

لم توقع تركيا على القانون انف الذكر مثلما أنها لم تلتزم بالأعراف الدولية ذات الصلة. وعلى النقيض من ذلك، قامت تركيا بعمليات إنفرادية فيما يتعلق بالمناطق البحرية الوقعة خارج حدودها الجغرافية قانوناً وخارج حدود جرفها القاري وخارج ما يمكن أن تكون منطقتها الاقتصادية الخالصة والتي تقع بوضوح ضمن المنطقة الإقتصادية الخالصة والجرف القاري لجمهورية قبرص.

تتصرف تركيا كأنما لاوجود لجمهورية قبرص ضمن خارطة المنطقة. لا يمكن للمجتمع الدولي أن يتسامح ويجب ألا يفعل مع سلوك كهذا من قبل دولة تسعى لنيل عضوية الاتحاد الأوروبي والمفروض أنها تسعى إلى تنظيف سجلها من المشاكل مع جيرانها. أدعو تركيا من منبرهذه الجمعية إلى الكف عن سلوكها الاستفزازي. وأكرر في الوقت نفسه أنه في قبرص

الموحدة من الموارد الطبيعية، بما في ذلك الهيدروكربونية، ما يمثل ثروة عامة لجميع القبارصة يونانيين وأتراك على حد سواء.

يقترب الموعد المحدد من قبل المجتمع الدولي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. لقد شهدنا تقدما كبيرا حتى الآن غير أن أمامنا الكثير مما يجب أنجازه طالما بقي الفقر والجوع. عندما نستشرف ما بعد عام ٢٠١٥ فإن علينا الزام أنفسنا بخطط جديدة ومحكمة تستهدف القضاء على الفقر وتتضمن تنمية شاملة اقتصادياً واجتماعياً واستدامة بيئية وسلام وأمن للجميع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية قبرص على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد ديميتريس كريستوفياس، رئيس جمهورية قبرص إلى خارجً قاعة الجمعية العامة.

خطاب صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر.

اصطحب سموالشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يشرفني بالنيابة عن الجمعية العامة أن أرحب في الأمم المتحدة بصاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة

الشيخ آل ثاني: في البداية أتوجه بالتهنئة إلى سعادة السيد فوك يريميتش لانتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، متمنياً له النجاح والتوفيق في مهمته.

كما يطيب لي أن أشكر سعادة السيد ناصر بن عبدالعزيز النصر رئيس الدورة السابقة وأحد دبلوماسيي قطر الاكفاء على ما بذله من جهد وما أسهم به في سبيل إنجاح عمل هذه الجمعية.

أغتنم هذه الفرصة لتقديم الشكر إلى سعادة السيد بان كي – مون الامين العام للأمم المتحدة على عمله الدؤوب في تعزيز دور الأمم المتحدة.

يعيش العالم العربي في هذه الأوقات تجربة شديدة الصعوبة منذرة بالمخاطر ومبشرة بالامال في الوقت نفسه. وهي في الواقع محاولة تصحيح كبرى تتلاءم بها أوضاع منطقة لها تاريخ خاص مع المسار العام لعالم يتغير بسرعة. وهذه تجربة ذات خصوصية مستجدة وغير مسبوقة على طول التاريخ الإنساني. إذ هي مختلفة عن تجارب خاضتها من قبل أمم و شعوب سبقت إلى اللحاق بمتغيرات العصور. وتقبلت مطالبها الضرورية وتحملت تكاليفها وهي تعرف أن عليها التوافق مع حركة التقدم والتلاؤم مع زمانها بكل ما فيه من طموحات تدفعه باستمرار نحو الحرية والاستنارة والتنمية وكرامة الإنسان. لكن التجربة العربية في الانتقال فريدة في مناخها وفي إيقاع حركتها ومسيرتها.

إن شواهد الأحوال في العالم العربي تظهر من بعيد قلاقل واضطرابات تعم المنطقة وتملأ أجواءها باللهب و بالدخان. ولكنني أريد هنا ومن هذا المنبر أن أطمئن كل الذين يطلون على الساحة ويقلقهم أحياناً ما يرونه ويسمعونه. إلى أن مايصل إليهم من صوت وصدى هو حركة أمة تناضل لكي تلحق بعصرها لتساهم في مسيرته كما أسهمت مرات من قبل أن تحجزها العوائق خارجية وداخلية دولية وإقليمية. وعطلت إرادتها وانحرفت بمسيرتها حتى انطلقت أخيراً من ظروف أطبقت عليها وحاصرتها بالدكتاتورية والتبعية والفساد.

إننا نتذكر أن التجربة السياسية والاجتماعية الاميركية خرجت من حرب أهلية خاضتها مضطرة حتى تحقق وحدتها. وإن أوروبا التي نراها الان خاضت حروباً عالمية طاحنة حتى وصلت إلى درجة من الوحدة لايحققها السلاح ولا تفرضها الهيمنة وفي التجارب الاسيوية كذلك نماذج عظيمة لخروج الأمم إلى عصورها بعد حقب طويلة عاشتها مع مخاض الميلاد الجديد. ثم التقدم والصعود إلى حيث تتجسد الامال في حقائق واقعية.

إنني أقول ذلك لكي أطمئن كل من يهمه حاضر عالمنا ومستقبله إلى أن ما يجري عندنا طبيعي وتاريخي. فمن غير المقبول عقلاً أن يتصور أحد أن حرية الشعوب تتحقق بمجرد أن تطلبها. فالتاريخ الإنساني يشهد بأن الشعوب قدمت أرواحها وأموالها لنيل حريتها؛ كما أن الديكتاتورية لا تتراجع بمجرد رؤية طلائع الثورة عليها، وإنما تحتاج إلى مقاومة حقيقية حتى تزول. كذلك الرغبة في التقدم لا تزيل التخلف إلا بالعمل الجاد. واسترداد الأرض المحتلة لن يتحقق بمجرد رفض الاحتلال فحسب، وإنما بالتمسك بالحقوق والمقاومة بكل الأساليب المشروعة.

وقد زاد من مصاعب الانتقال في عالمنا العربي أنه يجري في مناخ مفتوح زاخر بالتطلعات، وفي أجواء مكشوفة على مختلف المؤثرات والتعقيدات. وكان على شعوبنا أن تخوض معركة تغيير حياتها في ظروف تختلف كثيراً عما واجهته أمم غيرنا في حالات مماثلة. ففي أمريكا وأوروبا وآسيا وغيرها جرت عمليات الانتقال التاريخية داخل حدود مقدرة وشبه محدودة. أما في الحالة العربية، فإن عملية الميلاد والنمو جرت تحت الأضواء وأمام الدنيا بكاملها وتحت بصر الأقمار الاصطناعية وعابرات الفضاء، وفي خضم فعل أدوات التواصل الإلكترونية، وبغير حماية أو حاجز من ضوابط أو حدود.

إن التدخلات الداخلية والخارجية المناهضة لنيل الشعوب لحقوقها المشروعة لم تعد تتورع عن بلوغ أهدافها بكل الأساليب، ابتداء من استغلال رواسب الماضي وموروثاته وعقده وأساليب الاستفزاز ومكامنه الخفية إلى استخدام قوة السلاح وإذكاء بحور الدم إذا عزّت عليها الوسائل الأخرى أو تأخر مفعولها. وكل ذلك جعل عملية الانتقال من الماضي إلى المستقبل، ومن التخلف إلى التقدم، عملية محفوفة بالأخطار، مهددة من كل ناحية.

لقد كنا مع آخرين بين أولئك الذين تنبهوا إلى مزالق هذه المرحلة في مسيرة أمتنا وفي مسيرة العالم العربي. وإذا جاز لنا أن نطلب في هذه الدورة شيئاً، فمطلبنا تشجيع متجدد يؤكد حق عالمنا العربي في مواصلة تقدمه وتحقيق طموحاته في عالم جديد تحكمه علوم وتقنيات لم تكن في خاطر أولئك الرواد الذين وضعوا المواثيق المعروفة للحقوق والحريات.

وفي المقابل، فإنني أتمنى أن يصدر عن هذا التجمع العالمي موقف متعاطف مع التحولات التاريخية الجارية في العالم العربي يُطمئن شعوباً تمضي بهمة وإصرار في اتجاه الموقع الذي يليق بها في التاريخ، وتناضل بجد من أجل نيل حريتها وحفظ كرامتها، وصولاً إلى غد أفضل وأكثر إشراقاً أمام الأجيال القادمة.

لقد بلغ الوضع في سوريا اليوم مراحل لا تُحتمل، إذ يسقط مئات السوريين الأبرياء كل يوم بنيران نظام لا يتورع عن استخدام كل أنواع السلاح ضد أبناء شعبه. وإننا، وقد سلكنا كل السبل من دون جدوى لإخراج سوريا من دائرة القتل، وفشل مجلس الأمن في الاتفاق على موقف فاعل، فإنني أرى أنه من الأولى والأجدر أن تتدخل الدول العربية نفسها انطلاقاً من واجبها القومي والإنساني، سياسياً وعسكرياً، والقيام بما يكفل وقف نزيف الدم السوري وقتل الأبرياء وتشريدهم وضمان الانتقال السلمي للسلطة في سوريا. ولنا سابقة مماثلة حين تدخلت قوات الردع العربية في لبنان

في منتصف سبعينيات القرن الماضي لوقف الاقتتال هناك. وكانت تلك خطوة أثبتت فعاليتها وجدواها. كما نحث جميع الدول المؤمنة بقضية الشعب السوري على الإسهام بتقديم كل أشكال الدعم لهذا الشعب حتى تتحقق مطالبه المشروعة.

ورغم كل ما تعانيه منطقة الشرق الأوسط، تظل القضية الأساسية هي القضية الفلسطينية واستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأرض العربية في الضفة الغربية وهضبة الجولان ومزارع شبعا في جنوب لبنان، إلى جانب الحصار الخانق المفروض على قطاع غزة، واستمرار اعتقال آلاف الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. لقد توقفت عملية السلام بسبب المواقف الإسرائيلية الحالية التي تصر على المضي في سياسة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية والقدس، ورفض التخلي عنها.

وإنني أتساءل أحياناً لماذا لا يفعل المجتمع الدولي شيئاً لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بقضية الشرق الأوسط؟ ولماذا لا يصدر مجلس الأمن قراراً تحت الفصل السابع يُلزم إسرئيل بفك الحصار عن قطاع غزة ووقف الاستيطان وإعادة عملية السلام إلى مسارها الشامل وترك مسار الحلول الجزئية الذي لم يفض إلى نتيجة؟ ولا أجد لهذا التساؤل جواباً.

إننا نؤمن إيماناً راسخاً بأهمية حرية التعبير وحق الإنسان في إبداء رأيه، انطلاقاً من إيماننا بقدسية إنسانيته وكرامته، وقد خلقه الله حراً كريماً. ونحن نؤمن في الوقت نفسه بأن الحرية ينبغي ألا تتجاوز الحدود المعقولة فتصبح أداة للإساءة والانتقاص من كرامة الآخر والتطاول على الأديان والمعتقدات والمقدسات، كما شاهدنا في الأيام الماضية، فأُزهقت بكل أسف أرواح بريئة من دون ذنب أو خطأ.

ولقد دعونا، وما زلنا ندعو، إلى الحوار بقصد تبادل المعارف والخبرات؛ ودعونا، ومازلنا ندعو، إلى حوار بين الثقافات وحوار بين الأديان، وأنشأنا مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان، ودعونا، ومازلنا ندعو، إلى حوار تتعرف فيه الأفكار والتجارب هنا على الأفكار والتجارب هناك، وتتعرف به العقائد على العقائد حتى نتأكد جميعاً أنها حضارة إنسانية متصلة، شارك الكل في صنعها، ولابد أن يشارك الكل في عوائدها عن فهم وتقدير، وعن حق وعلم.

وقد شددت في مناسبات سابقة على أهمية هذا الأمر وضرورة الموازنة بين صون المقدسات والأديان والعقائد واحترامها وبين حرية التعبير حتى يسود التسامح على التعصب، وحتى يكون قبول الآخر بديلاً عن رفضه بصور نمطية مشوهة تجانب العدل وتجافي الصواب. وإنني أغتنم اليوم هذه المناسبة مرة أخرى لأناشد الأمم المتحدة وأهل العقل والحكمة وأصحاب القرار على الصعيد العالمي وضع قوانين وإجراءات وضوابط متفق عليها عالمياً تمنع الإساءة إلى الأديان والمقدسات، أو التطاول عليها تحت أي ذريعة كانت، وتحفظ في الوقت نفسه حق الإنسان في المعرفة والتعبير عن رأيه.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة فلوريس (هندوراس).

ومن التحديات الكبرى التي يتحتم علينا مواجهتها مسألة تغير المناخ والآثار السيئة والمدمرة المترتبة عليه بالنسبة للدول كافة، مما يفرض علينا التعاون والعمل المشترك وتجاوز الخلافات للوصول إلى أنجع الحلول لمواجهة هذا التحدي.

وهنا، أشير إلى أن دولة قطر سوف تستضيف المؤتمر الثامن عشر للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ (COP 18). وتكمن أهمية هذا المؤتمر في رسم خريطة طريق لمواجهة الآثار السلبية لهذه الظاهرة.

وأغتنم فرصة هذا المنبر الدولي للترحيب بجميع دول العالم للمشاركة في هذا المؤتمرحتى يتسنى التوصل إلى توافق دولي في هذا الشأن.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أرحب بانتخاب الأخ حسن شيخ محمود رئيساً لجمهورية الصومال، متمنياً له كل

التوفيق والنجاح في تحقيق الأمن والاستقرار في بلده الذي طالت معاناة شعبه. وأدعو المجتمع الدولي إلى بذل المزيد من الجهود لمساعدة الصومال على التوصل إلى حل لأزمته يرضي جميع الأطراف الصومالية ويمهد لإعادة السلام إلى الصومال وإعماره، وبناء دولته بعد سنوات طويلة من الحرب والدمار.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر أمير دولة قطر على الخطاب الذي ألقاه للتو.

اصطُحب صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد روزن بليفينيلييف، رئيس جمهورية بلغاريا

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية بلغاريا.

اصطحب السيد روزن بليفينيلييف، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد روزن بليفنيلييف، رئيس جمهورية بلغاريا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بليفينيلييف (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أتكلم من على هذا المنبر للمرة الأولى منذ أن توليت منصبي في كانون الثاني/يناير. وأود أن أهنئ الرئيس يريميتش على توليه رئاسة هذه الهيئة ذات التمثيل على نطاق واسع للغاية، وأتمنى له النجاح في مهمته الصعبة. وأود أيضا أن أثني على عمل سلفه، السيد ناصر عبد العزيز النصر، رئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. وأود أن أعرب عن امتناننا وتقديرنا للأمين العام بان كي – مون على رؤيته الملهمة وجهوده الرامية إلى الإصلاح وعمله الذي يتوخى تحقيق النتائج. وأود أيضا أن أرحب بتعيين السيد يان إلياسون، ممثل السويد نائبا للأمين العام.

يتسم عصرنا بتحولات تاريخية وإنجازات تحققت في مجال التكنولوجيا والعلوم والاتصالات، وهي تشكل السياسة والاقتصاد العالميين، غير أن علينا أن نضع في الاعتبار أيضا أن لتلك التحولات والإنجازات أثرا على البشرية جمعاء. فقد ازداد على نحو مطرد توجه الدول في جميع أنحاء العالم الآن نحو بناء مجتمعات منفتحة حرة وديمقراطية، ترتكز إلى سيادة القانون والحكم الرشيد. غير أن التحولات التاريخية من هذا القبيل لا تحقق مزيدا من السلام والاستقرار على نحو دائم. فنحن لا نزال نواجه في مناسبات عديدة، العنف المفرط وسفك الدماء. ويتسبب كلاهما في إحداث خسائر في الأرواح البريئة وفي المعاناة الإنسانية والدمار بصورة لا مبرر لها.

ولا يمكن أن يكون الموضوع الرئيسي الذي اختارته الجمعية العامة لمناقشتها العامة اليوم أكثر أهمية بالنسبة لنا عما هو عليه بوصفنا قادة سياسيين. فقد كان التصدي للصراعات العنيفة وتعزيز السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان في صميم عمل الأمم المتحدة دائما. وقد أكدنا في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد يوم أمس، إيماننا بأن سيادة القانون تشكل أساسا لنظام علاقات دولية سلمي ويمكن التنبؤ به. وفي الوقت الحاضر، وبعد أن أصبحت الصراعات أكثر تعقيدا، فنحن نتشاطر الرأي القائل إن الوساطة والمساعي الحميدة يجب أن تكون أدوات مفضلة في التصدي لحالات التوتر المتصاعد.

ويكتسي تحقيق العدالة أهمية بالغة في التصدي للإرهاب بوصفه أحد أبشع الجرائم الوحشية التي ترتكب بحق الإنسانية. وليس ثمة غاية – مهما كانت – يمكن أن تبرر قتل المدنيين الأبرياء بشكل عشوائي. ومن المحزن أنه ليس بوسع بلد أو إنسان اليوم أن يشعر بالأمان أو الحصانة ضد هذا الشر. فقبل

بضعة أسابيع فحسب أقمنا تأبينا في كنيس صوفيا، تكريما لذكرى خمسة مواطنين إسرائيليين ومواطن بلغاري فقدوا حياتهم في الهجوم الإرهابي المروّع الذي شن في تموز/يوليه الماضي على مطار سارافوفو، وهو وجهة سياحية هامة في بلدنا ويقع على ساحل البحر الأسود. وأكرر التأكيد –من على هذا المنبر الرفيع المستوى في نيويورك، الذي يقع على بعد أميال قليلة من النصب التذكاري لضحايا ١١ أيلول/سبتمبر، على إدانتنا الشديدة لتلك الجريمة الشنعاء. ولن يدّخر بلدي جهدا في سبيل تقديم مرتكبي تلك الجريمة ومدبريها إلى العدالة. وقد جعلنا ذلك الهجوم الذي وقع على أرض بلدنا أقوى وأكثر تصميما على تأييد الآخرين في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

وندين أعمال العنف التي ارتكبت مؤخرا باسم الدفاع عن المعتقدات الدينية. فهذا أمر مرفوض بالنسبة لنا. ونحث جميع الأطراف المعنية على إظهار التسامح وتجنب الأعمال الاستفزازية التي من شأنها تقويض السلام والاستقرار.

وقد أثار استمرار العنف الوحشي في سوريا لأكثر من عام الآن قلقنا الشديد. ففي كل يوم نستمع إلى شهادات تصوّر مستويات غير مقبولة من العنف والمعاناة الإنسانية. وقد انتفت كل شرعية للنظام القائم في دمشق جراء شنه حربا رعناء على شعبه، إلى جانب رفضه الاستجابة للنداءات الداعية إلى إيجاد وسيلة تفاوضية للخروج من الأزمة. ونظرا لتزايد عدد اللاجئين، فإن الحالة الإنسانية ماضية في التدهور يوما بعد الآخر، في حين يتواصل تهديد استقرار الدول المجاورة أيضا. وتدين بلغاريا هذه الانتهاكات الجسيمة لمبادئ الأمم المتحدة الأساسية وللقانون الإنساني الدولي. وندعو إلى مساءلة الجناة بصورة تامة، بما في ذلك تقديمهم أمام المحكمة الجنائية الدولية. ويؤيد بلدي أعمال التضامن التي يضطلع بها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه فيما ما يتعلق بتقديم الإغاثة للسكان المدنيين الذين يعانون عبر تقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ.

ومن المؤسف أن المشاركة النشطة من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي قد فشلت حتى الآن في ضمان امتثال السلطات السورية لمقترحات إحلال السلام عبر جهود الوساطة الدولية. ودعمت بلغاريا دعما كاملا الجهود الدبلوماسية التي بذلها السيد كوفي عنان، ورحبت بتعيين السيد الأخضر الإبراهيمي بصفته المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لسوريا. وفي حين يجب وقف أعمال العنف وإراقة الدماء فورا، فنحن ندعو أيضا إلى الشروع في الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي شامل وتمثيلي في سوريا، على أن يكفل حقوق جميع المواطنين بغض النظر عن العرق أو الدين. وقد دعمت بلغاريا جماعات المعارضة السورية في جهودها الرامية إلى التوحد على بديل للنظام الحالي على أساس رؤية تهدف إلى بناء دولة ديمقراطية جديدة ترحب بجميع السوريين.

ولا ريب أن تعزيز مجتمعات عادلة وشاملة وشفافة من شأنه دعم عملية الانتقال الديمقراطي التي تعرف باسم الربيع العربي الذي اجتاح منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وترحب بلغاريا بالخطوات التي اتخذتها العديد من البلدان على طريق الإصلاح الدستوري والسياسي، ونحن على ثقة من أن هذه الخطوات لا رجعة عنها الآن.

وفي الوقت نفسه، تبدو الحاجة إلى إعادة تنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط أكثر إلحاحا الآن مما كانت عليه في أي وقت مضى. تتطلع بلغاريا إلى استئناف المفاوضات المباشرة بنية حسنة، وتتوقع أن يثبت كلا الطرفين التزامه المستمر بالتوصل إلى حل سلمي يحترم المصالح والحساسيات المشروعة للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني. ينبغي بذل كل الجهود لخلق بيئة مؤاتية لتسوية سلمية شاملة بين الدولتين، أساسها الحل القائم على وجود دولتين. في ذلك الصدد، ندعو

الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات من جانب واحد من شأنها أن تؤثر تأثيراً مدمراً على عملية السلام.

لا يزال نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل من المجالات التي تتطلب إرادة سياسية قوية واتخاذ إجراءات من جانب المجتمع الدولي. من الضروري أن نستمر في تعزيز النظام الشامل لمعاهدة عدم الانتشار الأسلحة النووية وغيرها من الصكوك الدولية الرئيسية، مثل اتفاقية الأسلحة الكيميائية. فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، ما انفكت بلغاريا تؤيد عملية التفاوض التي من شأنها أن تفضي إلى اعتماد معاهدة ملزمة قانونا لتجارة الأسلحة تتسم بالصلابة من حيث المضمون.

وعلى غرار ما أعرب عنه الآخرون، نعتقد أن تعاون إيران الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أمر بالغ الأهمية. يجب على الحكومة في طهران أن تبدي درجة أكبر من الشفافية في أنشطتها النووية وأن تمتثل الامتثال التام لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونتطلع إلى استئناف المفاوضات الرفيعة المستوى حول مستقبل البرنامج النووي الايراني وإلى أن تقدم السلطات الإيرانية دليلاً واضحاً على إرادتها السياسية لاتخاذ خطوات ملموسة لبناء الثقة وتهدئة مخاوف المجتمع الدولي.

تقدر بلغاريا تقديراً كبيرا دور مجلس حقوق الإنسان بوصفه الهيئة الرئيسية للأمم المتحدة المعنية بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. ويسرني أن أعلن أن بلدي سيسعى، للمرة الأولى، إلى الترشح لعضوية المجلس للفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢١.

على مدى العقدين الماضيين، مرت بلغاريا بعملية انتقال ناجحة من الحكم الشمولي إلى ديمقراطية فاعلة من سماتها اقتصاد السوق المفتوحة والمجتمع المدني النابض بالحياة. لقد كانت رحلة صعبة ودرامية ويشوبها الاضطراب في بعض الأحيان. أعتقد أن أعظم إنجازاتنا في هذه العملية كان الحفاظ على التقليد الطويل الأمد من التسامح والحوار بين الطوائف العرقية والدينية داخل المجتمع البلغاري. ويتجلى ذلك التقليد بوضوح عند إلقاء نظرة على وسط عاصمتنا، حيث تتعايش بسلام أربعة دور عبادة لديانات مختلفة – الإسلام واليهودية والمسيحية الكاثوليكية والأرثوذكسية – تحيط بها معالم أثرية لحضارات قديمة عديدة.

ومن هذا المنطلق، نحن على استعداد لتبادل الخبرة الناتجة عن سيرنا على طريق الديمقراطية مع الدول الأخرى التي تمر بتحديات مماثلة. قبل أكثر من عام، ابتدرت بلغاريا منتدىً دولياً أطلق عليه ''منصة صوفيا'' يشكل ملتقىً مفيداً للحوار وتبادل الآراء وأفضل الممارسات بين دول المنطقة. لقد جاء إلينا خبراء ومسؤولون وممثلون عن الحكومات والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني من جميع أنحاء العالم، وكان التركيز على العمليات الانتقالية في أوروبا الوسطى والشرقية ومنطقة البلقان والشرق الأوسط. وأظهر المنتدى أنه على الرغم من أن الحقائق التاريخية والثقافية والسياسية قد تختلف باختلاف البلدان والمناطق، فإن الاستنتاجات والدروس المستفادة يمكن أن تكون مجدية في مجال المصالحة الوطنية، وسيادة القانون، وبناء المؤسسات، وإصلاح القطاع الأمني.

ولا تزال بلغاريا على التزامها الثابت بعملية توسيع الاتحاد الأوروبي، التي تشارك فيها جميع البلدان المجاورة لنا في جنوب شرق أوروبا ومنطقة البلقان. ونؤكد اقتناعنا بأن على جميع دول المنطقة أن تصبح ذات يوم جزءا من الاتحاد الأوروبي، على أساس مزايا كل منها ووفاء كل منها بالمعايير في عملية التفاوض. في الوقت نفسه، فإن متابعة برامج الإصلاح الوطنية، وحل المسائل العالقة وبناء التعاون الإقليمي وعلاقات حسن الجوار، وفقا للمعايير الأوروبية، يعود بالفائدة المباشرة على جميع بلدان المنطقة ومنظورها الأوروبي. نهتم كلنا في جنوب شرق أوروبا بتعزيز قطاع

الأعمال والاتصالات الإنسانية مع جيراننا، وإعداد المشاريع العابرة للحدود وتسهيل السفر، وتشييد السكك الحديدية والطرق السريعة، وتطوير الاتصالات والمرافق الإقليمية للطاقة والبنية التحتية للنقل – كل ذلك في إطار شبكات عموم أوروبا. ذلك هو السبب في أننا بحاجة إلى الاستفادة على أفضل وجه من الهيئات الإقليمية القائمة، مثل منظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، وعملية التعاون في جنوب شرق أوروبا ومجلس التعاون الإقليمي التابع لها.

قبل بضعة أشهر، في مؤتمر ريو+٢٠ للتنمية المستدامة، بدأنا بداية جيدة على طريق عالم أكثر مراعاة للبيئة وأكثر أمانا. تشير الوثائق الختامية إلى أن التنمية المستدامة هي السبيل الوحيد للمضي إلى الأمام. وتسعى سياسات المكاسب الثلاثية الواردة في الوثيقة الختامية، ”المستقبل الذي نريده“ (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق) إلى النهوض بالتنمية الاجتماعية، والنمو الاقتصادي، والاستدامة البيئية، جميعها في نفس الوقت. مهمتنا الآن التركيز على متابعة المؤتمر وعلى التنفيذ. ينبغي للجمعية العامة أن تناقش صياغة أهداف التنمية المستدامة لدمجها في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. نرى أن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي دورا مهماً في العملية، ونقف على أهبة الاستعداد للمساهمة، مستفيدين من فرصة عضويتنا في المجلس.

في سياق خطة الأمم المتحدة للتنمية، اسمحوا لي أن أشدد على أن بلغاريا، بصفتها عضواً في الاتحاد الأوربي، ملتزمة التزاما عميقا بتنفيذ لأهداف الإنمائية للألفية، وتعمل على زيادة نصيبها تدريجيا باعتبارها جهة مانحة للمعونة التنموية والإنسانية، امتثالا للالتزامات التي تعهدت بها. وخلال هذه الدورة للجمعية، سوف توقع بلغاريا على اتفاقية المساعدة الغذائية.

ولكوني شخصياً من المؤيدين بقوة لزيادة التركيز على التعليم بوصفه أحد المجالات الرئيسية للتنمية المستدامة، اسمحوا لي أن أعرب عن بالغ تقديري لمبادرة الأمين العام ”التعليم أولاً“. إنني على اقتناع بأن التعليم، في إطار شبكة من الاقتصادات القائمة على المعرفة، هو أفضل استثمار لإعداد الأجيال الشابة للمواطنة العالمية. ونرحب بتعيين المديرة العامة لليونسكو، السيدة إيرينا بوكوفا، أمينة تنفيذية لهذه المبادرة. وتؤيد بلغاريا إعادة انتخاب السيدة بوكوفا، نظرا لأدائها المتميز حتى الآن، لولاية ثانية على رأس اليونسكو عن الفترة من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٧.

نحن نثمن عاليا المهمة النبيلة التي تضطلع بها منظمة اليونيسيف في مجال تعزيز حقوق الطفل، وسلامته ورفاهه. على مدى السنوات القليلة الماضية، تطور دور اليونيسيف في بلغاريا من المساعدة التقنية المعتادة إلى شراكة إستراتيجية مع الحكومة من أجل تعزيز الإصلاحات الأساسية. في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، سيستضيف بلدي مؤتمراً إقليمياً رفيع المستوى حول إصلاح نظام رعاية الطفل تحت رعاية اليونيسيف.

وختاماً، اسمحوا لي أن أؤكد للجمعية أن بلغاريا ستواصل تقديم دعمها الكامل للقضية النبيلة المتمثلة في بناء نظام أقوى متعدد الأطراف ومبني على القواعد، مع تعزيز دور الأمم المتحدة في مركز ذلك النظام. ولا يمكن تحقيق النجاح على ذلك المسار إلا بالعمل معا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة أشكر رئيس جمهورية بلغاريا على بيانه الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد روسين بلفينليف، رئيس جمهورية بلغاريا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة

خطاب السيد سوسيلو بامبانغ يودويونو، رئيس جمهورية إندونيسيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية إلى خطاب رئيس جمهورية إندونيسيا.

اصطحب السيد سوسيلو بامبانغ يودويونو، رئيس جمهورية إندونيسيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد سوسيلو بامبانغ يودويونو، رئيس جمهورية إندونيسيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس يودويونو (تكلم بالإنكليزية): السلام علينا جميعاً. يشرفني أن أمثّل بلدي، إندونيسيا، في مناقشة الجمعية العامة لهذا العام بغية مناقشة كيفية إيجاد أفضل السبل لحل الصراعات في جميع أنحاء العالم أو إدارتها سلمياً.

هذا، بطبيعة الحال، كل ما هي عليه الأمم المتحدة: وضع حد لويلات الحروب، وإنشاء نظام عالمي سلمي وعادل يستند إلى التعاون الدولي.

إن الامم المتحدة قد وضعت خلال العقود التي مرّت منذ تأسيسها عدداً من الأدوات لمواجهة الصراعات في جميع مظاهرها. وخلال تلك العقود، تم حل العديد من الصراعات بين الدول وداخلها – كالصراعات في أنغولا، والبوسنة، وكمبوديا، وتيمور – ليشتي،، وكذلك العديد من الصراعات الاخرى.

والسؤال الذي يجب علينا الآن أن نسأله هو عما إذا كانت هذه الادوات كافية لمعالجة كل الصراعات التي يواجهها المجتمع العالمي الآن.

وهذا يتجلى بوضوح في الأزمة السورية. إن المجتمع العالمي يشهد، بألم شديد، تفاقم العنف والكارثة الإنسانية التي تتكشف على أرض الواقع؛ في الوقت نفسه، تعيش الأمم المتحدة حالة من الشلل في مواجهة هذا الوضع. ليست هناك نهاية للصراع في الأفق، ويبدو أننا لم نر حتى الآن أسوأ مظاهر الأزمة.

لذلك، تكرر إندونيسيا دعوتها للوقف الفوري لأعمال العنف في سوريا، التي ادت الى خسائر كبيرة في أرواح المدنيين الأبرياء. ويجب على مجلس الأمن أن يتحد الآن وأن يتصرف بحزم، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، بغية السيطرة على الوضع.

والواضح أنه أياً كانت التفسيرات، فإن النظام الدولي الحالي لا يمكنه أن يسوّي الصراع السوري الآن. وهناك بالتأكيد احتمال أن يشهد مجتمع الأمم صراعات مماثلة في المستقبل. سوف تكون في زاوية مختلفة من العالم، وفي شكل مختلف، مع شتى الجهات الفاعلة. ولن يساعد قضية السلام الدولي إذا كنا في نهاية المطاف منقسمين مرة أخرى وغير قادرين على تغيير مسار الصراعات بصورة إيجابية. ويجب على المجتمع العالمي أن يجد السبل لمواجهتها بشكل أكثر فعالية، في سبيل إنهائها سلمياً.

وعلينا أن نتهيأ لمواجهة التحديات الأمنية في القرن الحادي والعشرين. ولا شك في أن العالم الذي نعيش فيه اليوم هو في حالة أفضل بكثير مما كان عليه في القرن العشرين. فقد انتشرت الحرية. وبات تهديد المحرقة النووية ينحسر إلى حد كبير. لا يوجد أي احتمال لوقوع حرب عالمية، من النوع الذي أوجد مرتين هذا التدمير خلال القرن العشرين. ولقد توسع الاقتصاد العالمي بشكل ملحوظ. وأخذت الأمم تصبح أكثر ترابطاً. أمّا التعاون والشراكات على الصعيد الدولي فآخذان في الازدهار.

ومع ذلك، إن السلام الموجود نسبي فحسب، وليس سلاماً كاملاً حتى الآن. فقد انتقلنا من عصر الحرب الباردة إلى عصر ”السلام الدافئ“. وفي هذا السلام الدافئ، لا يزال

العالم عالقاً مع بنية أمنية دولية عفا عليها الزمن، وهي ما فتئت انعكاساً لظروف القرن العشرين، على النقيض من الهيكل الاقتصادي العالمي، الذي تكيّف على نحو أفضل بكثير مع القرن الحادي والعشرين.

وفي هذا السلام الدافئ، تتصف العلاقات بين الدول الكبرى، للمرة الأولى، بالاستقرار النسبي والتعاون المتزايد. ولكن السؤال يبقى دون إجابة بشأن كيفية استيعابها للدول الصاعدة التي تعيد تشكيل النظام العالمي.

وفي هذا السلام الدافئ، لا يزال ممكناً أن تطفو العداوات القديمة والصراعات التي طال أمدها في المشهد الاستراتيجي الجديد، حتى من جانب الأجيال الجديدة.

وفي هذا السلام الدافئ، نشهد التحديات الأمنية والفرص الجديدة الناشئة عن التحولات الزلزالية التي تحدث في بعض المناطق. والآثار الأمنية للأحداث السياسية في الشرق الأوسط لا تزال تتكشف فصولاً.

وفي هذا السلام الدافئ، لا يزال على المجتمع العالمي أن يتعامل مع مجموعة الاعمال التي لم تنجز: الصراع العربي – الإسرائيلي، ونزع السلاح النووي، والنزاعات الإقليمية في بحر الصين الجنوبي، والتوترات في شبه الجزيرة الكورية، وما شابه ذلك.

وفي هذا السلام الدافئ، يمكن للتقدم الجديد أن يتراجع بسهولة. ويمكن لعمليات السلام التي تم التوصل اليها بشق الانفس أن تتوقف أو حتى تنهار. والحسابات الاستراتيجية الخاطئة في المسارح المتنازع عليها قد تؤدي إلى تصاعد التوترات والمواجهات المسلحة.

وفي هذا السلام الدافئ، تواصل جيوب الكراهية والتعصب الأعمى والتعصب والتطرف توسيخ عالمنا.

ربما سيتعين علينا أن نعيش مع هذا السلام الدافئ لعدة عقود. ولكنني أعتقد أن بإمكاننا أن نخفض درجة حرارة هذا السلام الدافئ. وبوسعنا حيثما أمكن أن نحل الصراعات واحداً تلو الآخر. ويمكننا تعزيز اللبنات الأساسية للسلام. ويمكننا أن نروج لعولمة جديدة لعلها تستطيع تغيير ديناميات حل الصراعات.

وبغية القيام بذلك، نحتاج أن نجرّب نُهُجا جديدة، وأن نكون أكثر إبداعاً. وأول شيء يتعين علينا القيام به هو أن نطور عقلية استراتيجية جديدة. دعونا نواجه الأمر: إن عقلية الحرب الباردة ما زالت قائمة في أجزاء من المشهد الجغرافي السياسي، ليس أقله في أممنا المتحدة بالذات، حيث لا تزال الحسابات الجامدة، والعقائدية، والصفرية تؤدي دورها في بعض الأحيان. وبالنسبة الى إحلال السلام الطويل الأجل، السلام المولود من الثقة، والائتمان المتبادل، يجب أن نتخلص من هذه العقلية. وفي ضوء ذلك، يجب أن نواصل العمل من أجل إصلاح مجلس الأمن، وهو المجلس الذي يعكس الحقائق الاستراتيجية للقرن الحادي والعشرين ويوفر الأمن للجميع.

ويجب أن نعمل أيضا على إتقان صكوك السلم، التي تشمل الترعة الإقليمية. ونحن في رابطة أمم جنوب شرق آسيا رأينا كيف أن هذه الترعة الإقليمية يمكنها أن تكون قوة من أجل السلام والتعاون. ونتيجة للترعة الإقليمية، كل منطقة جنوب شرقي آسيا قد ازدهرت في اطار التعاون مع الرابطة. ومنطقة جنوب شرقي آسيا، التي كانت تتصدر ذات يوم الحروب الحدودية والحروب بالوكالة عن الدول الواقعة خارج المنطقة، باتت متآلفة بعضها مع بعض.

بعد أن تأسست رابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام ١٩٦٧، كرست العقود الأولى من حياتها لتكون منظمة إقليمية تقوم بغرس عادات الحوار والتشاور والتعاون، ليس في ما بين أعضائها فحسب، وإنما مع شركائها في الحوار.

وهكذا، اعتمد كل بلد من بلدان رابطة امم جنوب شرق آسيا عقلية استراتيجية جديدة تقوم على الثقة والاحساس بوجود نصيب له في نجاح وتقدم جميع البلدان الاخرى. وأسرة الرابطة متحدة اليوم، وهي تعيش في سلام مع نفسها ومع بقية العالم.

وفي الوقت نفسه، يمكننا أيضا تطوير ثقافة عالمية قوامها التسامح المتبادل والتقدير المتبادل للمعتقدات الدينية بعضنا لبعض. وفي عالم كهذا، فإن صوت المعتدلين – صوت العقل والرحمة – يعلو بوضوح ضجيج التحيز والتعصب الأعمى. وفي نظام عالمي يتصف بالرحمة والتسامح، ما من حرب تكون ممكنة.

وإندونيسيا، بوصفها أمة تحتفل بتنوع ثقافتها وأدياها، تدعو إلى الاحترام والتفاهم المتبادلين بين الشعوب ذات الديانات المختلفة. وعلى الرغم من المبادرات التي تضطلع بها الدول في الأمم المتحدة وفي غيرها من المحافل، يستمر التشهير بالأديان. ولقد شهدنا وجهاً آخر من أوجهه القبيحة في فيلم ”براءة المسلمين“ الذي يسبب الآن ضجة دولية.

ويؤكد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على وجوب أن يحترم الجميع الأخلاق والنظام العام في ممارسة حرية التعبير. إذ أن حرية التعبير ليست مطلقة. لذلك، أدعو الى وضع صك دولي يمنع بفعالية التحريض على العداوة أو العنف على أساس الدين أو المعتقد. وكنتيجة لتوافق الآراء على الصعيد الدولي، ينبغي لهذا الصك أن يكون نقطة مرجعية يجب أن يذعن لها المجتمع العالمي.

ولحسن التدبير، نحن بحاجة أيضا الى تعزيز عملية مستمرة من الحوار بين الأديان والحضارات والثقافات. وبطبيعة الحال، ينبغي ألاّ يظل هذا الحوار مجرد حوار، ولكنه ينبغي أن يترجَم إلى تعاون فعلي حتى يمكن للشعوب من مختلف الثقافات والأديان أن تتآلف معا كمجتمعات، وأن يرعى بعضها بعضاً.

وسوف تصبح تلك المجتمعات حصون السلام، وسوف تجعل من الصعب إن لم يكن من المستحيل لأي نوع من الصراع المسلح أن يندلع.

كذلك يجب أن نتقن فن الدبلوماسية الوقائية. إن معظم المنازعات مستعصية على الحل؛ إنها تستعر الى ما يبدو بلا نهاية، ولكنها بالحساب التاريخي ليست اموراً طويلة الامد حقاً. عاجلاً أو أجلاً، ستحتشد العوامل والأحداث التي توفر الفرصة لحل النزاع، وإزالة الصراع من قائمة الخيارات.

هذا ما فعلناه نحن في الرابطة مع الصراعات المحتملة في بحر الصين الجنوبي. إن النزاعات الإقليمية والسيادية ما فتئت تستعر هناك لجزء كبير من قرن زمني. بيد أننا نعكف على معالجتها بضبط النفس وبناء الثقة، وفي الوقت الحاضر، من خلال إجراء مفاوضات جادة بشأن وضع مدونة لقواعد السلوك تكون ملزمة قانونا في بحر الصين الجنوبي.

وأخيراً، يجب أن تكون ثقافة السلام والتسامح والتقدير المتبادلين والتعاون مدعومة بالنوع الصحيح من الاقتصاد. الناس بحاجة إلى تغذية، والى مأوى، والى كفالة مستقبل تتاح فيه فرص العيش وكسب الرزق. هذا هو السبيل الوحيد لإحلال السلام لأجل طويل؛ أي عندما يحقق الأرباح التي تعطي البشر ثقة قوية بالمستقبل.

إن ثمن اللامساواة بين الدول وداخلها يثير التوتر الذي تولده المظالم التي يمكن، إذا لم تعالج معالجة فعالة، أن تؤدي إلى التطرف وحتى العنف، الامر الذي يهدد السلم والأمن الدوليين والوطنيين. والحل يكمن في إنشاء شراكة عالمية للقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومن ثم وضع جدول أعمال للتنمية يعقب الأهداف الإنمائية للألفية، ويكون بوسعنا تنفيذه تماما.

أن تجربتنا في حل الصراع داخل الدولة في مقاطعة آتشيه تبرهن على أنه، إذا فعلنا ما فيه الكفاية للسلام، وإذا كانت هناك مجموعة من الظروف المواتية، وإذا كنا على استعداد لاغتنام الفرص، حينئذٍ يمكن تحقيق السلام. والسلام الذي نحققه لن يدوم لفترة مؤقتة فحسب، وإنما يستمر أيضا لأجيال.

لسنوات عديدة، تم التعامل مع السلام كما لو أنه علم. هناك مكتبات كاملة حول كيفية تحقيقه والحفاظ عليه. ومع ذلك، توصلتُ الى استنتاج مفاده أنه إذا كان السلام تكنولوجيا، فهو مولود من التجربة. وهذه التجربة يمكن مشاطرتها، ويمكن أن تكون مفيدة في خوض تجربة جديدة. وإذا كان هناك ما يكفي من تبادل الخبرات – وهذا ما تسعى إندونيسيا إلى تحقيقه – وإذا كانت هناك إرادة سياسية كافية لتطبيق ما نتعلمه من الآخرين على ظروفنا الفريدة، حينئذٍ يمكن أن ينتشر السلام على نطاق واسع. ويمكن أن يُشن السلام فعلياً. وسيكون لدينا عالم ألطف وأفضل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية إندونيسيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد سوسيلو بامبانغ يودويونو، رئيس جمهورية إندونيسيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ميخائيل ساكاشفيلي، رئيس جورجيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جورجيا.

اصطحب السيد ميخائيل ساكاشفيلي، رئيس جورجيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ميخائيل ساكاشفيلي، رئيس جورجيا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس ساكاشفيلي (تكلم بالإنكليزية): أنه دائماً لشرف عظيم لي أن أخاطب الجمعية العامة. فالجمعية تتيح لنا فرصة فريدة لمناقشة التحديات الرئيسية التي تواجه عالمنا وزماننا، ولتحديد ومواجهة المشاكل التي تجابه دولنا. إنها لحظة للتفكير الجماعي، وينبغي أن تكون لحظة الحقيقة.

اليوم، بعد ٢٠ شهرا على العمل اليائس الذي قام به مواطن تونسي شاب هز العالم بقوة وولّد الكثير من الآمال في جميع أنحاء العالم، أخذت الشكوك تساور العديد من الناس.

يقول لنا البعض إن صور التحرر والابتهاج التي نشهدها في جميع أرجاء العالم استبدلت بالوعود المنقوضة واليأس والفوضى، وإن العالم كان أفضل حالا عندما كان عدد قليل من الناس يتمتعون بالحرية، وكان النظام الدولي أكثر استقرارا عندما كان عدد المجتمعات المنفتحة.

لقد جئت إلى هنا اليوم لتقديم حجة تدحض تلك الفكرة. لقد جئت هنا اليوم للدفاع عن المجتمعات المنفتحة.

ففي أعقاب الهجوم الرهيب على قنصلية الولايات المتحدة في بنغازي ووفاة السفير كريس ستيفنز، أجريت مكالمة هاتفية مع السفير الأميركي في جورجيا لنقل التعازي والتحدث معه، ولمشاطرة حزني والإعراب عن دعمي لهذه الدولة الفريدة.

وقد أدهشني ما قاله لي. أدهشني أن الدبلوماسيين الأميركيين، بالرغم من آلامهم وغضبهم، لا يزالون يعتقدون بشكل واضح أن تحرير ليبيا كان عملا جيدا. ومنذ أيام قليلة، ثبتت صحة ما ذكره سفير الولايات المتحدة في بلدي من خلال مظاهرات مواطني بنغازي، الذين خرجوا للاحتجاج ضد الميليشيات المتطرفة وإظهار دعمهم لتحقيق السلام والرخاء في بلدهم.

وأدهشتني أيضا زيارة أونغ سان سو كي الأسبوع الماضي إلى الولايات المتحدة، والاستقبال المبهج الذي أقامته

لها أمريكا، ورغبتها في الذهاب إلى هناك ورواية قصتها بصفاء وتصميم، قصة التقدم نحو الحرية في مواجهة ما بدا من صعاب يتعسر تذليلها.

وبعد مرور عشرين شهرا على العمل اليائس والموت المأساوي لمحمد البوعزيزي، ثمة العديد الذين يشككون في القضية التي ضحى السفير ستيفتر من أجلها بحياته، الذين يشككون في رؤية أونغ سان سو كي، الذين يشككون في الحرية. وأنا على يقين تام أن المتشككين مخطئون. فالمجتمع الحر لا يعني أبدا مجتمعا يخلو من المشاكل. على العكس، إن المجتمع المفتوح لديه مشاكل، يعرضها، ويبينها، ويتعامل معها ولا يهملها، لأن ذلك يبقي على المناقشات مفتوحة ويعطي الحكومة فرصة لتخضع للمساءلة.

إن المجتمع المنفتح مكان يتوصل فيه إلى إحداث التحسينات في كثير من الأحيان من خلال عمليات صاخبة ومؤلمة وفوضوية. كتب مونتيسكيو منذ فترة طويلة أنه إذا اتفق الجميع مع الحكومة واتفق الجميع مع بعضهم البعض، لن تكون دولة، بل مقبرة.

أتكلم من وحي تجربة شخصية. واجه بلدي تحديات الديمقراطية مرة أخرى الأسبوع الماضي عندما ظهرت أدلة على ارتكاب انتهاكات في نظام السجون. وكانت الوقائع مقززة، وكانت مسؤوليتنا جلية. وكان رد فعلنا سريعا، واتخذنا ما يجب على الديمقراطيات اتخاذه. حددنا المسؤولين، وألقي القبض عليهم جميعا. وقدم وزيران في الحكومة استقالتهما، وعينا مسؤولا جديدا عن نظام السجون عرف عنه أنه أشرس منتقديه: المدافع الجورجي عن حقوق الإنسان، أمين المظالم في جورجيا. هكذا تتعلم الديمقراطيات، وهكذا نحرز التقدم.

هكذا تغلبت حكومتي على أخطاء الماضي والتحديات لتخرج منها أقوى وأكثر فعالية وأكثر التزاما من أي وقت مضى ببناء وترسيخ مجتمع منفتح.

من الواضح أنه لا توجد طرق مختصرة إلى المساءلة، ولا يوجد درب سريع إلى الحرية. ينطوي بناء وصون المجتمع المنفتح على عملية تعلم مؤلمة ومحفوفة بالمخاطر. ولكن النتيجة التي يجب استخلاصها في هذا الصدد، من جورجيا إلى الأحداث التي وقعت في ميانمار هي أن هذه المخاطر تستحق المجازفة.

أتحدث إلى الجمعية عشية الانتخابات الحاسمة في بلدي. وأدرك بوضوح حجم التحديات التي تواجه هذه الهيئة وهذا العالم المضطرب، من خطر الانتشار النووي إلى ظاهرة الاحتباس الحراري والفقر. ولكن اليوم أطلب أن تعيرني الجمعية العامة اهتمامها بشأن الأحداث الجارية في جورجيا، لأني أعتقد أنها جزء من قضية عالمية أوسع نطاقا تواجهنا اليوم، وتتعلق بما إذا كان السعي من أجل الديمقراطية والحرية ممكن، وما إذا كان سيستمر.

جئت هنا لأقول إن جورجيا ستبقى مجتمعا منفتحا. إنه اختيار مواطنينا، ولا بديل عن ذلك. سيدلي شعب بلدي في الأول من تشرين الأول/أكتوبر بصوته في الانتخابات البرلمانية. ونتطلع إلى ذلك اليوم وإلى الفرصة لتجديد وتعزيز العقد الاجتماعي الأساسي الذي يتيح للمواطنين الحكم بحرية واختيار قادتهم.

وقد أجرت جورجيا عدة انتخابات في السنوات الأخيرة، رصدها المراقبون الدوليون وكانت جميعها حرة ونزيهة. لكننا نعيش في عالم لا تكفي فيه أبدا إنجازات الأمس، وقد قطعت التزاما أن تكون انتخابات هذا العام أكثر حرية ونزاهة من سابقاتها. اتخذنا العديد من الخطوات لتحقيق هذا الهدف. قمنا بزيادة التمويل العام، وإعطاء أوقات مجانية على جميع القنوات الوطنية لبث إعلانات كافة الأحزاب السياسية، إضافة إلى كل ما يستطيعون شراؤه بأموالهم الخاصة. واقترحنا على جميع القنوات التلفزيونية الوطنية مطلب الالتزام بالبث، لضمان أن

تبث جميع شبكات التليفزيون الخاص، الكبيرة والصغيرة منها، أخبار التلفزيون الوطني وقد قبلت هذا الاقتراح.

لقد رحبنا بأول مناظرة متلفزة في تاريخ بلدنا بين المرشحين لرئاسة الوزراء ورؤساء قوائم المرشحين. شرعنا في مدونة لقواعد السلوك للقضاء على الترهيب السياسي، واستخدام الموارد الإدارية، وشراء الأصوات، والعنف المتعلق بالحملات الانتخابية وخطاب الكراهية في أي شكل من الأشكال، الذي استخدم لسنوات عديدة لتعزيز الكراهية ضد الأقليات العرقية والدينية.

ولكن للأسف، لا تتشاطر كل الأطراف الفاعلة في الساحة السياسية الجورجية تلك المبادئ، وتعمل بعضها متعمدة بهدف تقويض شرعية المؤسسات الديمقراطية في جورجيا – كيف ينظر إليها في الداخل وكيف ينظر إليها المجتمع الدولي.

إن ردنا على المحاولات المتعمدة لعرقلة مسار الديمقراطية في بلدنا واضح ومباشر: لن تقوض عمليات الديمقراطية والشفافية والعمليات القائمة على سيادة القانون. ليس ذلك مطلبي فحسب بل مطلب شعب جورجيا.

إن جورجيا ديمقراطية فتية، ونعرف قيمة الشراكات والمشاركة مع المجتمع الدولي. وكما كان الحال في الماضي، فتحنا مرة أخرى أبوابنا ودعونا مراقبي الانتخابات الدوليين الذين يتمتعون بمصداقية لزيارة بلدنا، بما في ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والبرلمان الأوروبي، و الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي والكونغرس الأمريكي والمنظمات الدولية غير الحكومية المحترمة.

وحتى الآن واصلت التقارير المؤقتة لكافة بعثات مراقبة الانتخابات تقريبا التأكيد أن هذه الانتخابات هي الأكثر قدرة على المنافسة في تاريخ جورجيا. في الأول من تشرين الأول/أكتوبر، وعلى الرغم من محاولات كبيرة لتقويض هذه الدينامية، سيتخذ الشعب الجورجي قراره. وأنا واثق أن الديمقراطية في جورجيا ستسود وستلفظ الذين يسعون لإغلاق الأبواب في جورجيا.

ستسود الديمقراطية في جورجيا إذا، ظلت الانتخابات في جورجيا عملية جورجية بحتة. أجد نفسي مضطرا اليوم، في هذا المنتدى، للفت انتباه الجمعية إلى التهديدات الأمنية الخارجية التي يتعرض لها بلدي. إذ أعلنت بعثة الرصد التابعة للاتحاد الأوروبي للتو أن القوات الروسية تعكف حاليا على عملية حشد عسكرية ضخمة غير قانونية، واحتلال الأراضي داخل جورجيا، في إقليم أوسيتيا الجنوبية السابق، الذي يقع داخل حدود جورجيا المعترف بها دوليا.

وبينما نتكلم، يدخلون الأسلحة الهجومية والقوات داخل حدودنا المعترف بها دوليا.

اتخذ الجيش الروسي قرارا استثنائيا بإجراء تدريبات عسكرية على نطاق واسع في شمال وجنوب القوقاز عشية الانتخابات في جورجيا وأثنائها. لا يسع المرء يتصور نهج أكثر استفزازا وغير مسؤول أكثر من حشد القوات العسكرية خلال هذه اللحظة الحاسمة في الحياة الديمقراطية لأي بلد.

لقد تورطت روسيا في تلك الأعمال لعدة أشهر: أولا، بلايين الدولارات من الأموال الروسية دخلت الحملة الانتخابية الجورجية. وخصصت الكثير من الموارد الأخرى، والآن تحاول القوات الروسية أن تكون بمثابة أطراف خفية في هذه العملية. ولهذا أدعو اليوم جميع حلفائنا والأصدقاء، وجميع أعضاء النوايا الحسنة في المجتمع الدولي، ألا يتجاهلوا أو يغفلوا هذا التطور المقلق.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأطلب من العالم إيلاء الاهتمام خلال الأيام القليلة المقبلة، للتحدث بصوت واحد ضد هذه التهديدات، دعما لسيادتنا ومؤسساتنا الديمقراطية.

وباختصار، يتعين على الدول الأعضاء توخي اليقظة والمشاركة حتى لا يعيد التاريخ نفسه، و يصبح عام ٢٠١٢ تكرارا لما حدث في عام ٢٠٠٨، أو خاصة عام ١٩٢١، عندما أنهت روسيا استقلالنا وأصبحنا مكانا يهيمن عليه العنف والقمع لأكثر من ٧٠ عاما.

ينبغي لنا أن ننظر إلى ما وقع في السنوات الأخيرة. تعرضنا لغزو من روسيا، التي خلفت الاتحاد السوفييتي، على نطاق ضخم، في عام ٢٠٠٨. ولا يتجاوز عدد السكان في بلدنا ٤,٧ مليون شخص – أي أقل من ٥ ملايين شخص – وذلك البلد أكبر منا بمائة ضعف، ومسلح بشكل جيد. إذا نظرنا إلى التاريخ، نرى أنه خلال القرن العشرين اجتاح العديد من البلدان. غزا الاتحاد السوفييتي بلدان البلطيق، بل غزا أجزاء كبيرة من بولندا وأنهى استقلالها.

في عام ١٩٥٦، غزا الاتحاد السوفييتي هنغاريا وقتل رئيسها وأنهى استقلالها. وفي عام ١٩٦٨، غزا تشيكوسلوفاكيا، وأطاح بحكومتها وأنهى استقلالها. وفي عام ١٩٧٩، غزا بلدا أكبر بكثير من جورجيا، وهو أفغانستان، وقتل رئيسها خلال ساعة واحدة وأنهى استقلالها. وفي عام ٢٠٠٨، غزا بلدنا، وهو أصغر من سائر البلدان التي ذكرتها، وأحتل جزء ا من أراضيه.

ومع ذلك، لم يتحقق أي من الأهداف الإستراتيجية للغزو الروسي. كان لديهم ثلاثة أهداف صريحة وراء غزو جورجيا. كان أولها الإطاحة بالحكومة الجورجية، وإنهاء الديمقراطية في جورجيا وتصفية القيادة الجورجية جسديا. ليست هذه كلماتي أو نظرية المؤامرة. هذا ما صرحوا به علنا في كافة المحافل الدولية العلنية والسرية. وتمثل الهدف الثاني في قطع سبل إمدادات الطاقة إلى مناطق مختلفة من العالم، واحتكار إمدادات الطاقة في الجزء الذي تقع فيه روسيا من العالم. وهو ما فشل تماما. إن جورجيا تنمو وتتطور وكذلك ممر الطاقة بها. وكان الهدف الثالث وقف توسيع منظمة حلف شمال الأطلسي ووقف أي شكل من أشكال إدراج المنطقة تحت رعاية المنظمات الدولية. وفشلت روسيا أيضا في تحقيق هذا الهدف.

وكثيرا ما نقول أنه بعد فشل الروس في تصفية القيادة الجورجية جسديا، فشلوا أيضا في تحقيق أي غرض من أغراض الغزو وأجبروا على البقاء في أماكنهم، داخل الأراضي المحتلة – داخل ما تطلق عليه معظم المنظمات الدولية والعالم الأراضي المحتلة بشكل غير قانوني، الأمر الذي يعني أنهم سيضطرون إلى الانسحاب – يعكفون الآن على محاولة الإضرار بنا لأن لديهم شعور اقويا بأن هناك أعمالا غير منجزة.

في هذا السيناريو، لا يتعلق الأمر بمجرد مصير بلد صغير لا يتعدى عدد سكانه ٥ ملايين شخص، بل بمصير منطقة ما بعد الاتحاد السوفييتي قاطبة ، مما يؤثر على ٤٠٠ إلى ٥٠٠ مليون شخص. ولأن روسيا فشلت في تدمير الديمقراطية الجورجية في عام ٢٠٠٨، تعتقد البلدان في آسيا الوسطى مثل أوكرانيا وبيلاروس، والشعب في جمهورية مولدوفا، وشرق أوروبا، كلها أن الحرية هي الاختيار الصائب رغم كل شئ، وأنه لا يمكن تقويض وتدمير أصغر بلد حر إذا وقف قويا وموحدا وإذا أبدى المجتمع الدولي رغبته في المساعدة. ويشكل ذلك مثالا سيئا للغاية من وجهة نظر روسيا.

من ناحية أخرى، وبسبب الإصلاحات التي أجريت في جورجيا وبسبب انفتاحنا على دولة روسيا العظيمة، أتحنا للسائحين القادمين من روسيا خدمة السفر إلى بلدنا بدون تأشيرة دخول.وسيسافر مليون سائح إلى جورجيا قادما من روسيا هذا العام وسيعودون بمليون قصة من قصص التنمية الناجحة، في بلد يزخر بالمستشفيات الجديدة، والمدن الجديدة، وانخفاض حاد للفقر – بلد يتجه نحو التغطية الصحية الشاملة ويتمتع بمعدل نمو يتجاوز ١٠ في المائة، إذ بلغ معدل النمو في

جورجيا هذا العام ٨ في المائة. إنه بلد، عل الرغم من عدم توفره على النفط والغاز، يبدو أفضل بكثير من معظم بلدان المنطقة الروسية. والواقع أن رئيس روسيا آنذاك، الرئيس ميدفيديف، اعترف مرتين في أسبوع واحد، في منتدى مفتوح للصحفيين وفي برلمان بلده، أن الإصلاحات في جورجيا كانت ناجحة للغاية حتى أن روسيا لم لم يكن لديها أي خيار آخر سوى دراستها واستنساخها، ولو أنهم يكرهون القيادة الجورجية.

تلك هي المسألة الأيديولوجية. لهذا يريدون إزاحتنا. لهذا يريدون محو جورجيا من الخريطة، لأنه إذا صمدت جورجيا، و استمرت في البقاء، فإنها ستعطي مثالا سيئا للآخرين كافة، بمن في ذلك الشعب الروسي نفسه، من وجهة نظر الحكومة الروسية الحالية. إن فضيحة السجن التي وقعت مؤخرا انطوت على أمور تحدث تقريبا يوميا في روسيا، وترد على وسائط التواصل الاجتماعي في روسيا في كثير من الأحيان، ولا يبالي أحد بها هناك. أما في جورجيا، ففي أولى الحالات التي ظهرت، ألقي القبض على وزيرين وعشرات آخرين، وهو ما يشكل أيضا مثالا سيئا في نظر من يريدون قمع الحرية. لهذا، من الأهمية بمكان أن تعود الديمقراطية الجورجية وتنعم بالأمان. فهذا يعني أن جميع كامل منطقة ما بعد الإتحاد السوفياتي السابق، هذا الجزء من العالم، ستتحرك في الاتجاه الصحيح.

نناشد الأعضاء اليوم، لأن هذه المؤسسة، الأمم المتحدة، أنشئت لحماية والدفاع عن سلامة جميع الدول من الأخطار كتلك التي أصفها، والتأكد من أن العالم لن يكون أبدا محيطا ينعدم فيه القانون مرة أخرى حيث تتمكن الحيتان الكبيرة من أكل الأسماك الصغيرة دون أن يراها العالم أو يتحرك من أجلها. وبمشاركة الدول الممثلة في هذه القاعة، يمكننا هزه أي محاولة لإعادة عقارب الساعة إلى الوراء. إن التحدي الرئيسي أمامنا هو كفالة بقاء جورجيا، والمضي قدما. بعد ذلك، ستتمكن منطقة ما بعد الاتحاد السوفياتي قاطبة من إحراز التقدم، ولن يعود شعبنا وشعوب من حولنا إلى الوراء.

أدعو العالم إلى إيلاء الاهتمام وإرسال الإشارات الصحيحة. أطلق الدعوة وأنا مدرك لمسؤولياتنا. في مواجهة التهديدات الماثلة أمامنا، إن التزامنا بالديمقراطية والشفافية هو أكثر أهمية من أي وقت مضى. نتذكر قول الأب المؤسس الأمريكي الذي قال إن من يضحي بحريته من أجل الأمن لا يستحق أيا منهما. هذا ليس مجرد رأينا، بل هو أفضل الآراء. إن عملية التحول لدينا وما اثارته من عداء لدى الذين يشعرون أن الحرية تهددهم، جعلت جورجيا اختبارا للمنطقة بأسرها. وما هو على المحك في جورجيا اليوم فكرة أن الديمقراطية يمكن أن تزدهر في هذا الجزء من العالم.

إن تراثنا المشترك من العصور المظلمة أيام الاتحاد السوفياتي قد اختفى تقريبا من جورجيا. الجريمة المنظمة – وكانت جورجيا مرتعا للجريمة المنظمة – قد اختفت تقريبا من جورجيا. و انتقل معظم هذا الإرث إلى بلدان أخرى، بما في ذلك روسيا. الفساد والإكراه والترهيب والقمع، والسخرية واليأس: ندين طريقة الحياة تلك، وطريقة الحكومة والخضوع الحكم. كلا، سنتمكن من القيام بذلك، وينبغي لنا أن نتغلب على هذا الإرث، وسنفعل ذلك. إننا نفعل ذلك في جورجيا، ويمكن تنفيذه في كل مكان آخر.

أسنواجه معارضة قوية؟ نعم. ويمكننا أن نقول ذلك، إذ يتعرض بلدنا للتهديد بشكل منتظم، تهديد بالدمار والفناء، ولهذا السبب اخترنا طريقا آخر – طريق الحرية، طريق الشفافية والمساءلة، طريق الجدارة والمجتمع المنفتح – ندرك مدى صعوبة التغلب على تلك القوى. ولكننا ندرك إمكانياتنا.

إن نزعة الانتماء إلأى الاتحاد السوفياتي وما بعد الاتحاد السوفياتي ليست قدرا محتوما. الجريمة المنظمة والعنف ليسا قدرا. العبودية ليست قدرا. السيادة المحدودة كما حددها

بريجنيف وأعاد بوتين تشكيلها ليست قدرا. كل بلد ممثل هنا بلد حرة، ونحن جميعا شعوب حرة، نتألف من أفراد أحرار، يعتمد مستقبلنا علينا، على ما نريد وما سنفعل.

ليس من السهل قول ذلك، وأنا أعي خطورة ما أقول. يعي الشعب الجورجي ثمن الحرية ولا يزال يعتقد أن حريته تستحق، لأنه مع الحرية تأتي التنمية والسعادة والاستقرار الحقيقي والسلام الحقيقي. ستمسي منطقتنا يوما ما منطقة تتفاعل فيها الشعوب بشكل سلمي، حيث سيحل الاحترام محل الاحتقار. ينبغي لجميع شعوب آسيا الوسطى وشرق أوروبا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا، وروسيا، وجنوب القوقاز وشمال القوقاز، التعاون يدا بيد، لإسكات أصوات الماضي. تواصل الأصوات القوية توجيه رسالة مفادها أن الديمقراطية والشفافية والمساءلة مستحيلة. وتقول إن الحرية والجدارة واحترام حقوق الإنسان هي في الأساس غريبة عنا. لكن جورجيا أثبتت أنهم على خطأ. وقد أثبتت قصة بقاءنا أنهم على خطأ، تماما كما فعل العديد هنا في الماضي. وبينما كنا نتعلم من كثير من الناس في القاعة، أظهرت جهودنا أن الفساد والتعصب والترهيب والخوف والعنف ليست مسائل ثقافية أو حتمية.

إن الديمقراطية المتقدمة علامة على مجتمع ناضج. وممارسة الحكم ليست سهلة. ونقاط قوتنا هي المعارضة والتعددية والمناقشة المفعمة بالحياة، التي تشكل تهديدات للآخرين. إن رؤيتنا واضحة. لا يمكن للمرء أن يحقق الاستقرار على حساب الحرية، ولا يستطيع ضمان الرخاء الدائم عن طريق التضحية بالحقوق الفردية. هذه الطرق المختصرة لا تنجح على المدى الطويل.

في كل ثقافة، في كل مجتمع، في كل ركن من أركان العالم، ستطلب الشعوب في نهاية المطاف الحق في اختيار مستقبلها. وستحقق الحكومات التي تلبي هذا المطلب فحسب الاستقرار الحقيقي. إن العقد الأساسي ليس دائما دون صعوبات. يجب أن تستعد الحكومات التي تلزم نفسها بالعملية الديمقراطية للاضطراب والاختلاف. فما يصعب على القادة المنتخبين مفيد في كثير من الأحيان للمواطنين، ما يمثل تحديا للأحزاب الحاكمة غالبا ما يكون ضروريا بالنسبة للدولة. وسعيا وراء تحقيق أهداف الحرية والمساءلة، يجب أن تخضع جهودنا المشتركة لسيادة القانون والالتزام باحترام هذه المبادئ الأساسية. لا يمكن أبدا إضفاء الشرعية على العنف والترهيب، ولا يمكن أبدا لأقلية فرض وجهة نظرها بالقوة على إرادة الأغلبية. لا يمكن أن نسمح للبنادق، والمال، والتهديدات والكراهية والابتزاز والخوف بخطف العملية.

وفي الوقت ذاته، ندرك التهديد المحتمل من أغلبية تدهس بالأقدام حقوق وحريات الأقلية. ونواجه هذا التهديد من خلال حماية الحق في الاختلاف، نواجه من خلال تعزيز التعددية، نواجه من خلال سماع كل صوت. ونواجه بالقانون. يمكنني أن أشهد بمدى صعوبة هذه العملية ولكن يمكنني أيضا أن أقول بشكل قاطع أنه لا يوجد أي بديل دائم عنها.

أخيراً، أريد أن أتشاطر مع الجمعية أملي وثقتي. بعد أيام قليلة من الآن، سيقرر بصورة جماعية الجورجيون من جميع الخلفيات الاجتماعية والدينية والعرقية مستقبلهم في جزء غير مأهول من أراضينا. سوف يعربون عن آراء ورغبات مختلفة، وسوف ينشأ مستقبل جديدا لدولتنا. والانفتاح فيها سيزداد تجسيدا. وستتعزز الشفافية وسيتم تأكيد المساءلة العامة. والشيء الرئيسي الذي سيتم تأكيد هو أن جورجيا لن تعود إلى العهد الماضي. ولا يمكن لها أن تتقهقر تحت أي ضغط، أو تحت أي عرض لأموال قذرة من الشمال، أو تحت التهديد بأي مناورات عسكرية، أو غزو عسكري مباشر، أو اضطرابات واسعة النطاق، أو ظهور بعض المليشيات، كما هدد بذلك البعض. فهذه كلها لن تجدي فتيلا.

ووفقا للاتحاد الأوروبي، نحن أكثر البلدان آمانا وأقلها فسادا في أوروبا مع وجود مؤسسات حكومية قوية لا يمكن رشوتها أو تقويضها. وبتجديدنا باستمرار للعقد الاجتماعي الذي هو في قلب كل دولة ديمقراطية، سوف نضمن بقاء المبادئ والممارسات الديمقراطية معنا إلى الأبد.

إني أثق بالشعب الجورجي. وأثق بالمجتمع الدولي، أثق بأنه لن يسمح للأخرين بتحطيم إرادة شعبي أو القضاء على خيار دوليتي الصغيرة. ذكرت في وقت سابق أن الديمقراطية صعبة وتصبح أحيانا نظاما صاخبا. وتمثل تحديات للذين في الحكومة وخارجها، وترغم القادة على وضع ثقتهم في المجتمع. أنا شخصيا، لا أرى أي بديل يمكن الركون إليه، ولا أرى أي سبب أفضل للمجازفة. الخوف هو أقوى سلاح المستبدين، في حين أن الثقة تعريف للديمقراطيين.

فلنثق كلنا بمواطنينا، حتى لو كانت القوى الاستبدادية أكبر منا بكثير. إن أفضل الوسائل للذود عن بلدي تتمثل في الانفتاح، والديمقراطية، والشفافية، وعمل المؤسسات ضد جميع تلك القوى وضد جميع المافيات الدولية وضد الضغوط الاجتماعية والدولية التي تتعارض مع القانون الدولي. فلنَهب للذود عن المؤسسات التي تدعم وتعزز وتبقي على اختيارنا مفتوحا وحرا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية جورجيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب السيد ميخائيل ساكاشفيلي، رئيس جمهورية جورجيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد دانيلو مدينا سانشيز، رئيس الجمهورية الدومينيكية

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس الجمهورية الدومينيكية.

اصطُحب السيد دانيلو مدينا سانشيز، رئيس الجمهورية الدومينيكية إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد دانيلو مدينا سانشيز، رئيس الجمهورية الدومينيكية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس مدينا سانشيز (تكلم بالإسبانية): نتقدم بتهانينا الحارة للسيد فوك يريميتش على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين.

يسرنا أيضا أن المناقشة العامة لهذه الدورة مكرسة، من بين مسائل أخرى، للنظر في مسألة تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة والمؤتمرات التي عقدتها مؤخرا الأمم المتحدة.

منذ اعتمدنا الإعلان الذي أدى إلى الأهداف الإنمائية للألفية (القرار ٥٥/٢)، ارتبطت صورة التنمية بالحد من الفقر وتطوير القدرات وتوفير الفرص للسكان الأكثر ضعفا. إن الأغلبية من بلداننا النامية قد أحرزت تقدما كبيرا في هذا المجال حتى عام ٢٠٠٨، عندما بدأت الأزمة المالية تؤثر بالاقتصاد العالمي، وهددت بمحو منجزاتنا.

أننا نعيش في وقت يتسم بأزمات متعددة. وتهدد الأزمة الإيكولوجية الأغلبية من النباتات والحيوانات. أما الاحترار العالمي فيهدد سكان المناطق الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة. والنمو السكاني الجامح يهدد بتجاوز قدرة الطبيعة على استعادة نفسها. فقد شهدنا أزمة القيم التي تحكم تقليديا

سلوك البشر. أما الحرب والصراعات المسلحة فتهدد الحق في التنوع الثقافي والأيديولوجي والسياسي وحقنا في العيش في سلام واتحاد.

إننا نحن الذين نعيش في البلدان النامية لم نتسبب في الأزمة المالية العالمية. وكما تعلمون، فالذي تسبب في الأزمة عدم استخدام قوانين تنظيمية فعالة في النظام المالي الدولي والغطرسة والجشع والرغبة الجامحة في الثروة الهائلة. في سياق هذه الأزمة، ظهرت من جديد المناقشات القديمة بشأن أفضل السبل لمعالجة الأزمة. فهل يتعين علينا خفض الاستثمار في أشكال الحماية الاجتماعية لسكاننا؟ أم بخلاف ذلك، هل ينبغي علينا تحويل سياسات الاستثمار الاجتماعي في كبح التقلبات الدورية إلى نقطة انطلاق لإنعاش الاقتصادات؟ وكيف يمكننا قياس الفقر والتنمية والتسليم بالأثر الاجتماعي للتدابير المتخذة؟ هل نحن نستخدم مؤشرات متوسط الدخل لتقليص الفوارق الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة؟

إن بلدان العالم النامي التي كان أداء اقتصاداتها أفضل وبينت أنها أقل هشاشة في سياق الأزمة العالمية هي تلك البلدان التي قد فهمت في الوقت المناسب، أن الاستثمار في تدريب شعوبنا، وتحسين نوعية حياة شعوبنا أفضل وسيلة لتخفيض ضعفنا والحفاظ على النمو الاقتصادي. فالاقتصاد يجب أن يخدم الشعوب وليس العكس.

وفي النقاش بشأن التنمية، يجب أن نؤكد نحن الشعوب وقادة الحكومات أننا تعلمنا في كثير من الأحيان من خلال التجارب القاسية بأن المساواة والاستدامة من بين الشروط الأساسية لضمان النمو الاقتصادي المطرد والمستدام. واليوم، نعرف أنه لا يكفي أن يكون أن يكون لدينا نمو اقتصادي لتقليص الفوارق الاجتماعية، وتحسين نوعية حياة شعوبنا. وليس من الصحيح التضحية بأبناء شعبنا بأمل أن نمو الاقتصاد سوف يؤدي في نهاية المطاف إلى منفعة للجميع، وتقليص الفوارق الاجتماعية، وفي كثير من الأحيان يظل هذا الأمل من دون تحقيق. بل على النقيض من ذلك، أظهرت التجربة أنه بتحسين نوعية الحياة، وتخفيض الفقر والاستبعاد الاجتماعي، بوسعنا المساعدة في تحفيز النمو الاقتصادي السليم.

في سياق الأزمة الدولية وعدم اليقين، يجب علينا تقليص الفوارق الاجتماعية على الصعيدين الوطني والدولي. ويجب علينا زيادة التماسك الاجتماعي وتعزيز الحكم الديمقراطي. ونعرف أيضا أن النمو الاقتصادي الذي لا يأخذ في الحسبان حدود الموارد الطبيعية واحتياجات الأجيال المقبلة، سوف ينطوي على خطورة الانهيار الوشيك. يجب أن نراجع الأفكار المتعلقة بالتنمية التي سادت النظام المالي الدولي.

إن الإنصاف والاستدامة وجهان لعملة واحدة، وعلى هذا النحو يتعين علينا تناول التنمية البشرية. تلك الرؤية تتماشى مع الإعلانات الدولية بشأن التنمية المستدامة، مثل الإعلانات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية الذي انعقد في ستوكهولم عام ١٩٧٢، وعن قمة الأرض المنعقدة في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢ في ريو، والقمة العالمي المعنية بالتنمية المستدامة المنعقدة في جوهانسبرغ في عام ٢٠٠٢.

إنها تعزز ركائز التنمية المستدامة والمساواة البيئية والمساواة الاقتصادية والمساواة الاجتماعية. وتعني التنمية حماية النُظم البيئية، وزيادة الطاقة الإنتاجية للسلع والخدمات وتقليص الفوارق الاجتماعية بتحسين نوعية الحياة لدى الرجال والنساء ومضاعفة القدرات والفرص.

يبلغ عدد سكان العالم اليوم ٧ ملايين نسمة. ٤٣ في المائة منهم أو زهاء ٣ ملايين هم دون سن الـ ٢٥ عاما. وعلينا أن نستثمر بحيث تتوفر لدى شبابنا المهارات والفرص للاضطلاع بإبداع بمهام التنمية التي تواجه مجتمعاتنا. ولسنوات عديدة ظلت المؤسسات المالية الدولية تقيم تنمية البلدان بهدف تقرير حالة الرفاه المادي باستخدام مقاييس الدخل أو الإنتاج الوطني

المعبر عنها بمعدل نصيب الفرد. وبناء على ذلك النوع من المعايير تم تصنيف بلدنا، الجمهورية الدومينيكية، في السنوات الأخيرة بوصفها من البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع.

ومع ذلك، يعيش أكثر من ثلث مواطنينا في حالة فقر. فكيف إذا يمكن استبعاد بلدان مثل بلدنا من تلقي المساعدة الإنمائية؟ وعلى نفس المنوال، ومن قبيل المقارنة الدولية، فإن الفقر ما برح يقاس بمستوى الدخل، وإن تلك الأسر التي تعيش على أقل من دولارين في اليوم يتم تعريفها بوصفها أسرا فقيرة وتلك التي تعيش على أقل من ١,٢٥ دولار أنها تعيش في فقر مدقع، وهو تعديل تحدده في الحالتين كلتيهما القوة الشرائية.

ووفقا لتلك المعايير، فإن أكثر من بليوني نسمة في العالم أجمع، أي ٣٣ في المائة من البشرية، في عداد الفقراء، وفي عام ٢٠٠٥، هبط عدد الذين يعيشون في فقر مدقع إلى ١,٤ بليون نسمة. ونفس تلك المعايير تتوقع بحلول عام ٢٠١٥ أن لا يعيش في حالة فقر مدقع سوى ٨٨٣ مليونا من البشر. إن تفاؤل تلك الأرقام الدولية لا يبدو أنه يتفق مع تصور الكثير من مواطنينا الذين يشعرون بأن الزيادة في إجمالي الناتج المحلي لا يفي باحتياجاتهم أو يبدد ما يشعرون به من يأس، ولا ينسجم مع ما يخالج شبابنا من شعور في البؤس الذين على الرغم من ارتفاع مستواهم التعليمي لم يتمكنوا بعد من الحصول على عمل مشرف أو فرص مشرفة لتحقيق طموحاتهم في الأعمال التجارية.

إن هذا التباين بين تفاؤل بعض المؤشرات الدولية والسخط السائد في شوارعنا توضحه حقيقة أننا نستخدم أدوات غير ملائمة لقياس مستوى الفقر والتنمية والرفاه. وعلى الأقل من الصعب في الجمهورية الدومينيكية التصديق بأن تحسين نوعية الحياة والفرص ستكون مختلفة جدا بالنسبة لشخص دخله دولارين في اليوم عن شخص يكسب اقل منه ببضعة سنتات. فالفقر في أسرة ما أو مجتمع ما يزيد كثيرا عن عدم الدخل فيما يتعلق بعتبة مقررة سلفا كحالة بلد تكون فيه التنمية أكبر بكثير من حجم متوسط الدخل فيه.

أفادت منظمة العمل الدولية في تقريرها الصادر في عام ٢٠١٠ أن ٨١ مليونا من ٦٢٠ مليونا من الشباب الذين تتراوح اعمارهم بين سن ١٥ و ٢٤ عاما في جميع أرجاء العالم ممن كانوا نشيطين اقتصاديا، ويمثلون ١٣ في المائة من تلك الفئة العمرية، كانوا عاطلين عن العمل في السنة السابقة، وكان السبب الرئيسي لذلك يكمن في الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. وفي الفترة بين ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ شهد معدل البطالة العالمي في صفوف الشباب أكبر زيادة في تاريخه، إذ ارتفع من ١١,٩ في المائة إلى ١٣ في المائة. أما البطالة في صفوف الشابات فقد شهدت أوقاتا عصيبة أكثر في الحصول على عمل.

إن النتائج في الجوانب المتعلقة بالصحة والتعليم والوفيات النفاسية ووفيات الأطفال تبين حدود التركيز الانفرادي والتفاؤل على الفقر والتنمية. وأن بعض الأكاديميين لم يقولوا عن عبث ”أننا نقامر بمصير كوكبنا بألعاب يجني فيها بضعة لاعبين خاصين المنافع والمجتمع هو الذي يدفع الثمن. وأي نظام يسمح بالوصول إلى نتائج كتلك من المحتم أنه لا يعرف كيف يتدارك المخاطر“.

إن الاستثمار الاجتماعي في التعليم والصحة وتوظيف الشباب يمكن أن يرسي الأسس لقاعدة اقتصادية متينة قادرة على منع تحول الفقر من جيل إلى آخر. فتعزيز مهارات الشباب يهيئ الظروف لهم لكسب دخل أعلى خلال حياتهم الاقتصادية المنتجة. إن الطريقة التي نفهمها ونقيس بها الفقر تترجم إلى قرارات بشأن رسم السياسة الوطنية والدولية.

إن الافتراض بأن الفقر والبطالة هما ببساطة تعبير عن دخل الأسرة أو المعدلات الوطنية أدى إلى سياسات اجتماعية

محدودة تتمثل في الاستحقاقات أو التحويلات. وهذه السياسات تزيد من دخل الأسر الفقيرة بصورة مؤقتة بحيث يصبح أعلى مما يسمى بخط الفقر على حساب تطوير نظم خدمة عامة شاملة وأكثر فعالية وأحسن نوعية، يفيد الذين كانوا مستبعدين بصورة تقليدية بوصف ذلك حقا لهم.

إن آدم سميث رائد التحرر الاقتصادي، ضمَّن في تعريفه للفقر الجوانب الاجتماعية والثقافية التي تعطي الفرد ''القدرة على التعايش معه من دون خجل''، ومؤخرا تكلم أمارتيا سن، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عن التنمية ذاتها بوصفها من الحريات. ومن ذلك المنطق، فإن توسيع مفهوم الفقر لدينا لكي يشمل معايير المشاركة والشمول الاجتماعيين والاحتياجات الأساسية غير الملباة، سيمكننا من وضع ردود أكثر شمولية وفعالية. إن الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد ونظام معقد لمشاكل تقتضي حلا منهجيا يفضي إلى تحقيق قدر أكبر من المهارات والحرية ويوفر الفرص للمستبعدين بصورة تقليدية.

إن الاستثمار في نوعية التعليم الشامل والنظم الصحية وشبكة الأمان العالمية والحصول على عمل مشرف وعلى أماكن للعيش الكريم، والسلامة الشخصية وأمن السلع، في جملة أمور، كلها عناصر هامة جدا لزيادة المهارات والفرص لدى القطاعات الفقيرة من السكان. فتقليص الفقر أداة أساسية لزيادة إنتاج السلع والخدمات والدفع بقوى محركة جديدة في النمو والتنمية. ومساعدة تنمية البلدان بصورة حصرية على أساس متوسط الدخل الوطني للفرد يفضي إلى قرارات ترتب أثرا سلبيا على جهودنا نحو التنمية. فعندما يُصنف بلد ما في تلك المعايير البسيطة، تنخفض مساهمة التعاون الدولي لديه وتتقلص فرصته في الحصول على قروض من المؤسسات المالية الدولية أو تصبح أكثر كلفة.

وبوصفنا بلدانا نامية، نحتاج أيضا إلى تحمل نصيبنا من المسؤولية. فعلى الصعيد المحلي علينا تحسين نظم المعلومات لدينا لتحسين فهمنا للتفاوتات الاجتماعية والتفاوتات الجنسانية والتفاوتات في امتلاك الأراضي وما نحدثه من أثر على البيئة. وفي الوقت نفسه علينا إعادة توجيه أنماطنا الاستثمارية وسياستنا العامة لزيادة المساواة والشمول الاجتماعي بالنسبة لأضعف المجموعات، ولذلك السبب نحتاج إلى دعم المجتمع الدولي. ولا يتعين على بلد التوقف عن تلقي المساعدة الإنمائية لمجرد أن معدل الدخل الوطني فيه تجاوز عتبة تم تحديدها بصورة تعسفية.

إن أمريكا اللاتينية لديها خبرة طويلة في البحث عن معايير متعددة الأبعاد لقياس الفقر والتنمية. ومنذ منتصف القرن الماضي طورت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي نهجا يرتكز على مؤشر الاحتياجات الأساسية غير الملبّاة. لقد طبَّق العديد من البلدان تلك المؤشرات المركبة المتعددة الأبعاد. ففي الجمهورية الدومينيكية نستخدم مؤشر لنوعية الحياة صمم خصيصا لحقيقة وضعنا. وطبَّق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤشر التنمية البشرية وعددا من المؤشرات الأخرى التي تم اقتراحها على الصعيد الدولي. وعلى الرغم من ذلك فإن الأغلبية من هيئات المنظومة المالية الدولية تواصل الاعتماد على معايير أحادية البعد تركز على الدخل النقدي لتقييم تنمية بلداننا وتصنيفها وتقرير سياساتها على أساس المعايير القائمة للحصول على الدعم المالي الدولي.

نود أن نغتنم هذه الفرصة لنحض المنظمات المالية الدولية على أن تكون أكثر استعدادا وحماسا لتقبل جهودنا من أجل كسر طوق دوامة الفقر وجعل الشمول الاجتماعي أساسا للتنمية.

ويلزم أن نستخدم مؤشرات محسنة ذات قدرات أكبر لتسجيل وقيام الديناميكيات المعقدة للتنمية البشرية. وما نحن

بحاجة إليه هو أن نعمل معا للتغلب على الاقصاء وألا نطيل أمد العوز والفقر المدقع إلى ما لا نهاية.

وتؤكد الجمهورية الدومينيكية مجددا على التزامها الثابت بتحقيق السلام والتسامح والتعايش الدولي فضلا عن الديمقراطية والحرية بوصفها عناصر أساسية للتنمية. ونأمل أن تثري التنمية المستدامة الحياة اليومية للأفراد والأسر والمجتمعات والبلدان وأن تحافظ على مواردنا الطبيعية. وتحقيق السلام، وإلغاء الظلم الاجتماعي، واستدامة البيئة، والنمو المستمر لقدراتنا على إنتاج السلع الأساسية والخدمات التي تتطلبها شعوبنا أمور تسير جنبا إلى جنب، وهي تشكل أساس التنمية ذاته.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، أود أن اشكر رئيس الجمهورية الدومينيكية على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد دانيلو مدينا سانشيس، رئيس الجمهورية الدومينيكية، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد فرانسوا هولاند، رئيس الجمهورية الفرنسية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس الجمهورية الفرنسية.

اصطحب السيد فرانسوا هولاند، رئيس الجمهورية الفرنسية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فرانسوا هولاند، رئيس الجمهورية الفرنسية، وأن ادعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس هولاند (تكلم بالفرنسية): هذه المرة الأولى التي أتكلم فيها من هذه المنصة في الأمم المتحدة. وهي لحظة مؤثرة بالنسبة لي لأنني أدرك ما تمثله الأمم المتحدة لعالمنا، وما مثلته تاريخيا. كما يغمرني إحساس بالمسؤولية لأن فرنسا عضو دائم في مجلس الأمن وبالتالي عليها واجبات. واقف أيضا هنا على هذه المنصة لأتكلم عن القيم التي لا تنتمي لأي شعب معين، ولا تمتلكها أي قارة معنية وهي ليست ميزة لأي جزء معين من السكان.

إنني هنا لأتكلم عن القيم العالمية، التي أعلنتها فرنسا على الدوام، وعن حقوق كل البشر، أينما كانوا يعيشون، وهي: الحرية والأمن ومقاومة الاضطهاد. وكثيرا ما تنتهك تلك القيم وتلك الحقوق في عالمنا، لا سيما إذ نواجه ثلاثة تهديدات رئيسية يجب علينا أن نتصدى بها بصورة مباشرة. والتحدي الأول هو خطر التعصب، الذي يؤجج العنف. وقد شهدنا ذلك مرة أخرى في الأيام الأخيرة. والتحدي الثاني هو الاقتصاد العالمي، الذي ما فتئ يتأثر بأزمة، وهو يديم أوجه الظلم التي لا يمكن السماح بها. والتحدي الثالث هو اضطراب النظام المناخي، الذي يهدد بقاء كوكب الأرض ذاته.

وتتمثل مهمة الأمم المتحدة في التصدي لهذه التحديات وإيجاد حلول قوية وعاجلة لها معا. ولا بد أن تكون هذه الحلول عادلة لأنه بدون العدالة تكون القوة غاشمة، ويجب أن تكون الحلول قوية، لأنه بدون القوة تكون العدالة لا حول لها.

وأنا هنا أيضا لأعرب عن ثقة فرنسا بالأمم المتحدة. ففي الأعوام الأخيرة، تمكنا معا من إنهاء الصراعات المميتة، وتمكنا من منع نشوب المجابهات. ولكن بينما نرسل ١٠٠ ٠٠٠ من ذوي الخوذ الزرق ليعملوا باسمنا – وأود أن أشيد بهم – لم تتمكن الأمم المتحدة في إنهاء الحروب والفظائع والاعتداءات على حقوق الشعوب بسبب الانقسامات وتجميد مؤسساتنا والقصور الذاتي.

ولذلك أود باسم فرنسا أن اخلص إلى استنتاج واحد أو أن أشاطره الجمعية. إذا أردنا أن نجعل عالمنا أكثر أمانا، علينا أن نتحمل مسؤولياتنا كاملة. كيف نستطيع القيام بذلك؟

أولا وقبل كل شيء، يمكننا أن نقوم بذلك العمل بإصلاح منظمتنا، الأمم المتحدة. ولا بد لمجلس الأمن أن يعكس بصورة أفضل وقائع العالم اليوم. ولهذا السبب أود مرة أخرى إن أشير إلى أن فرنسا تؤيد طلب توسيع المجلس بانضمام ألمانيا واليابان والهند والبرازيل إلى المجلس. ولكننا أيضا نؤيد زيادة الوجود الأفريقي، بما في ذلك ضمن الأعضاء الدائمين في المجلس. وشغل مقعد في مجلس الأمن ليس ميزة يبررها التاريخ، وهو ليس مسألة تتعلق بإرضاء بعض الطموح المتصل بالقوة الاقتصادية. كلا، شغل مقعد في مجلس الأمن يعني قطع الالتزام بالعمل على تعزيز السلام في العالم. وبالتأكيد علينا أن نعمل وان نعمل معا، ولكن أن نعمل على وجه السرعة لأن المسألة عاجلة.

إن أكثر الأمور الملحة هو الحالة في سوريا. وقد أدان المجلس عدة مرات المذابح التي يرتكبها النظام السوري، ودعا إلى محاكمة المسؤولين عن ارتكاب هذه المذابح وأعرب عن رغبته في إجراء انتقال ديمقراطي. ولكن محنة السكان مستمرة حتى اليوم. وكان هناك ٠٠٠ ٣٠ قتيل تقريبا في الأشهر الـ ١٨ الماضية. إلى كم ننتظر أن يصل عدد القتلى قبل أن نتخذ إجراء؟ وكيف يمكن أن نسمح باستمرار حالة الشلل التي تصيب الأمم المتحدة؟

واعلم شيئا واحد علم اليقين: إن النظام السوري لن يأخذ مكانه مرة أخرى إطلاقا بين تحالف الأمم. وليس له أي مستقبل بيننا. ولهذا السبب اتخذت قرارا، باسم فرنسا، بالاعتراف بالحكومة المؤقتة التي تمثل سوريا الجديدة حالما يتم تشكيلها. وستقدم الحكومة نفسها ضمانات بأنه سيتم احترام جميع الطوائف في سوريا وستتمكن من العيش بسلام في بلدها. وبدون المزيد من التأخير، اطلب من الأمم المتحدة أن تقدم إلى الشعب السوري كل المساعدة والدعم الذي يطلبه، وعلى وجه الخصوص، حماية المناطق المحررة وضمان تقديم المعونة الإنسانية إلى اللاجئين. أما بالنسبة لقادة دمشق، فان عليهم أن يعلموا أن المجتمع الدولي لن يقف موقف المتفرج إذا اتخذوا القرار البشع باستخدام الأسلحة الكيميائية.

والحالة الأخرى العاجلة هي مكافحة أكثر التهديدات الخطيرة لاستقرار العالم، وهو تحديدا انتشار أسلحة الدمار الشامل. ولعدة سنوات ظلت إيران تتجاهل مطالب المجتمع الدولي.

وهي ترفض الرصد الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهي لا تفي بوعودها ولا تتقيد بقرارات مجلس الأمن. وكنت آمل التمكن من عقد المفاوضات بجدية والتمكن من تحديد خطوات، ولكن مرة أخرى، لم تجر أي مفاوضات. وفرنسا لن تقبل تلك الأعمال، التي لا تهدد الأمن في المنطقة فحسب بل تهدد السلام في جميع أرجاء العالم.

ولذلك أقول مرة أخرى إننا على استعداد لفرض جزاءات جديدة، ليس لمعاقبة شعب إيران العظيم، ولكن لنبلغ قادته بان الكيل طفح وبأنه يجب استئناف المفاوضات قبل فوات الأوان.

والمسألة الثالثة الملحة هي التوصل إلى حل في نهاية المطاف للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. فالوضع الراهن ليس حلا؛ وإنما هو مأزق. وستبذل فرنسا كل ما في وسعها لإعادة إرساء الأساس لإجراء المفاوضات المفضية إلى تعايش الدولتين المعنيتين؛ والجميع يعلم أن هذا هو الحل الوحيد الذي يمكن أن يؤدي إلى إحلال السلام العادل والدائم في المنطقة.

والمسألة الأخيرة التي سأتطرق إليها، بالرغم من وجود العديد من المسائل الأخرى، ربما تكون الأهم لنركز عليها هذا الأسبوع ألا وهي: منطقة الساحل. فالحالة الناجمة من احتلال الجماعات الإرهابية للأراضي في شمال مالي لا يمكن السماح بها أو الموافقة عليها أو قبولها. وهي غير مقبولة ليس لمالي وحدها، التي تأثرت من جراء ذلك التهديد الإرهابي، ولكنها

غير مقبولة أيضا بالنسبة لجميع بلدان المنطقة وخارج المنطقة – كل البلدان التي قد تضرر يوما ما من الإرهاب.

وقال الاتحاد الأفريقي، الذي أشيد به، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إنهما على استعداد لاتخاذ قرارات جريئة. وقالت السلطات في مالي إنه لا مجال لإضاعة الوقت. وستدعم فرنسا أي مبادرة تمكن الأفارقة أنفسهم من تسوية المسألة في إطار القانون الدولي، مع ولاية واضحة من مجلس الأمن. ويجب أن تستعيد مالي سلامة أراضيها، ولا بد من القضاء على الإرهاب في منطقة الساحل.

إن دور الأمم المتحدة هو الاستجابة العاجلة للحالات. لكن هناك هدفا آخر ينبغي أن يوحدنا هنا، وذلك الهدف هو التنمية. وكان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المعقود في ريو، الذي شاركت فيه، مرحلة مخيبة للآمال للبعض ومرحلة مشجعة لآخرين. واعتقد أن لدينا اليوم جدول أعمال ينبغي أن يتضمن تحقيق النمو الاقتصادي وتخفيض حدة الفقر والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة. وذلك ما يلزم أن نقوم به في الأجل الطويل.

ويقترب بسرعة الموعد النهائي المحدد بعام ٢٠١٥ للتوصل إلى اتفاق بشأن المناخ. وأود أن أقول في هذا الصدد إن فرنسا على استعداد لاستضافة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ المقرر عقده في ذلك الوقت، لأنني أريد أن ننجح معا في التصدي لذلك التحدي.

وبموازاة ذلك، أود أن أشير إلى أن أحد أوجه خيبة الأمل المتعلق بمؤتمر ريو كان عجزنا عن الاتفاق على إنشاء منظمة رئيسية للبيئة تابعة للأمم المتحدة. ويبقى ذلك هدف فرنسا. وتلك الوكالة سيكون مقرها في أفريقيا، لأن تلك المنطقة، التي ما زالت مهملة لفترة أطول مما ينبغي، تواجه تغيرات متصلة بالمناخ. وسيكون رمزيا بشكل كبير أن نوكل إلى أفريقيا استضافة تلك الوكالة العالمية للبيئة.

وفيما يتعلق بالتنمية، اعتقد أن علينا أن نواجه الواقع. فنحن لن نبلغ الأهداف الإنمائية للألفية بدون إيجاد موارد جديدة. والجميع يعلم قيود الميزانية في دولنا.ولذلك السبب، ومن هذه المنصة هنا في الأمم المتحدة، أوجه نداء من أجل التمويل الابتكاري، الذي سيوفر لنا وسائل تمكين منظماتنا من المكافحة الفعالة للأمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب، والملاريا.

وأود أن أشيد بالنجاح الذي أحرزه المرفق الدولي لشراء الأدوية، الذي يتم تمويله بفرض ضريبة على تذاكر السفر جوا. وقد افتتح ذلك المسار وعلينا اليوم أن نتخذ خطوة أخرى في ذلك الاتجاه. واقترح فرض ضريبة على المعاملات المالية – وهو ما وافقت عليه بالفعل عدة بلدان أعضاء في الاتحاد الأوروبي – تهدف إلى إبطاء حركة رؤوس الأموال أو على الأقل تمويل التنمية والمساعدة في مكافحة الويلات المتصلة بالصحة. واعتمدت فرنسا فرض مثل تلك الضريبة. كما أننا قطعنا التزاما آخر وهو: تكريس نسبة ١٠ في المائة على الأقل من فوائد تلك الضريبة من أجل التنمية ومكافحة التهديدات والأوبئة المتصلة بالصحة.

تلك هي الرسالة التي أردت توجيهها إلى الجمعية اليوم: لنؤكد على أنه يمكن فرض ضريبة عالمية على المعاملات المالية وان الفوائد التي تجنيها يمكن إنفاقها على التنمية ومكافحة الأوبئة. وسيكون ذلك نموذجا ممتازا لما أسميه عولمة التضامن، وإحدى أفضل الأفكار التي يمكن أن ينفذها العالم اليوم.

ولكن مهمة الأمم المتحدة لا تقتصر على مكافحة عدم الاستقرار المالي وحده أو كفالة أن تظل التنمية في صلب شواغلنا: ويتعين عليها أن تعمل على مكافحة جميع أشكال عدم الاستقرار. وأعني في هذا الصدد الاتجار بالمخدرات، وهو وباء يؤثر على البلدان المنتجة وبلدان العبور والبلدان المستهلكة. ولمكافحة تجار المخدرات، الذي يتحالفون أحيانا

كثيرة مع الشبكات الإرهابية، على الأمم المتحدة وضع إستراتيجية عالمية لمكافحة المخدرات وتنفذها.

كما أن الاتجار بالأسلحة يمثل تهديدا رئيسيا. وفرنسا ملتزمة التزاما ثابتا بإبرام معاهدة عالمية لتجارة الأسلحة. وما يجب أن تدافع عنه الأمم المتحدة وتعززه هو نظرة عالمية تقوم على أساس احترام الحقوق والحريات الأساسية. وأوضح الربيع العربي أن تلك القيم عالمية وتنطبق على جميع القارات والبلدان.

وأود أن أرحب بالأحداث التي جرت في تونس وليبيا ومصر. وصحيح أن عمليات الانتقال ليست سهلة دائما. فهناك مخاطر وانتكاسات يمكن أن تحصل. وقد يحاول البعض، من خلال أعمال العنف، عكس اتجاه التقدم المحرز والانجازات التي تحققت. وستدعو فرنسا السلطات السياسية الجديدة الناشئة من الانتخابات الديمقراطية في تلك البلدان إلى خوض مكافحة دؤوبة للتهاون والتطرف والتعصب والكراهية وعدم التسامح والعنف، مهما كان الاستفزاز، لأنه لا يمكن إطلاقا إيجاد أي مبرر لأعمال العنف.

وتريد فرنسا أن تكون مثالا يحتذى به. وهي لا تملي على أي ما ينبغي عليه فعله؛ وذلك ببساطة هو تاريخها ورسالتها. ونريد أن نكون مثالا يحتذى به في تعزيز الحريات الأساسية. وذلك هو كفاحنا، ونحن نتشرف بخوضه. ولذلك السبب ستواصل فرنسا الكفاح الرامي للإلغاء عقوبة الإعدام، وضمان حق النساء في المساواة والكرامة، والعمل صوب الإلغاء العالمي لتجريم المثلية الجنسية، التي لا يمكن اعتبارها جريمة بل يجب الإقرار بها باعتبارها ميولا.

وسنواصل النضال من أجل حماية المدنيين. وعلاوة على ذلك، أُذكر بأن الجمعية أكدت على مبدأ أن جميع الدول تتحمل المسؤولية عن ضمان أمن رعاياها من المدنيين. وإذا لم تف دولة ما بذلك الالتزام، فإن علينا نحن، الأمم المتحدة، استخدام الوسائل المتاحة لنا للوفاء به بدلا منها. وأنا أدعو إلى عدم الاستخفاف بهذا الوعد، لأنه يمكن أن يعود علينا بالنفع. وأنا أفكر، على وجه الخصوص، في ما يجري في جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث يمثل المدنيون الضحايا الرئيسيين للاشتباكات وحيث يجب أن يتوقف التدخل الأجنبي في أقرب وقت ممكن.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة

تلك هي الأهداف التي ستدعمها فرنسا وتدافع عنها في الأمم المتحدة. وفرنسا لديها ثقة في الأمم المتحدة. ونحن نعلم أن أية دولة لا يمكنها، مهما بلغت قوتها، التعامل مع حالات الطوارئ أو الكفاح من أجل التنمية أو تجاوز كل الأزمات. لا يمكن لأي دولة أن تفعل ذلك. ولكن على العكس فإننا سنكون على قدر مسؤولياتنا، إذا عملنا معا. وفرنسا تريد أن تكون الأمم المتحدة مركز الحوكمة العالمية وإطارها، ولكن هل تريد الدول التي تشكل المنظمة أن يكون ذلك مقصدنا وهدفنا؟

وأنا أقول بكل جدية أنه عندما يكون هناك شلل وجمود وتقاعس، فإن الظلم والتعصب يجدان مكانا لهما. وما أود أن يفهمه الأعضاء هو أننا يجب أن نعمل من أجل تحمل مسؤولياتنا والتعامل مع الحالات العاجلة، مثل سوريا والانتشار النووي والساحل. ويجب علينا أيضا أن نعمل من أجل بناء عالم آخر يقوم على التنمية والتمويل المبتكر ومكافحة الأزمات الصحية. ويجب علينا أن نعمل معا ودائما. فلنرق إلى مستوى المهمة الملقاة على عاتقنا وإلى توقعات الشعوب. هذه هي رسالة فرنسا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الجمهورية الفرنسية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد فرانسوا هولاند، رئيس الجمهورية الفرنسية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيدة داليا غريباوسكايتي، رئيسة جمهورية ليتوانيا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيسة جمهورية ليتوانيا.

اصطحبت السيدة داليا غريباوسكايتي، رئيسة جمهورية ليتوانيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيدة داليا غريباوسكايتي، رئيسة جمهورية ليتوانيا، وأن أدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيسة غريباوسكايتي (تكلمت بالإنكليزية): في السنوات القليلة الماضية، أخذ عدد الصراعات في العالم في التزايد مرة أخرى. وذلك يتسبب في وفاة وإصابة الآلاف من البشر وفقدانهم للمأوى. وهو يؤدي إلى التأخر في تنمية بلداننا وإلى الركود في الاقتصادات الإقليمية والعالمية.

وهدفنا المشترك هو إيجاد سبل لتخفيف حدة التوتر والخلاف والصراع في جميع أنحاء العالم. والتحدي الأهم في هذا الصدد هو فهم الأسباب الجذرية للصراعات وتركيز الجهود على الوقاية وليس على إزالة الآثار فحسب.

وأريد أن ألفت انتباه الدول الأعضاء إلى مجال واحد محدد، وهو مجال ضيق جدا ولكنه مهم جدا – الطاقة. فمنذ العصور القديمة، كان التنافس على الموارد الطبيعية السبب وراء صراعات كثيرة جدا. وموارد الطاقة لا يجري توزيعها بالتساوي، وبالتالي هناك عدم مساواة في إمكانية الوصول إلى الطاقة. والاعتماد الحالي على الطاقة لا يزال سببا لإساءة الاستعمال، وليس للتعاون. وعدم وجود قواعد ومعايير واضحة ومقبولة عالميا في قطاع الطاقة يسهم في استمرار التوترات.

والأزمات المتكررة في إمدادات الغاز والنفط في كل عام تُذكرنا بأن الاحتكاكات والخلافات حول الطاقة، في بيئة عالمية، لا تزال تؤدي إلى نشوب الصراعات والتوترات بمختلف أنواعها. وليتوانيا، لكونها بلدا صغيرا ليس لديه موارده الخاصة ولا سيما مصادر الطاقة، تدرك جيدا الآثار السلبية للاعتماد على الطاقة في بيئة لا يوجد فيها اتفاق عالمي على الامتثال لقواعد واضحة للعبة. ما الذي يمكننا عمله؟

أولا، يتعين علينا زيادة استدامة الطاقة على الصعيد العالمي. وأود أن أهنئ الأمين العام بان كي – مون على مبادرته، الطاقة المستدامة للجميع، وهي حقا مبادرة هامة وحسنة التوقيت. وتحسين كفاءة استخدام الطاقة وتنويع إمدادات الطاقة وإمكانية الحصول على الطاقة على نطاق عالمي هي بالتأكيد الأهداف التي ينبغي لنا أن نسعى جاهدين من أجل تحقيقها.

ثانيا، يتعين علينا جعل أوجه اللامساواة القائمة في إمكانية الحصول على الطاقة مصدرا للتعاون، لا للتوتر. ويجب القضاء على استخدام الاعتماد على الطاقة كأداة للابتزاز السياسي أو الاقتصادي، ليس لضمان المساواة فحسب ولكن أيضا لزيادة التنافسية والفعالية العالمية. وفي ظل الممارسات الجارية المتمثلة في تثبيت السعر وإساءة استعمال الأوضاع الاحتكارية، وكلاهما يخل بالمنافسة، لا يمكن أن تكون هناك تنمية أو أمن أو فعالية.

ثالثا، ينبغي أن تكون استجابتنا لمنع نشوب الصراعات المتصلة بالطاقة في صورة اتفاقات دولية تنص بوضوح على أن استخدام الطاقة لتحقيق أهداف سياسية أمر غير مقبول. كما ينبغي أن تكون المسؤولية عن الانتهاكات واضحة ولا يمكن تجنبها. ويجب علينا منح مزيد من السلطة التقديرية للمؤسسات الدولية لإجراء تحقيقات وفرض جزاءات في حالة

الأنشطة التي تعوق التدفق الحر لموارد الطاقة أو تعوق التنويع أو تحدد أسعارا غير عادلة للعملاء.

لدي نقطة أخيرة. لا توجد قضية من القضايا المتصلة بالطاقة أخطر من التطوير غير الآمن للطاقة النووية. ومن الواضح أن كل بلد يمكنه أن يقرر مزيج الطاقة الخاص به. ومع ذلك، فإن كل قرار وطني لتطوير الطاقة النووية يمكن أن تكون له آثار مدمرة وعابرة للحدود، وينبغي أن يكون مدروسا وقائما على أسس سليمة للغاية. فلا يمكن أن تكون هناك استدامة أو تنمية أو تعاون سلمي دون السلامة النووية. والأخطاء في مجال الطاقة النووية مكلفة جدا بحيث لا يمكن السماح بحدوثها.

وفي هذا الصدد، نرحب بالإجراءات التي اتخذتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتحسين المنظومة القائمة للأنظمة الدولية للسلامة النووية. وتؤيد ليتوانيا الموقف القائل بأنه ينبغي تعزيز معايير السلامة النووية وأنه ينبغي، إذا لزم الأمر، اعتماد ضرورات قانونية دولية. وقد أشار مؤتمر قمة سول للأمن النووي لعام ٢٠١٢ بوضوح إلى ضرورة وضع تدابير للأمن النووي والسلامة النووية وتنفيذها وإدارتها بطريقة متماسكة، لأن لكليهما هدفا مشتركا يتمثل في حماية الناس وبيئتهم. ويسهم بلدي، وفاء منه بالالتزام الذي قطعه في مؤتمر القمة، في الجهود الدولية لزيادة الوعي العالمي بانعدام الأمن الموجوة في مجال الطاقة وسبل الوقاية منه، وذلك بإنشاء مركز التميز للأمن النووي في ليتوانيا.

ومن أجل معالجة أسباب الصراعات، وليس آثارها فحسب، علينا أن نكون أطرافا فاعلة صادقة. ويجب أن نحدد المشاكل بأمانة؛ وأن نتكلم بصراحة عن أسبابها؛ وأن نتوخى الوضوح والدقة في تحديد قواعد اللعبة، وأخيرا وليس آخرا، أن نجد في أنفسنا الإرادة السياسية للالتزام بالقواعد العالمية، خاصة بمجرد الموافقة عليها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية ليتوانيا على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطحبت السيدة داليا غريباوسكايتي، رئيسة جمهورية ليتوانيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة فلوريس (هندوراس).

خطاب السيد بورفيريو لوبو سوسا، رئيس جمهورية هندوراس

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية هندوراس.

اصطحب السيد بورفيريو لوبو سوسا، رئيس جمهورية هندوراس، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بورفيريو لوبو سوسا، رئيس جمهورية هندوراس، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس لوبو سوسا (تكلم بالإسبانية): كما هو الحال دائما، تشرفني المشاركة في هذه الجمعية لشعوب العالم التي تواصل الكفاح المستمر، ضمن جملة أمور، في سبيل المبادئ العالمية التي نتمسك بها منذ عام ١٩٤٨. هنا وفي هذا الوقت، يمكننا أن نرى أننا مختلفون، وتحديداً في هذه الجمعية، وهو ما يعبر عن ثراء تنوعنا. وهنا، نعمل باستمرار للتغلب على اختلافاتنا الطبيعية والتصدي لمشاكلنا المشتركة وتعزيز الأسرة البشرية من خلال الوثائق الختامية المتفق عليها.

ويجب على المجتمع الدولي توخي الاتساق في تحقيق هذا الهدف. ويجب أن نكون شركاء وحلفاء في جميع الأوقات وأن نكون على استعداد لطرح المبادرات والحلول والإصلاحات التي تعزز الحاجة إلى التعاون الوثيق في المسؤولية المشتركة عن حماية الحق في هذا التنوع ولكن ليس ذلك فحسب، بل أيضا

الحق في أن نظهره وفي أن نعيشه بصورة كاملة. ويجب أن يشارك الجميع في هذا المنتدى، دون استبعاد أية دولة شقيقة أو عدم توجيه الدعوة إليها. ونحن مدعوون إلى ضمان الاعتراف الكامل بالجميع دون استثناء، مع توفير الأمن الكامل للجميع.

وفي هندوراس، اعترفنا منذ سنوات بالحاجة إلى تنفيذ عملية إصلاح في جميع المجالات بما يضمن احترام حقوق الشعب. وكان أول ما قمنا به، وفقا لقانوننا الوطني، هو أن دعونا المنظمات الإقليمية والدولية إلى الحضور إلى هندوراس لرؤية مقترحاتنا وعملنا. فقد أنشأنا وحدة للتحقيق في الجرائم المرتكبة ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية تحت إشراف مكتب المدعي العام. وهي تركز اهتمامها على الفئات الضعيفة وعلى تعزيز الحوار مع المجتمع المدني الأوسع.

وبشأن القضايا الجنسانية، فإن دولة هندوراس لديها برنامج سياسات جنساني، وهو يمثل أداة تقنية وسياسية لمساعدة النساء على تحقيق المساواة الكاملة والعدالة. وتؤيد حكومتي تخصيص حصة نسبتها ٤٠ في المائة للنساء في المناصب التي تُشغل بالانتخاب في الحملة الانتخابية لعام ٢٠١٣ وتخصيص حصة ٥٠ في المائة في الانتخابات التالية في عام ٢٠١٧. وفي نيسان/أبريل، اعتمد المؤتمر الوطني للجمهورية قانونا لمكافحة الاتجار بالأشخاص. وهذا مقياس لامتثال دولة هندوراس للتوصيات الهامة بشأن الاتجار بالأشخاص التي وضعتها الهيئات الدولية لحقوق الإنسان.

وبينما نواصل كفاحنا من أجل الشعوب الأصلية، يتمثل جزء أساسي آخر من خطتنا ورؤيتنا الوطنية للبلد في وضع حد لاستبعاد هذه الشعوب والسكان المنحدرين من أصل أفريقي وضمان حقهم الكامل والمشروع في الحفاظ على ثقافتهم ولغتهم وتقاليدهم ورؤيتهم للعالم. ويرافقني في هذه الجمعية ممثلون لجميع الشعوب الأصلية في هندوراس. وفي العام الماضي، عقدنا مؤتمر القمة العالمي الأول للسكان المنحدرين من أصل أفريقي في هندوراس. وفي السنة المقبلة، سنعقد مؤتمر قمة عالميا بشأن الشعوب الأصلية.

إن عالم اليوم يطرح طائفة من التهديدات الجديدة لبلداننا، وهي تهديدات ذات طابع غير تقليدي وقد أوجدت ديناميات جديدة. وأنا أشير إلى أنشطة المنظمات الإجرامية عبر الوطنية. ووفقا لمراكز البحوث التي ترصد النشاط الاقتصادي غير المشروع، يُقدر أن هذه المنظمات تسهم الآن بنسبة ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وتشمل هذه الأنشطة غسل الأموال والرشاوى والاتجار بالمخدرات والتزييف والقرصنة والاتجار غير المشروع بالأشخاص والأسلحة.

وهذا الكم المذهل من الموارد المالية يفسد مجتمعاتنا وحكوماتنا بصورة خطيرة. وأنا أرى أنه قد أصبح يشكل تهديدا للأمن الدولي، يجب على جميع أعضاء الأمم المتحدة تقييمه وفهمه ومحاربته. وبلدي ومواطنونا هم ضحايا للنهم للمخدرات في البلدان المتقدمة النمو ولجشع المنتجين والمُتجرين الذين يصبحون أثرياء بفضل الأرباح الهائلة الملطخة بدماء الأبرياء. وهندوراس ليست بلدا مستهلكا أو منتجا. وفضلا عن ذلك، فإن المُتجرين يأتون من الجنوب والشمال ولكن الذين يموتون هم أبناء هندوراس. والأمهات اللاتي يعانين هن من هندوراس، وكذلك الأيتام.

غير أن هندوراس تدرك المشكلة. وعلى الرغم من مواردنا الاقتصادية المحدودة، فإننا نواجه هذه التحديات بالعزم اللازم لإيجاد حلول شاملة وفورية لتلك الحالة. ويتمثل هدفنا الرئيسي في الدفاع عن السيادة والسلامة الإقليمية لأراضينا في مواجهة العدوان الذي نحن ضحايا له. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب علينا أن نمنع بكل الوسائل الممكنة دخول المخدرات بلدنا وأن نضمن فرض حظر كامل على تلك التي تدخل

أراضينا الوطنية. ولذلك، حدثنا الإطار التنظيمي ونعكف على إصلاح مؤسساتنا ونظامنا الأمني.

وبينما يهدد العنف والجريمة شبابنا، بدأنا تنفيذ برامج للوقاية يمكن أن تفتح آفاق وفرصا أفضل. وقد بدأ الإصلاح القانوني والمؤسسي وتنفيذ برامج ومشاريع لوقف العنف يؤتيان ثمارهما. وتُظهر أحدث الأرقام الصادرة عن منظمة ”رصد العنف“ المستقلة في هندوراس انخفاض جرائم القتل بنسبة ٨,٥ في المائة في هذا العام.

يمثل ذلك الرقم، إضافة إلى انخفاض ١٠ في المائة في الزيادة السنوية التي سجلناها للتو، انخفاضا إجماليا في معدل جرائم القتل نسبته ١٨,٥ في المائة في كل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة.

ومع ذلك، لا يتعين علينا فقط نحن الضحايا بذل جهود. كما جرى توضيح ذلك في مؤتمر قمة الأمريكتين وفي الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية التي عقدت مؤخرا، فإن مكافحة الجريمة المنظمة، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، والأنشطة الإجرامية ذات الصلة، يشكل مسؤولية مشتركة لكن متباينة.

أود أمام هذه الجمعية الرائعة، التأكيد على التعاون الحازم بين كولومبيا وشيلي، ومذكرة التفاهم الموقعة حديثا بين هندوراس والولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا. كما نرحب أيضا بالتدابير الأخيرة التي اتخذتها جمهورية فترويلا البوليفارية فيما يخص مسألة فرض حظر الطيران.

وفيما يتعلق بكولومبيا، أود أن أهنئ رئيسها خوان مانويل سانتوس كالديرون وحكومته على مبادرتهما الرامية إلى وضع حد لخمسين عاماً من الحرب بين الإخوة. ونشيد بالقوات المسلحة الثورية لكولومبيا على انفتاحها. كما أننا نرحب أيضا بتعاون شيلي وجمهورية فترويلا البوليفارية وكوبا والنرويج. و نتمنى لهم كل النجاح ونأمل في أن يعود السلام إلى ذلك البلد.

كما أود أن أشكر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على دعمه الكامل والاعتراف بحقيقة أننا في أمريكا الوسطى لا يمكن أن نواجه مثل هذه الآفات لوحدنا. ويجب أن نسعى لاستخدام كل آلية، وأن نكون ابتكاريين قدر الإمكان، في مواجهتنا لذلك التهديد.

من خلال المزيد من الاحترام لحقوق الإنسان، وتوفير أمن أكبر للمواطنين، سيكون لدينا تعليم أشمل وأفضل. لذلك أطلقت هندوراس عملية إصلاح كبيرة. وقد اعتمد المؤتمر الوطني قوانين لتعزيز التعليم وضمان مشاركة الأسرة والمجتمع المحلي. ويتمثل تركيزنا وهدفنا الرئيسي في توفير أساس سليم لأطفالنا وشبابنا. إننا نؤيد حق المعلمين في الاختلاف، وفي بعض الأحيان في التظاهر، لكن لا يمكن السماح بالمس بحقوق الأطفال والشباب في التعليم الذي يتلقونه في فصولهم الدراسية ووقفه.

أنظر ما يحدث لنا، وفقا لبيانات منظمة الأمم المتحدة للطفولة. في هندوراس، فقد ما يناهز ٦٠٠ يوم تدريس في المدارس والكليات الحكومية خلال السنوات العشر الماضية. وتعادل تلك البيانات ثلاث سنوات دراسية مدتها ٢٠٠ يوم. ويعني ذلك أن صبيا أو فتاتا أكملا الصف التاسع في دراستهما، لم يتلقيا في الواقع سوى تعليم صف سادس. ويشكل ذلك بوضوح، خطوة إلى الوراء بالنسبة للمجتمع بشكل عام. وفقا للأرقام الصادرة عن وزارة التعليم، فقد في عام ٢٠٠٩، ٨٠ يوما دراسيا، وفي عام ٢٠١٠، ٣٠ يوما، و في عام ٢٠١١، ٤٠ يوما. وتصادف جميع تلك الأيام إضرابات جماعية للمعلمين. ووفقا لدراسة أجرتها جامعة هندوراس الوطنية المستقلة، فإن الجامعة الرئيسية في البلاد، التي هي جامعة حكومية رائدة، تأتي في المرتبة السابعة عشرة من بين ١٠٠ جامعة. يا له من ظلم.

إن أطفالنا وشبابنا الفقراء الذين لا يستطيعون دفع تكاليف التعليم الخاص، هم الذين يذهبون إلى المدارس الحكومية. إننا نحكم عليهم بالبقاء ضحايا لأخطر أنواع التهميش. ويحرم أولئك الذين هم في حاجة ماسة للفرص، منها. لماذا لا نعلن في جمعية الشعوب هذه، بأن الفصول الدراسية هي ملاذات للتعليم ويجب ألا تغلق ابدأ؟

ويجب أن نواصل بذل جهودنا لضمان وصول أكبر للفقراء للقطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني. إن النمو السريع والمنصف والمستدام، يشكل التطور الإنتاجي الحقيقي للبلد، وإلى جانب التعليم والرعاية الصحية، يعتبرون أفضل وسيلة للقضاء على الفقر والفقر المدقع.

من مكتب الرئيس والسيدة الأولى، الحاضرة معي هنا في الجمعية العامة، ضمن آخرين، فإننا نعمل على برنامج مهم للغاية، يتعلق بالتحويلات النقدية المشروطة. وهو يغطي حاليا ٣٠ في المائة من الأسر الفقيرة. ويشكل ذلك استجابة فورية ومحددة للإقصاء الاجتماعي.

إن موقعنا الجغرافي، يجعل هندوراس واحدة من البلدان الأكثر تعرضا لأثر تغير المناخ. وتجبرنا خصائصنا الاجتماعية والاقتصادية، على الصعيدين الوطني والإقليمي، على البقاء يقظين على الدوام بغية التصدي للكوارث والتهديدات الطبيعية. لذلك نرى من المهم المشاركة في جميع المحافل المتخصصة، خصوصا مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

تكرر هندوراس اليوم والآن، في هذه القاعة، التزامها أمام المجتمع الدولي بالإصلاح الشامل لمنظومة الأمم المتحدة. و سيساعد ذلك على تعزيز مبدأ العالمية، على أساس تمثيل عادل ومنصف وشامل. إن التحدي الذي يواجهنا جميعا، والتزامنا عالميان. لذلك السبب، اجتمعنا هنا اليوم.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): أود أن أشكر بالنيابة عن الجمعية العامة، رئيس جمهورية هندوراس على البيان الذي أدلي به للتو.

اصطحب السيد بورفيريو لوبو سوسا، رئيس جمهورية هندوراس إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد هيفيكيبوني بوهامبا، رئيس جمهورية ناميبيا.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد هيفيكيبونيه بوهامبا، رئيس جمهورية ناميبيا.

اصطحب السيد هيفيكيبوني بوهامبا، رئيس جمهورية ناميبيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد هيفيكيبوني بوهامبا، رئيس جمهورية ناميبيا، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية.

الرئيس بوهامبا (تكلم بالإنكليزية): أتقدم بالتهنئة الحارة إلى السيد يريميتش، وبلده صربيا، على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والستين. ووفد بلدي على ثقة بأن هذه الدورة تحت قيادته، ستتناول جميع القضايا الساخنة المطروحة على جدول أعمالها. وأؤكد له تعاون وفد بلدي ودعمه له. كما أود أيضا أن أشكر سلفه على رئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. وبالمثل، أود أن أهنئ معالي السيد بان كي – مون على اضطلاعه بولايته الثانية كأمين عام في بداية هذا العام.

وتتطلب الصراعات التي لم تحل في جميع أنحاء العالم، التزاما وتصميما منا جميعا بغية إيجاد حلول دائمة. لذلك، فإنني أشيد بالرئيس على اختياره موضوع ”معالجة أو تسوية المنازعات أو الأوضاع الدولية بالوسائل السلمية“، كموضوع

لمناقشة هذه الدورة. إن ناميبيا تعتقد اعتقادا راسخا أنه إذا كرسنا أنفسنا جميعا لإيجاد حلول دائمة للصراعات بالوسائل السلمية، فإن جهودنا الجماعية ستكون ناجحة. وليس ثمة طريقة أفضل لتحقيق السلام، من التمسك بالمبدأ الأساسي للتسوية السلمية للمنازعات، كما هو منصوص عليه في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي ذلك الصدد، ينبغي أن نجدد الالتزام الأصلي بالسلام والتقدم والقيم الأساسية للأمم المتحدة. إن ناميبيا تعتقد أن احترام المساواة في السيادة بين الدول، وسلامتها الإقليمية واستقلالها، تشكل دعائم القانون الدولي، بل و الأساس الذي تقوم عليه العلاقات السلمية بين الأمم بالفعل. ويشكل انتهاك أي من تلك المبادئ تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين.

والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من الشركاء المهمين، فيما يخص حل الصراعات في المناطق المتضررة في جميع أنحاء العالم. وإسهامها فيما يتعلق بحل النزاعات منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. ولذلك ثمة حاجة ملحة لأن تأخذ الأمم المتحدة في الاعتبار وجهات نظر المنظمات الإقليمية في مجالي الوساطة وصنع السلام. وينبغي دعم هذه المؤسسات بشكل كامل فيما يخص ايجاد حلول دائمة للصراعات العنيفة في جميع أنحاء العالم.

في أفريقيا، تعاون مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، منذ نشأته، مع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، من أجل تحقيق تلك الأهداف المشتركة المرتبطة بتسوية النزاعات. وبالمثل، أطلقت المنطقة دون الإقليمية للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مبادرات لحل الصراعات السياسية في المنطقة من خلال الوساطة.

ومع ذلك، نشعر بالقلق إزاء تدهور الحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. لذا نحث المجتمع الدولي على دعم المبادرة الإقليمية الرامية إلى حل ذلك النزاع وتقديم المساعدة الإنسانية إلى المشردين. إننا ندعو جميع البلدان المجاورة للعمل جنبا إلى جنب مع السلطات الكونغولية للمساعدة على حل النزاع، وضمان عدم انتهاك سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وسلامتها الإقليمية.

وفي مدغشقر، نحث الأطراف الفاعلة السياسية على الإسراع في التنفيذ الكامل لخارطة الطريق المفضية إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة وذات مصداقية.

وفيما يتعلق بالسودان وجنوب السودان، تدعو ناميبيا البلدين لتسوية جميع القضايا العالقة سلميا. وفيما يخص منطقة دارفور في السودان، نحث الحكومة والأطراف الأخرى المعنية على إيجاد حل تفاوضي وسلمي للصراع.

إننا نشجب تغيير الحكومتين في مالي و غينيا – بيساو، الذي تم بشكل غير دستوري خلال شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل من هذه السنة تباعا. كذلك، ترفض ناميبيا بحزم المحاولات الانفصالية في شمال مالي وتدمير الأضرحة القديمة في تامبكتو. كما نود أن نثني على الدور الذي تقوم به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فيما يخص المساعدة على حل الصراعات في هذين البلدين. وفي الوقت نفسه، فإننا نحث المجتمع الدولي على تقديم الدعم والمساعدة للجماعة.

وترحب ناميبيا بالتطورات السياسية الإيجابية التي حصلت مؤخرا في الصومال، بما في ذلك انتخاب فخامة السيد حسن الشيخ محمود رئيسا لذلك البلد. وأنا أهنئه وأتمنى له التوفيق في المهمة النبيلة المتمثلة في استعادة الحياة الطبيعية والاستقرار في ذلك البلد الشقيق. ينبغي للمجتمع الدولي أن يستمر في دعم شعب الصومال، وهو يشرع في إعادة بناء بلده.

لعقود عديدة، حرم شعب الصحراء الغربية من حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال. إن ناميبيا تكرر دعوتها إلى التنفيذ الفوري وغير المشروط لخطة الأمم المتحدة

للتسوية، المفضية إلى إجراء استفتاء حر ونزيه في الصحراء الغربية.

كذلك، نود أن نؤكد من جديد دعمنا المطلق للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني فيما يخص تقرير المصير والاستقلال الوطني، على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وتعبر غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، كل عام خلال المناقشة العامة، عن قلقها جراء استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض من جانب واحد على جمهورية كوبا، مع أثره الضار على الشعب الكوبي. وتكرر ناميبيا من ثم، دعوتها إلى الرفع الفوري وغير المشروط للحصار المفروض على كوبا.

وتعلق ناميبيا أهمية كبيرة على التنمية المستدامة والبحث عن أفضل السبل للتخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ. وفي ذلك الصدد، سوف نستمر في التعاون بنشاط مع المجتمع الدولي من أجل التصدي لتغير المناخ.

وفي ذلك السياق، تسعى ناميبيا إلى الحصول على دعم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فيما يخص استضافة مقر أمانة الصندوق الأخضر للمناخ في عاصمتنا، ويندهوك.

وإذا نجحنا في ذلك، ستتاح الفرصة لبلد من البلدان النامية لاستضافة وكالة من وكالات الأمم المتحدة البالغة الأهمية. وإذا أتيحت لنا تلك الفرصة، فإن ناميبيا على استعداد للوفاء بالواجبات المترتبة عن استضافة أمانة صندوق المناخ الأخضر. ونحن نعول على دعم الدول الأعضاء.

إن إصلاح الأمم المتحدة وهيئاتها الرئيسية يروم تعزيز المنظمة بغية زيادة فعاليتها. وفي ذلك السياق، يكتسي تعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها أهمية قصوى. وبالمثل، يقع إصلاح مجلس الأمن في صلب إصلاح الأمم المتحدة قاطبة، بالنظر إلى مسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وتؤكد ناميبيا دعمها للموقف الأفريقي المشترك بشأن إصلاح مجلس الأمن.

فلنجدد التزامنا بمبدأ تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية بغية إنقاذ الأجيال الحالية واللاحقة من ويلات الحرب وبناء مستقبل مزدهر لأطفالنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية ناميبيا على البيان الذي أدلى به للتو.

أُصطحب السيد هيفيكيبونيي بوهامبا، رئيس جمهورية ناميبيا إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.